مياه المجاري تهدد مباني المدينة التقنية في عدن

الاتحاد الأوروبي يوصي بعدم تجريم إهانة الرئيس

النداء

اسبوعية.. سياسية.. عامة

الاربعاء 22 ذي القعدة 1427هـ الموافق 13 ديسمبر 2006 العدد (83) Wed. 22/11/1427 - 13 Dec. 2006 No. (83) 40 ريالاً 16 صفحة

الرئيس يصف قادة المعارضة بالدجالين

بعد اقل من اربع وعشرين ساعة على توقيع المعارضة والحزب الحاكم على اتفاق تعزيز التجربة الديمقراطية، برعاية الاتحاد الاوروبي، هاجم الرئيس علي عبدالله صالح من وصفهم بـ"متسولي السياسة" ومن اتهموه ببيع جزيرة حنيش ووصفهم بالكذابين..

وفي احتفال اقيم في عدن بمناسبة تخرج دفعة جديدة من قوات خفر السواحل قال: انتهى عهد الدجل والكذب، فقد قالوا: "باعت القيادة السياسية جزيرة حنيش" وتباكوا على الجزيرة وخطبوا عنها ولكن كان الرد العملي العقلاني من شعبنا وعدالة قضيتنا أن انتصرنا واستعدنا الجزيرة بدون حرب.."وانتصرنا لقضيتنا ومات المزايدون بغيظهم".

واعلن صالح أن قوام خفر السواحل في البلاد بلغ حتى الآن أكثر من عشرين الف فرد من الضباط وضباط الصف والجنود، وقال إنه سيتم خلال العامين القادمين 2007م و2008 استكمال تجهيز وإعداد هذه القوات لتغطي الساحل اليمني البالغ طوله 2200كيلومتر.

وطالب قوات خفر السواحل تحمل مسؤوليتها في ضبط كل من يحاول التسلل عبر السواحل أو من يحاولون التهريب، سواء تهريب السلع أو الأسلحة أو المخدرات نظرا لما لذلك من أخطار وأضرار كبيرة تلحق بالإقتصاد الوطني".

وقال: "لقد عملنا على تجهيز وإعداد خفرالسواحل البالغ قوامها حتى الآن أكثر من عشرين الف فرد من ضباط وصف وجنود وهذا شيء جيد".. مؤكدا أنه سيتم خلال العامين

التتمة في الصفحة 4

• صالح

نكث العهد الرئاسي

يشتد الحصار على الصحافة اليمنية منذ أسابيع، ما قد يفيد بإخلاص السلطات لعاداتها في المشاكسة لإثبات المهابة والحضور. ذلك أن اشتداد الحصار الداخلي يتزامن مع اهتمام خارجي متزايد بالدور الذي تضطلع به الصحافة اليمنية المستقلة والمعارضة.

الشهر الماضي كُرِّم الزميل جمال عامر، ناشر ورئيس تحرير «الوسط» في نيويورك من قبل لجنة حماية الصحفيين. ومطلع هذا الأسبوع منحت الزميلة ناديا السقاف، رئيسة تحرير «يمن تايمز» جائزة الشهيد جبران تويني في حفل مشهود في بيروت.

في المقابل كانت الأجهزة القضائية والأمنية تواصل فتوحاتها الداخلية. مساء الأحد الماضي مُنع الزميل عبدالكريم الخيواني من السفر إلى المغرب، لأن أسمه، كما قيل، وارد في قائمة الممنوعين من السفر. لكن الممنوع من السفر اكتشف بعد انتهائه من متابعة اقلاع الطائرة وهو قابع في صالة المغادرة أنه ممنوع أيضاً من العودة إلى منزله. وقد أمضى عدة ساعات عالقاً في المطار قبل أن يُنقل مخفوراً إلى وزارة الداخلية، وهناك كانت الاتصالات التي أجرتها النقابة قد أقنعت السلطات بالإفراج عن الخيواني، في انتظار التعويض (!) في جولة لاحقة من حربها المستدامة ضد صحفي معارض.

اليوم ينطق القاضي الجنائي في محكمة جنوب شرق العاصمة بالحكم في دعوى النيابة العامة ضد الزميل أكرم صبرة المتهم بالإساءة إلى الدين الاسلامي، بزعم إعادة نشره رسوم كارتون مسيئة للنبي محمد.

الأربعاء الماضي قرَّر القاضي الجنائي في محكمة جنوب غرب حكمه في دعوى قضى بتغريم الزميل محمد الأسعدي رئيس تحرير «يمن أوبزرفر» نصف مليون ريال.

وقبل أسبوعين قرَّر القاضي الجنائي في محكمة غرب الأمانة سجن الزميل كمال العلفي لمدة سنة، وإغلاق صحيفة «الرأي العام» لمدة 6 أشهر.

التتمة في الصفحة 4

شيخ شريف يبحث مع صالح نقاط الخلاف مع الحكومة المؤقتة

• شريف

يصل اليوم الخميس إلى مدينة عدن رئيس اللجنة التنفيذية لاتحاد المحاكم الاسلامية شيخ شريف شيخ احمد، للقاء الرئيس علي عبدالله صالح.

وقالت مصادر خاصة لـ«النداء» إن طائرة يمنية توجهت من عدن اليوم إلى مقديشو لإيصال رئيس المحاكم تلبية للدعوة الموجهة من الرئيس صالح.

وأضافت المصادر: أن نقاط المباحثات تتركز حول التوترات الحاصلة بين اتحاد المحاكم الاسلامية والحكومة الانتقالية برئاسة عبدالله يوسف، خصوصاً بعد المواجهات الحاصلة في مدينة «دينور» جنوبي (بيدوا) مقر الحكومة.

التتمة في الصفحة 4

السفير الجيبوتي: الحجر الصحي للماشية سيبث الطمأنينة في دول الخليج واليمن

■ «النداء» - خاص:

• نور

دعا السفير الجيبوتي «سهل اسماعيل نور» المستثمرين اليمنيين للاستثمار في بلاده، وقال «نور» في تصريح لـ«النداء» إن فرصاً استمارية عديدة تنتظر رؤوس الاموال اليمنية، خاصة وأن الحكومة الجيبوتية، عملت في السنوات الأخرية على إزاحة العقبات التي وقفت في السابق أمام تدفق المشاريع إلى أراضيها. وأشار إلى تزايد عدد المشاريع

التتمة في الصفحة 4

عشال: 20 مليون برميل لم يتم احتسابها في الموازنة

■ حمدي عبدالوهاب

• عشال

وصف النائب علي عشال، عضو لجنة التنمية والنفط بمجلس النواب، تقرير اللجنة الخاصة بدراسة موازنة 2007 بأنه من أسوأ التقارير التي تم انزالها إلى المجلس خلال السنوات الماضية والمتعلقة بدراسة الموازنات وأن هذا التقرير فيه إلى حد كبير من التجاوز بالطرح والمجاملة للحكومة وإضفاء نوع من الشرعية على هيكلية الموازنة المختلة في كثير من الجوانب.

بعكس التقارير السابقة التي كانت تنتقد موازنات الدولة إلى حد كبير نقداً علمياً وموضوعياً لكثير من الجوانب والاختلالات بنوع من العقلانية.

وأضاف في تصريح لـ«النداء» أنه عندما كانت تذكر أذون الخزانة في تقارير الموازنات السابقة كانت تناولها بنوع من النقد والتي ترى في أذون الخزانة سياسة خطرة على الاقتصاد الوطني بينما هذا التقرير تم المرور عليه مرور الكرام ويقنون اطروحات الحكومة لموضوع أذون الخزانة.

واشار إلى أن لجوء الحكومة إلى هذه السياسة أصبحت جزءاً من سياساتها والتي أدت إلى انكماش في السياسة الاقتصادية وسحب ودائع الناس ورأس المال، وأن جمود هذه الأموال وعدم حركتها أدى إلى عدم النمو الاقتصادي. مضيفاً أن اقتصاديين يرون في أذون الخزانة إجراء مؤقتاً، ولا تلجأ إليه اقتصاديات أي بلد إلا في ظروف معينة ومحددة.

وقال إن تحديد الحكومة سعر برميل النفط ما بين 50-55 دولار بأنه عائم وغير دقيق ولا يصلح أن تقدر بناء على هذا التضارب حصة النفط في الموازنة العامة التي بلغت مساهمة الموارد النفطية فيها 75٪.

وأشار إلى وجود تلاعب في كميات النفط المصدرة بما يقارب 20 مليون برميل لم يتم احتسابها في الموازنة، وأن الحكومة لم تكن شفافة في تقديرات إيرادات النفط وذلك نتيجة لعدم هذه الشفافية والوضوح فإن الحكومة سوف تقول نهاية السنة المالية عن وجود عشرين مليون برميل نفط ويقومون بفتح

التتمة في الصفحة 4

أول محاكمة للفساد يغيب عنها الفاسدون الحقيقيون

الأمن القومي كهراوة ضد الشخص الخطأ

■ نائف حسان

مع أن الساعة تجاوزت الواحدة ظهراً، إلاَّ أن قاعة الغرفة التجارية بالعاصمة، ظلت مزدحمة بعشرات، توافدوا إليها قبل العاشر صباحاً من ذات اليوم – الأحد.

لم يكن اللقاء خاصاً بتوزيع تعويضات لمتضرري حرب الخليج، بل ندوة لمناقشة خدمات الحج والعمرة.

توسط المنصة نبيل الفقيه، وزير السياحة، ويحيى محمد عبدالله صالح، بصفته رئيس الجمعية اليمنية لوكالات السياحة والسفر، حين أفتتح محفوظ شماخ، الندوة بكلمة ترحيبية محايدة.

عملياً، كانت الندوة أول محاكمة علنية جادة للفساد، بيد أنها تمت بحضور الضحايا وسط غياب المتهم الحقيقي: وزارة الأوقاف.

بدأ يحيى محمد عبدالله صالح جلسة المحاكمة، بالإشارة إلى اليوم السابق (9 ديسمبر)، المخصص عالمياً لمكافحة الفساد، ثم اتجه لتأصيل الأمر، باستدعاء الفقرة السابعة من البرنامج الانتخابي للرئيس علي عبدالله صالح، القاضية بمحاسبة الفاسدين.

تطرق بقوة لفساد وزارة الأوقاف، متكئاً على عمود ثقة يعرفه الجميع: «نحن في ظل الشفافية». قال يحيى ذلك، كمن يطمئن الحضور لقول ما يريدونه دون خوف.

وإذ أبدى أسفه الشديد لعدم مشاركة الأوقاف، رغم توجيه رسالة رسمية لها، أكد التفافها على قرار مجلس الوزراء، حين استبعدت الكثير من الوكالات واعتمدت اخرى تابعة لقيادات في الوزارة.

تحدث الرجل عن اعضاء لجنتي الحج والعمرة، الذين قال: «لا يهمهم سوى حق الجلسات». تحدث أيضاً عن سيطرة وزارة الأوقاف على

التتمة في الصفحة 4

قالت إن الكرة في ملعب اليمن لتطوير الديمقراطية

رئيسة البعثة الأوربية تنتقد الأحزاب السياسية بشأن المرأة

■ ناصر الربيعي

انتقدت رئيسة البعثة الأوربية للرقابة على الانتخابات الأحزاب السياسية في اليمن لعدم دعم المرأة في الانتخابات الرئاسية والمحلية، التي جرت في العشرين من سبتمبر الماضي.

وقالت البارونه نيكلسون لـ"النداء"، بعد تسليم مسؤولي الحكومة والمعارضة التقرير النهائي حول الانتخابات: "إنني قلقة حول وضع المرأة في اليمن وقد كنت شديدة جداً مع الرجال هنا بخصوص هذا الموضوع. لا شك أن الرجال هم السبب وراء وضع المرأة الحالي، مائه في المائه. وهذا ضد الإسلام وضد الدستور. إن هذا السلوك يحزنني كسياسية وكامرأة".

" إن الله في محكم آياته جعل الرجال والنساء سواء. هل الرجال في اليمن يعرفون أكثر من القرآن"! تساءلت، متعجبة، عضو البرلمان الأوربي.

وأنحت المسؤولة الأوربية، التي قالت إنها قرأت القرآن من خلال أقاربها المسلمين، باللائمة على الرجال حول إخفاق الأحزاب في دعم المرأة مكررة أن ذلك يتنافى مع الإسلام.

وكانت الأحزاب السياسية في اليمن وعدت مراراً وتكراراً بتبني نظام المحاصصة (كوتا) لتمكين المرأة من المشاركة الفاعلة،غير أنه لم يف بتلك الوعود أي من الأحزاب حتى الآن وخصوصا في الانتخابات.

" إن سبب الإخفاق يعود إلى الذكور مائة في المائة. وأنا هنا أدعوا الرجال أن يقرأوا القرآن ويتأملوا فيه ويطلعوا على الدستور؛علهم بعد ذلك يختارون نمطاً جديداً للسلوك"، قالت نيكلسون، التي رعت توقيع اتفاقية بين الأحزاب السياسية لتمكين المرأة قبل مغادرتها صنعاء يوم الاثنين الماضي.

"ليس هناك آية واحدة في القرآن تبرر هذا السلوك، لقد قرأت القران وأنا بنت الثامنة مع من هم مسلمون في عائلتي، إني أحترم وأعظم الإسلام، لكني أقول إن هذا السلوك غير صحيح ".

وزادت المسؤلة، وهي تبدي كامل اهتمامها ودعمها للمرأة، إنها تخطط لعقد مؤتمر للمرأة العربية في بوركسل. وتوقعت أن يقوم الرئيس اليمني على عبدا لله صالح بافتتاح هذا المؤتمر.

"إننا نخطط لعقد مؤتمر للمرأة العربية في بروكسل بموافقة الرئيس صالح، وسيكون اليمن نجم هذا المؤتمر. لقد قبل الرئيس دعوتنا للحضور إلى بروكسل لإلقاء خطاب في البرلمان الأوروبي وان يكن الوقت مناسبا فقد وافق الرئيس على أن يفتتح مؤتمر المرأة العربية في بروكسل ".

وعن الخطوات القادمة بعد تسليم التقرير، قالت نيكسون: إن الكرة الآن في ملعب اليمن لتطوير التنمية الديمقراطية.

وصف التقرير، المؤلف من أربعين صفحة، العملية الانتخابية التي جرت في سبتمبر الماضي بأنها كانت " مفتوحة التنافس". وقالت المعارضة عن التقرير انه " منصف" وان توصياته " بناءة".

"لقد قدمنا في تقريرنا أفضل ما لدينا من خلال مقترحاتنا الودية الخمسة والثلاثين، التي نأمل أن يأخذ بها اليمن. وسنكون سعداء بمساعدة اليمن في المستقبل إذا تطلب الأمر مزيداً من الدعم ولكن الآن الكرة في ملعب اليمن " قالت نيكلسون.

وأبدت السياسية، طليقة اللسان، تحفظاً حول ما إذا كان الدعم سيتوقف في حال لم تنفذ مقترحاتها.

" لا. لا. الصداقة ليست كذلك لا تكون بهذه الطريقة. إن الأمر ليس لعبة "تنس" حيث أنت تعمل ما أريد وبالتالي أعمل ما تريد أنت بالمقابل "، قالت نيكلسن واستطردت: "إنني على ثقة كاملة أن هذا التقرير سوف يحظى بكل الرعاية والاهتمام وقد لمست ذلك من الرئيس ورئيس الوزراء، كما أنني أيضاً التقيت وجهاً لوجه مع قادة المعارضة ويسعدني أيضاً هنا أن أقول إنهم أيضاً (قادة المعارضة) سوف يتعاطون مع هذا التقرير بكل جدية".

وحول الصعوبات التي قد تواجه تنفيذ توصيات التقرير، قالت المسؤولة الأوربية ببساطة أن السياسة دائماً تعني التغلب على الصعوبات.

" من الطبيعي القول إن هناك صعوبات. فكلنا نواجه صعوبات والتغلب على هكذا صعوبات هو ما نعنيه بالسياسة، لكنني تلقيت تأكيدات كثيرة أن هذا التقرير سوف يؤخذ بمأخذ الجد وما علينا الآن إلا أن ننتظر ونرى. فالناس يحتاجون إلى وقت لدراسة محتوى التقرير".

"لأنني دائماً متفائلة، إنني سياسية، ينبغي أن أكون متفائلة، إنني أتطلع دائماً لأفضل النتائج إنني أحث وأشجع الشعب اليمني لتحقيق أهدافه واستغلال طاقاته"، قالت نيكلسون، رداً على سؤال" لماذا أنت متفائلة هكذا؟".

ودعت المسؤولة الأوربية إلى الاستجابة للتقرير ونقده، ولكن بعد قراءة شاملة لمضمونه.

" لقد نشرنا هذا التقرير بالإنجليزية والعربية. إنها المرة الأولى التي تقوم فيها البعثة الأوربية للرقابة على الانتخابات بنشر تقريرها الكامل بلغة البلد المراقَب وهذه خطوة جديدة تماما ".

وأضافت: إنني كرئيسة للمراقبين أشعر أنني أديت واجباً نحو الناس بجعل التقرير متوفراً باللغة العربية ليتمكن الناس من قراءته وفهمه، كما يمكن لوسائل الإعلام أن تتعاطى معه و تنتقده وتتمكن الأحزاب السياسية من الاستجابة له والتفاعل معه.

" هنا ويحدوني الأمل أن يقرأ الجميع التقرير بأقصى درجة ممكنه من التوسع والشمول"، قالت نيكلسون، التي رأست فريق مراقبي البعثة الأوربية الذي تواجد في اليمن من 12 اغسطس وحتى 15 اكتوبر 2006.

نشرت البعثة يوم الاقتراع 119 مراقبا ضمن 56 فريقا في 1050 محطة اقتراع من أصل 27010 محطات أي ما نسبته 4%.

شمل هذا العدد 340 مركزا انتخابيا من أصل 5620، أي ما نسبته 6%، في 18 محافظة من محافظات الجمهورية الـ 21.

" لقد بنينا بعض الجسور التي يمكن من خلالها أن نصنع شراكه أفضل بين الإتحاد الأوربي واليمن في المستقبل. الآن الفرصة أمامكم لدراسة التقرير والتأمل فيه ثم تعودون إلينا إن رغبتم في المساعدة".

وخلال عمل بعثة المراقبة على الانتخابات، قالت المسئولة الأوربية إنها أسست رابطتين جديدتين للتعاون بين الاتحاد الأوربي واليمن.

" أولا يسرني أن أعلن أن مفوضية الإتحاد الأوربي لديها أربعة ملايين يورو لإنفاقها هنا في اليمن، وثانيا نحن نبني روابط برلمانية للتعاون".

وكان التقرير، الذي أطلق رسمياً في 10ديسمبر 2006 هنا في صنعاء، أوصى باتخاذ خطوات لتطوير العملية الانتخابية والديمقراطية والمجالات المرتبطة بها من قبل السلطات اليمنية والأحزاب السياسية والمجتمع المدني وكذلك المجتمع الدولي.

ودعت التوصيات، التي شملت 35 جانبا يجب تطويرها قبل انتخابات 2009، المعنيين إلى تبني وتنفيذ خطوط إرشاد فاعلة وواضحة لتطوير «عد ونشر» نتائج الانتخابات، تعزيزالثقة في قدرة وشفافية وحيادية إدارة الانتخابات، إنشاء آليات فاعلة لضمان الالتزام بقانون الانتخابات وتطبيقه.

كما دعت التوصيات إلى تصحيح سجل الناخبين، تحسين إجراءات تسجيل المرشحين، دعم الفرص المتساوية للمرأة في العملية الانتخابية، رفع مستوى نزاهة الحملات الانتخابية؛ وتعزيز الدور المتوازن للإعلام في الانتخابات.

قوانين مكافحة الفساد، الذمة المالية، المزايدات والمناقصات... في انتظار التطبيق

■ «النداء» - عيدي المنيفي

يمثل الحديث عن الفساد ودور مجلس النواب في مكافحته تحدياً كبيراً ليس في نظرة الرأي العام، إلى علاقة مجلس النواب بالفساد، وانما إلى حديثهم عن «مسؤولية المجلس في انتاجه» وثمة من يطرح معوقات ادت إلى قصور مجلس النواب في مكافحة الفساد، تمثلت في ضعف الأداء لدى القيادات العليا في البرلمان، وغياب وجود قيادة برلمانية قوية، وعدم الالتزام باللائحة المنظمة لعمل المجلس، ناهيك عن افتقار البرلمان إلى الإرادة السياسية لمكافحة الفساد.

يطرح النائب علي عشال ايضاً غياب التوازن السياسي في تركيبة المجلس وضعف الكادر الوظيفي فيه، والافتقار إلى وجود الفنيين والخبرات الاستشارية والخبراء المتخصصين.

عشال -وهو أحد اعضاء منظمة «برلمانيون ضد الفساد»- انتقد ضعف أداء الكتل البرلمانية في عدم وجود استراتيجية واضحة تحدد طبيعة الاهداف الذي تسعى الكتل إلى تحقيقها، وضعف دور الكتل في تأهيل أعضائها وصقل مهاراتهم في العمل البرلماني، وضعف دور الكتل في توفير المعلومات والبيانات والوثائق التي يحتاجها اعضاؤها لتحريك قضايا الفساد، وكلها عوامل اضعفت دور مجلس النواب في مكافحة الفساد واستئصاله.

في ندوة بعنوان «معاً ضد الفساد» نظمتها منظمة «برلمانيون ضد الفساد» السبت الماضي بصنعاء، طالب النائب عيدروس النقيب، عضو المنظمة بتوفير الارادة السياسية، اذ أن مناقشة وإقرار وإصدار القانون الخاص بمكافحة الفساد لا يمكن ان يكتب له اي نجاح في الواقع العملي ما لم يقترن بإرادة سياسية تدعم مكافحته وتجعل منها سياسة يومية للمجتمع ككل، حكومة واحزاباً ومنظمات مجتمع مدني وأفراداً، والتركيز على نوعية من يتم اختيارهم لقيادة الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، والاجهزة التابعة لها، ومنح الصلاحيات الكاملة للهيئة وعدم التدخل في نشاطها من اي شخص كان.

النقيب لم يغفل مساعدة الجهات الرسمية والأجهزة الحكومية للهيئة الوطنية لمكافحة الفساد لأن تعاونها ومساعدتها سيكون حافزاً للهيئة لتمكينها من أداء مهماتها، إذ لا يمكن للهيئة بمفردها ان تضطلع بمهمة مكافحة الفساد مهما كانت قدراتها ومهما كانت نزاهة اعضائها والعاملين في اجهزتها، ويقع على منظمات المجتمع المدني ورجال الاعمال اليمنيين وجميع افراد المجتمع دور هام في مساعدة الهيئة في التصدي لقضايا الفساد باعتبار مهمة مكافحته مهمة كل المجتمع، حكومة واحزاباً وافراداً وجماعات.

ودعا رئيس الكتلة البرلمانية للاشتراكي إلى أن يكون التعامل مع قانون مكافحة الفساد جزءاً من سياسة عامة متجهة نحو تعزيز مبادئ النزاهة والشفافية والمحاسبة والمساءلة في جميع الميادين، وأن ينعكس إصدار قانون مكافحة الفساد على نشاط جميع الاجهزة والهيئات والمؤسسات التنفيذية والايرادية والخدمية، إذ لا يمكن -حد قول النقيب، ان نكون ضد الفساد في جزء من سلوكنا ومواقفنا، ونغض النظر عن الفساد في الجزء الآخر.

وكان النائب صخر الوجيه، رئيس منظمة «برلمانيون ضد الفساد» (يمن باك) قال إن من أهم اهداف المنظمة تطوير المعايير الخاصة بالسلوك والهادفة إلى تعزيز وتنمية الشفافية والمحاسبة والحكم الجيد وتعزيز مبدأ سيادة القانون ومساءلة ومحاسبة مؤسات الدولة، إضافة إلى تطوير قدرات البرلمان والبرلمانيين من أجل الرقابة على انشطة الحكومة والمؤسسات العامة وتشجيع وتسهيل تبادل المعلومات والمعارف والتجارب بين مختلف اعضاء الفرع الوطني، وتبادل المعلومات حول التجارب والممارسات المثلى ذات الصلة بتدابير مكافحة الفساد.

منظمة «يمن باك» التي تأسست في 17 ديسمبر 2005 تهدف إلى تشجيع البرلمان والبرلمانيين على سن التشريعات ومتابعة نفاذها بهدف تقرير الحكم الجيد والشفافية والمساءلة، وتعزيز التدابير الرامية إلى التعامل بفعالية لمكافحة الفساد ونشر الوعي العام حول خطورته على جميع افراد المجتمع.

وتوعية البرلمانيين وصائغي السياسات بخطورة الفساد على جميع برامج الحكومة وأعمالها والعمل من أجل الارتقاء بقدرات المؤسسات الوطنية على التعامل بفعالية لمكافحة الفساد.

وتدعو المنظمة إلى إدماج تدابير مكافحة الفساد وتفعيلها في برامج الحكومة وأعمالها، والعمل من أجل الارتقاء بقدرات المؤسسات الوطنية على التعامل بفعالية لمكافحة ا لفساد والعمل مع الهيئات والمنظمات الوطنية والاقليمية والدولية لحشد الموارد اللازمة لمكافحته والقيام بمختلف الاعمال التي تصب في إطار دعم وتعزيز تحقيق اي من هذه الاهداف بما فيها جمع الاشتراكات والتبرعات من مصادر عامة أو خاصة.

وكان بلاغ صحفي صدر عن (NDI) المنظم لندوة «معاً ضد الفساد» قال إن جهود مكافحة الفساد تعتبر مكوناً مهماً من استراتيجية البلاد، وتبرز الجهود الاخيرة المتمثلة في حماية الدعاية التوعوية بأخطار الفساد وضرورة مكافحته، بالإضافة إلىقانون الذمة المالية وقانون مكافحة الفساد، وجود العزم على معالجة هذه المشكلة الخطيرة التي تقف عائقاً امام المطرد لليمن.

إلى ذلك اقر مجلس النواب الاربعاء الماضي قانون مكافحة الفساد والذي يتضمن 48 مادة موزعة على خمسة ابواب وثمانية فصول ويحتاج القانون إلى جهود كبيرة ومخلصة لتنفيذه، مالم فإنه سيظل حبراً على ورق اسوة بعشرات القوانين التي صدرت، لكنها معطلة وهو مايسعى المجتمع اليمني إليه لانه المتضرر الوحيد من الفساد الذي استشرى في كل مفاصل الدولة

العناية السماوية بالعملة الوطنية

د. علي عبدالكريم*

مناسبتان

أما المناسبة الأولى فقد كانت حضوري الجلسة الافتتاحية للدورة الانعاشية التي أقامها البنك المركزي اليمني بالقاعة الرئيسة لجامعة عدن خلال شهر نوفمبر الماضي، وتسنى لي خلالها، مع جمع الحاضرين، الاستماع لمحاضرة الأخ أحمد عبدالرحمن السماوي حول البنك المركزي اليمني نشأة ومهاماً وتطوراً وإسهاماً في تقديم خدماته لكافة قطاعات الاقتصاد، باعتباره مستشار الدولة المالي وحامي الحمى وبنك البنوك وصمام الامان المفترض للدفاع عن السيادة الوطنية من خلال أدواته المختلفة وسياساته النقدية للحفاظ على قوة ومتانة سعر العملة الوطنية إزاء تعاملاتها مع وسائل الدفع الدولية وفي المقدمة منها الدولار الأمريكي، مع وجوب التأكيد من قبلنا على أهمية، بل وضرورة أن يطور البنك المركزي أساليب عمله وأدواته كي لا نقع فريسة سهلة لربط الريال اليمني بالدولار الامريكي، وذلك عبر ربط الريال اليمني بسلة من العملات الحرة الرئيسة او بوحدة السحب الخاصة.

وكانت المناسبة الثانية التي ألتقي فيها مع الاخ محافظ البنك المركزي فكان الحديث الذي أوردته جريدة «الأيام» الغراء في عددها رقم (4950) بتاريخ 2 نوفمبر 2006، حول حديث الأخ المحافظ لأعضاء مجلس الشورى وتحت العنوان البارز التالي:

«الحكومة والبنك المركزي لا يستطيعان اتخاذ قرار ضد البنك الوطني لأن (8) بنوك مرشحة للوصول إلى المصير نفسه».

وحتى لا أقع فريسة للخوف القاتل من هكذا عنوان فقد حرصتُ على تتبع الخبر المنشور بالجريدة المذكورة، ووقفت على التفاصيل التالية:

1 - إن حديث الاخ المحافظ لأعضاء مجلس الشورى كان بغرض وضع اعضاء المجلس حول المستوى الذي وصل إليه نشاط البنك المركزي وتزايد دوره في خدمة وحماية الاقتصاد الوطني من خلال حماية عملته.

2 - أشار الاخ المحافظ إلى التوقعات والسيناريوهات التي تم تداولها من قبل الخبراء الاقتصاديين وبعثات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بما لهما من دور في متابعة برنامج الحكومة لإنجاز مهام الإصلاح المالي والاداري والمستند أساساً على روشتة الصندوق والبنك الدوليين.

3 - حديثه المفتوح حول ظاهرة إفلاس البنوك التجارية في معرض حديثه عن إفلاس البنك الوطني في بلادنا وتأثيرات ذلك على أوضاع البنوك الخاصة في السوق المحلية.

4 - كما أشار في معرض حديثه إلى استمرار اعتماد البنك على آلية إصداره لأذون الخزانة كوسيلة لسحب وامتصاص السيولة من الاسواق مقابل فوائد بنكية مغرية.

5 - وختاماً أشار إلى استمرار تدخل البنك المركزي في اسواق النقد الاجنبي، وبالضبط لمواجهة الطلبات الفجائية والطارئة أو كلما استشعروا أن الطلب على الدولار في الاسواق لا يغطيه عرض مكافئ، ويكون تدخله على شكل ضخ أجزاء من احتياجاته من تلك العملة..

إلى هنا والحديث في إطار المعتاد. ولكن المسكوت عنه من الأهمية بمكان بحيث لا يمر حديث الرجل الأول المشغول عن الاستقرار الحقيقي لدخول ومعيشة الناس من جانب من حيث مدى استقرار قوة عملتهم معبراً عنها بشكل سلع وخدمات تؤدي ارتفاعات أسعارها إلى تآكل القيم الثابتة لما بيدهم من عملة وطنية، خاصة اصحاب الدخول الوسطى والدنيا والمعاشات واصحاب المشاريع الصغيرة واصحاب المدخرات البسيطة والذين يصعب عليهم تجديد موجوداتهم من النقد الأجنبي.

وفي هذا الخصوص نورد الملاحظات التالية:

أولاً: أهمية أن تظل قضية إفلاس البنك الوطني قضية مفتوحة حتى الوصول إلى إتمام عملية المحاسبة الرادعة لهذه الظاهرة الخطيرة التي فتحت للعين المجردة «فاترينة» الفساد وبشكل يتطلب وقفة جادة وحقيقية وضمن مشروع استراتيجي للبدء بمحاربة هذه الظاهرة.

ثانياً: لا يكفي أن يكون رد الفعل لدى الأخ المحافظ هو الشعور بالمرارة، عندما يتحدث عن قضية إفلاس البنك الوطني، كما جاء في حديثه لاعضاء مجلس الشورى، الذي نوه خلاله إلى وجود حكايات طويلة لو حدثهم عنها لاستغربوا!

أية مرارة؟! وأية حكايات؟! وأي استغراب هذا الذي نتحدث عنه أمام هيئة يفترض فيها أنها رقيب وعين الشعب الساهرة على حماية مستقبله وحماية ضرورات وجوده؟!

إن الاكثر مرارة، والتي يشعر بها المواطن العادي، أن يكون رد الفعل مجرد مرارة واستغراب هو الذي أوصلنا إلى الحالة البائسة التي نعيش، والتي لا تشكل أرضية حقيقية للاصلاح والاستقرار ولا تفضي إلى تولد مشاعر الثقة والاستقرار والاطمئنان كعناصر اساسية لجذب الاستثمارات وتدفقها لخدمة قطاع التنمية الحقيقية التي لا نزال نبحث عنها بعيداً عن مجرد الشعور بالمرارة وحكايات ألف ليلة وليلة ومظاهر الاستغراب التي تُرسم على محيا وجهاء القوم ونخبهم التي لا تحرك ساكناً متى شعرت فقط ان مصالحها هي بالذات لن يمسها الضرر.

ثالثاً: إن الإشارات التي وردت في حديث الأخ المحافظ حول السيناريوهات التي تداولتها المنظمات الدولية بشأن تغيرات سعر صرف الريال اليمني مقابل الدولار الأمريكي ليتراوح ما بين 200 و400 ريال، ينبغي التعامل معها بحذر شديد مع أهمية التأكيد على أن استقرار سعر صرف العملة الوطنية/ الريال مرهون دائماً بحل جملة من التعقيدات والمشاكل الموضوعية لا يكفي معها أي نوايا حسنة أو الكلام المنمق. سعر العمل تحدده ثقة الداخل والخارج بكفاءة عناصر الانتاج واستقرار موازين الاقتصاد الوطني وكفاءة السلطة الوطنية في إطار المنافسة، ومدى قدرة العمل المؤسسي والقانوني على تهيئة وخلق المناخات الاستثمارية وضمان حقوق المتعاملين بالسوق من أي نفوذ وقوى بطش لا يردعها نظام او قانون.

نقول ذلك لأن سعر صرف أي عملة ليس هدفاً بحد ذاته ولكنه سبيل وآلية لتحقيق جملة من الاهداف الاقتصادية والتنموية التي من أهمها:

- المساهمة في حدوث إنعاش حقيقي للنشاط الاقتصادي والانتاجي أساساً، إلى جانب المساهمة في جذب الاستثمارات الداخلية والخارجية.
- ضمان شروط عادلة لمعاملات الاقتصاد الوطني مع العالم الخارجي.
- زيادة القدرات التنافسية للصادرات الوطنية السلعية والخدمية.

وبالتحليل لنتائج تدخل البنك المركزي في اسواق النقد الاجنبي من خلال ضخه المستمر، لمواجهة أي اختلالات في العرض، لم يكن سبيلاً أو حتى مؤشراً يفضي إلى تحقيق أيٍّ من الاهداف المذكورة. بمعنى أن الحرص كان يسعى فقط إسمياً لوأد تكهنات وسيناريوهات تغيرات سعر صرف الريال والعمل على إبقائه إسمياً عند حدود لا تتجاوز الـ200 ريال مع بقاء الاحتمال وارداً بانهيار هذا السقف إن لم يدخل عاملا التنظيم الجديد وخلق أجواء الثقة، لحماية سعر العملة من أي تذبذب واضطراب.. العملة ترجمة لقطاعات اقتصادية قوية وإنتاجية عمل معيارية وتكامل نظم قانونية ومؤسسية، وليس ترجمة لرغبة وقرار فوقي ببروقراطي.

وبهذا الصدد لنا أن نشير ايضاً إلى الجزئية الخطيرة التي وردت بحديث الاخ المحافظ بشأن تأثيرات إفلاس البنك الوطني وإشارته الواضحة إلى أن ثمة ثمانية بنوك أخرى تنتظر نفس المصير وإشارته ايضاً إلى وجود حكايات يشيب لها وجه الطفل البريء، عمَّا كان يجري داخل البنك الوطني.. نقول: أبهذه الصورة ستكون العملة الوطنية مصونة وتدفقات الاستثمار لا تنقطع؟! أم أن هذه الصورة هي التي ستحكم بالاعدام الفوري على أية محاولات جادة وحقيقية لاصلاح ذات البين بين الرغبة في التنمية الحقيقية والفساد المستشري جهاراً نهاراً في جسد الاقتصاد الوطني وداخل أهم مفاصله: القطاع المالي المصرفي؟!

وفي إطار حديثه عن أدوات السياسة النقدية التي يستخدمها البنك المركزي للسيطرة على التضخم، وبضمنها استمراره في إصدار سندات الخزانة للتأثير على حجم السيولة المتاحة في الاسواق، معتمداً في ذلك على سعر الفائدة المرتفع للريال اليمني في حدود 13٪، نقول إن عدم التناسق في السياسات بين الإنفاق المتزايد «للجانب الاستهلاكي غير المنتج» يُفقد الآثار المتوخاة لسياسات البنك المركزي بشأن التأثير على نسبة التضخم والتي تتجاوز كثيراً النسبة الحكومية المعلن عنها (9٪) حيث انها تتجاوز بكثير نسبة الفائدة البنكية للريال اليمني (13٪)، تحليل اتجاهات وتصاعد الاسعار سيقودنا إلى هذه النتيجة مما يؤكد أهمية قولنا بضرورة، بل والاهمية القصوى لوحدة السياسات الاقتصادية في البلاد.

نشير في ختام ورقتنا هذه إلى جملة ملاحظات اساسية نوردها على النحو التالي:

1 - كيف يستقيم أن يجمع البنك المركزي بين وظيفته كبنك بنوك يراقب ويحاسب ويضع السياسات النقدية، ويمارس في ذات الوقت عملاً تنفيذياً كأعمال الخزانة العامة المفترض تأديتها من قبل جهاز خاص (الخزانة العامة) تتبع جهة اخرى يمارس عليها البنك المركزي مسؤولية المراقبة والمحاسبة والمتابعة؟!

2 - لماذا تأخر حتى الآن إنجاز مهمة كبرى من مهمات حشد الموارد المالية المتاحة في الاسواق لتوفير التمويل اللازم لمشروعات التنمية.. تقصد بذلك القرار الخاص بإنشاء السوق المالية «البورصة»؟ هل شكل الإكتفاء بإصدار سندات الخزانة بديلاً عن ذلك؟! أم أن طبيعة الشركات في السوق اليمنية باعتبارها شركات عائلية تحول دون ذلك؟! أم أن الامر مرتبط بانعدام الثقة بالتحول نحو السندات والأسهم كوسيلة حديثة للاحتفاظ بالقيم لم تترسخ لدى النخب المالية التي تكونت لديها ثروات بكثير من الطرق غير المرسملة؟! أم أن غياب الكثير من التنظيمات والتطمينات وأجواء الثقة وطبيعة «الرأسمال» الوطني يفضل حتى اللحظة العمل الدكاكيني بعيداً عن متطلبات سوق رأس المال غير المتوفرة مقوماته في البلاد؟!..

تساؤلات مطروحة على بساط البحث لدى قيادة الجهات المصرفي وفي المقدمة البنك المركزي.

*الأمين العام المساعد السابق للجامعة العربية

نادر فرجاني لـ«النداء»:

مؤسسة النقد ضعيفة في البلدان العربية وتقبّله أصعب على أنظمة الحكم

ارتبط اسم الدكتور نادر فرجاني بسلسلة تقارير التنمية البشرية العربية منذ صدور أول تقرير عام 2002 م فهو المشرف الرئيسي على إعداد التقارير وتحريرها. التزم بمقتضيات البحث العلمي و بصرامة المنهج العلمي الذي درَّسه لتلامذته في جامعة القاهرة، جامعة نورث كارولينا بالولايات المتحدة الأمريكية، الجامعة الأمريكية في القاهرة، المعهد العربي للدراسات والبحوث الإحصائية بغداد، المعهد العربي للتخطيط - الكويت، كلية سانت أنتوني أكسفورد ولذلك عندما تعالت الأصوات المطالبة بتليين لغة التقرير وتصويب علميتها ظل وفيا لمقتضيات البحث العلمي، رافضا لمتطلبات السياسة فنال احترام الجميع باحترامه للبحث العلمي الرصين و فضح أولئك الذين يريدون مساومة البحث العلمي ومقايضته بشكل أضاف لكشف المسكوت عنه في واقعنا العربي ممانعة السياسي ورفضه أن يلامس ذاته على حقيقتها وهو يستجلي زيف انتصاراته الوهمية وغايته في نهاية المطاف، كما يقول، خلق حوار وسجال حول قضايا التنمية الإنسانية.

■ حاوره: عبدالكريم سلام

● فرجاني

■ ذُكر أن التقرير الرابع للتنمية الإنسانية العربي سيكون آخر التقارير، لماذا؟

- لا. هو آخر تقرير في مجموعة أولى من التقارير: التقرير الأول للتنمية الإنسانية العربية ظهر في سنة 2002 وقتها تعرف على ماسماه النواقص الثلاثة التي تعيق التنمية الإنسانية في الوطن العربي، وهي نواقص الحرية والمعرفة وتمكين النساء فأصدرنا ثلاثة تقارير تعرض كل واحد منها لهذه النواقص فكان تقرير 2003 عن المعرفة وتقرير 2004 عن الحرية وهذا والتقرير الحالي عن تمكين النساء ومن ثم اكتملت هذه الحلقة التي انطلقت من تصور معين وعالجته بقدر من العمق. إنما هذا لا يعني انه قد لاتكون هناك تقارير أخرى في نفس السلسلة بمواضيع أخرى. والسيدة مديرة المكتب العربي للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة يبدو أن في خطتها أن تستمر في إصدار هذه التقارير، لكن ليس هناك أخبار محددة في هذا الشأن حتى الآن.

■ هناك من ذهب إلى القول أن ثمة أسبابا تمويلية وسياسية تحول دون صدور مثل هذه التقارير التي لم ترق لبعض البلدان العربية علاوة على وضع عراقيل تجاه الباحثين المكلفين بدراسة مواضيع التقارير؟

- الموقف بالضبط أن هذه حلقة اكتملت وهناك رغبة في الاستمرار بإصدار تقارير التنمية الإنسانية العربية لكن بعد فترة تأمل واتفاق على الخط الذي تأخذه التقارير التالية ولا توجد عوائق مانعة بشكل مطلق ولكن هناك حاجة لإمعان النظر في التجربة والنظر فيما يمكن التقدم إليه من موضوعات في التقارير التالية.

■ لماذا اختيرت صنعاء بالضبط لحفل إعلان إصدار التقرير؟

- عايز الحق، والا ابن عمه.

■ الحق.

- الحق أنه كان من المقرر أن يشهر هذا التقرير في بيروت إلا أن الأحداث تطورت في بيروت ولم يكن ممكنا أن يشهر هذا التقرير في بيروت وتم الاتفاق على صنعاء وقد كانت إحدى العواصم المقترحة لإشهار التقرير منذ البداية.

■ هذه المرة لم تكن هناك ضجة كبيرة، لكن ربما كان هناك حرص شديد من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن لا يكون محتوى التقرير مجددا لضجة أخرى على غرار ما حصل للتقرير قبل الأخير.

- طبعا التقرير الذي اثار الضجة التي أدت إلى محاولة تدخل بعض الدول لإيقاف صدوره كان التقرير المتعلق بالحرية والحكم الصالح وكان على درجة كبيرة من الحساسية سواء بالنسبة لأنظمة الحكم العربية او بالنسبة لبعض القوى الخارجية التي كانت تعتبر أن موقف التقرير بشأن مسألة التحرر الوطني خطير، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية واسرائيل فيما يتعلق باحتلال العراق وفلسطين.

■ انتم تقومون بعمل بحثي بطرق علمية وبالتالي يفترض أن تتجاوب الحكومات معكم، كيف تقيمون هذا التجاوب؟

- التجاوب مختلف من بلد إلى آخر من حيث القاعدة أتصور انه يصعب على أنظمة الحكم في جميع البلدان العربية أن تتجاوب مع مثل هذا التقرير تجاوبا مطلقا لأنه تقرير نقدي في الأساس ومؤسسة النقد ضعيفة في البلدان العربية وتقبُّل النقد أصعب على أنظمة الحكم، ولكن من حيث الموقف المعلن كانت هناك أنظمه حكم عربية تبنت التقرير كدليل إرشادي لطرق الإصلاح فيها ولكن بعضها اتخذت موقفا عنيفا وصل إلى حد منع مناقشة التقرير في احد البلدان العربية.

■ على ضوء التقرير الحالي بشأن تمكين المرأة كيف تستشرفون آفاق حظوظ المرأة في المشاركة السياسية وفي التنمية البشرية بشكل عام؟

- الموقف في التقرير يبرز أن هناك بعض الإنجازات تحققت لصالح نهوض المرأة في الوطن العربي ولكن هذه الإنجازات مازالت غير مكتملة، وبالتأكيد لا ترقى لطموح تصورنا عن نهوض المرأة الذي يقضي بتمام التمتع بجميع الحقوق الإنسانية على قدم المساواة مع الرجال. ومن ثم فإن هناك انجازات يجب الاعتراف بها من ناحية ولكنها انجازات منقوصة ومازالت هناك تحديات قائمة وجسيمة وهي بحاجة إلى عمل ضخم من اجل النهوض بدور النساء من ناحية أخرى، ولذلك الرؤية الإستراتيجية التي انتهى إليها التقرير تطالب بحركة نضالية من أجل التوصل إلى الغرض الطموح لنهوض المرأة في الوطن العربي وإلى مجموعة من الإصلاحات المجتمعية واسعة النطاق في مجالات متعددة تؤدي غايتها إلى نجاح النهوض بالمرأة.

■ أبرز التقرير أن ثمة حركة مناصرة لحقوق المرأة لكن بالمقابل هناك تأثير للضغوط الخارجية الغربية مما يضعف فاعلية هذه الحركة، ألا يعني ذلك أننا إزاء وضع إشكالي في المنطقة العربية؟

- نعم إنه وضع إشكالي وهو معالج في التقرير كقضية إشكالية بمعنى انه بالرغم من أن هناك حركة نضالية تحررية من أجل مناصرة المرأة في البلدان العربية منذ أمد طويل تحت الاحتلال الأجنبي في البلدان العربية إلا أن المطالبة من قبل قوة خارجية لا تتمتع بمصداقية داخل البلدان العربية وفي مبادرات للإصلاح في بعض البلدان العربية أدى إلى نوع من التحفظ على المطالبة بتمكين النساء ومناصرة تحرر المرأة من قبل بعض الفئات المجتمعية وهو تحفظ قد يكون مبررا في ضوء الأغراض غير النبيلة أحيانا التي تقف وراء مبادرات الإصلاح القادمة من الخارج لكن، وكما يشير التقرير بوضوح، لابد من إتمام العمل على تحرير المرأة العربية باعتباره جزءاً أساسياً من مشروع متكامل للنهضة الإنسانية في الوطن العربي يقتضي، بالإضافة إلى نهوض المرأة، إقامة مجتمع المعرفة والتحول نحو مجتمعات الحرية والحكم الصالح في البلدان العربية.

■ كيف تقيمون الآثار التي أنتجتها مثل هذه التقارير على مستوى البحث أو على صعيد اتخاذ صنع القرار؟

- مازال الوقت مبكرا لأن هناك عملية للتقييم وإمعان النظر في الخبرة السابقة. واعتقد أن الأمر لا يسمح في الوقت الحالي الحديث عن اتجاهات مستقبلية بعد انتهاء عملية التقييم وهنا لابد من البدء بالتوضيح أن هدف التقرير في النهاية هو الاستثارة الفكرية لبدء حوار جاد حول قضايا التنمية من منظور التنمية الإنسانية في البلدان العربية وفي هذا النطاق نجح التقرير نجاحاً كبيراً لأنه بعد نشر كل تقرير تبرز موجة ضخمة من ردود الفعل بعضها مرحب، وبعضها ناقد والنقد مطلوب لأنه يثري كما يثري الاتفاق من هذا المنظور فالتقرير قد نجح في إثارة حوار حيوي حول قضايا التنمية الإنسانية وهذا احد الأهداف الرئيسية للتقرير، أما من ناحية التطبيق الفعلي اعتقد انه رهن بالتفاعل بين قوى الإصلاح في الوطن العربي وأنظمة الحكم القائمة ومجمل التركيبة الاجتماعية الموجودة في البلدان العربية وهذا أمر سنراه فيما بعد إنما من حيث الاستثارة الفكرية وهي الهدف الرئيسي للتقرير، فأعتقد أن هذا حدث ويعتبر نجاحا جيدا للتقرير.

الاتحاد الأوروبي: النتائج التفصيلية لعملية الاقتراع قوضت مصداقية نتائج الانتخابات الرئاسية

قالت بعثة الاتحاد الأوربي، التي تولت الرقابة على الانتخابات الرئاسية، إن الرئيس علي عبد الله صالح لم يحصل الا على أربعة وأربعين في المائة من الأصوات وانه سخر كل إمكانات الدولة بما فيها الجيش والشرطة لصالحه.

وفي تقرير نهائي عن نتائج الرقابة على الانتخابات التي جرت في العشرين من سبتمبر الفائت، أعلن الاحد الماضي في مؤتمر صحفي، قالت البعثة إن نتائج هذه الانتخابات عززت بوضوح موقع الرئيس صالح بالرغم من ان المعلقين اوضحوا انه وبسبب انخفاض نسبة المشاركة فانه قد حصل على دعم 44% فقط من الأصوات الصحيحة لجمهور الناخبين ومع هذا قالت البعثة ان عملية الاقتراع سارت بشكل حسن وكانت مسالمة الا انها رصدت تهديداً للناخبين وتعبئة للصناديق ببطاقات الاقتراع والتصويت اكثر من مرة والتصويت بالنيابة عن الآخرين واستخدام نص يعاقب من يهين الرئيس في اعتقال نحو مائة من انصار المعارضة بما فيهم مرشحين..

وقال معدو التقرير انه وعلى الرغم من تغطية وسائل الاعلام الحكومية للحملات الانتخابية، إلا إنها أظهرت انحيازا واضحا لصالح نشاط الرئيس صالح في مواجهة مرشح المعارضة فيصل بن شملان، وانه لوحظ انعدام الثقة في قدرة القضاء على العمل بشكل مستقل بعيدا عن التاثير السياسي اثناء تنفيذه للاطار القانوني للانتخابات، وقالت أن ما يبعث على الإحباط ان اللجنة، و النائب العام لم يتخذا أي خطوة لانقاذ القانون عند تسخير مقدرات الدولة لدعم الرئيس صالح. وحسب هؤلاء فان اداء اللجنة العليا للانتخابات فيما يخص اعلان النتائج كان موضع جدل، خاصة اخفاقها في نشر كامل للنتائج وإعتماد اللجنة في إعلانها على معلومات وافدة بالتلفون أو الفكس حتى من المراكز التي يمكن الحصول على المحاضر الأصلية منها بسهولة، كما وأن رئيس اللجنة العليا للانتخابات كان في وضع مسيطر خلال العملية الانتخابية، وترؤس اعضاء من حزب المؤتمر لأهم القطاعات في اللجنة هو ما أفضى إلى تهميش اعضاء اللجنة من اللقاء المشترك وعزلهم خلال فترة مابعد يوم الاقتراع، وتكشف البعثة في تقريرها أن اعضاء اللجنة في الموتمر تولوا وبشكل كامل عمال تجميع النتائج النهائية للإقتراع دون مشاركة بقية الأعضاء.

واوضح التقرير ان المراقبين الاوربيين لاحظوا في يوم الاقتراع وجود حالات مرتفعة من الاختلالات في غالبية المديريات في الجمهورية وتركزت في المناطق الريفية وتحديداً لجان الاقتراع النسائية بالمقارنة مع لجان الاقتراع الرجالية، وقالت البعثة الأوربية، التي تابعت إجراءات التصويت في 1050 لجنة، تصويت من أصل (27010) لجنة، انها لاحظت يوم الاقتراع أن 50% من اللجان النسائية لم يطلب من الناخبات كشف النقاب للتعرف على هوياتهن. وافادت البعثة بتسلمها تقارير موثقة تفيد قيام حزب المؤتمر الشعبي العام بممارسة ضغوطات على المرشحات لإجبارهن على الانسحاب، وان النتائج النهائية لعملية الاقتراع اظهرت فوارق كبيرة، وفي النتائج الجزئية التي وزعت على المرشحين والبعثة، ومنها انخفاض عدد الاصوات التي فاز فيها المرشحون، وزيادة هائلة في عدد الاصوات الباطلة والتي وصلت الى نسبة عشرة في المائة من المصوتين.وخلص التقرير إلى أن المعلومات التي تضمنتها النتائج التفصيلية لعملية الاقتراع اظهرت تفاوتات كبيرة " قوضت مصداقية ودقة النتائج النهائية للانتخابات الرئاسية ".

البعثة انتقدت بشده غياب النساء عن الانتخابات المحلية التي رافقت الانتخابات الرئاسية وقالت إن ذلك يقوض بشكل كبير عمومية وعدالة العملية الانتخابية، وان المرشحات واجهن معوقات مالية واجتماعية ولم يتمكنَ من المنافسة مع الرجال على قدم المساواة، وبالاخص المرشحات المستقلات.

وقد أوصت البعثة الاوربية في تقريرها بتعديل قانون الانتخابات وإصلاح النظام الانتخابي وإعطاء إهتمام كاف لخفض مدة الرئاسة ومجلس النواب – حاليا سبع للاولى وست للثانية– وتحسين سجل الناخبين، والغاء شرط التزكية للراغبين في الترشح لرئاسة الجمهورية، والاكتفاء بجمع عدد من التوقيعات، وإلغاء مشاركة أعضاء مجلس الشورى في تزكية مرشحي منصب الرئاسة، ودعم الفرص المتساوية للمرأة في العملية الانتخابية.. وطالبت بإلغاء المادة(197) من قانون العقوبات التي تجرم أي عمل يعتبر أنة "إهانة لرئيس الجمهورية"، وان يصدر قادة اركان الجيش والشرطة اوامر للأفراد بعدم إظهار أي دعم سياسي اثناء قيامهم بواجباتهم، أو ارتدائهم للزي الرسمي، او استخدامهم للسيارات الرسمية، او في مواقع اعمالهم.

مسيرة تطالب بالافراج عن «شعاف» وتدعو لإغلاق الغرف الأمنية بالجامعة

تظاهر المئات من الطلاب والطالبات، الأحد الماضي في ساحة جامعة صنعاء، مطالبين رئاسة الجامعة بالكشف عن مصير الطالب الجامعي «جميل شعاف» المسؤول الاجتماعي في اتحاد طلاب اليمن، كلية الصيدلة، الذي اختطف قبل اسبوع من داخل الحرم الجامعي دون معرفة الاسباب ودوافعها. ورفع الطلاب لافتات تدعو لإلغاء غرف العمليات الأمنية في الجامعة.

وفي بيان له عبر الاتحاد العام لطلاب اليمن عن استنكاره الشديد لما قام به الدكتور خالد طميم، رئيس الجامعة، من تهديد باستدعاء رجال الأمن السياسي للطالبات المعتصمات وتوجيه افراد الأمن بقلع خيام المعتصمين تضامناً مع زميلهم المختطف. معتبرين ذلك منافياً للديمقراطية ودستور وقوانين البلاد.

وقررت الهيئات الادارية لفروع الاتحاد إقامة مسيرة طلابيةحاشدة تنطلق إلى مجلس النواب الأسبوع القادم، لمطالبته بالتدخل الفوري للإفراج عن الطالب المتواجد في البحث الجنائي منذ الثلاثاء الماضيو حسب افادات المصادر الامنية، إلى جانب المطالبة بمحاسبة ادارة الجامعة على الاعتداءات التي طالت الطلاب المعتصمين.

الرئيس يصف

(تتمة الصفحة الأولى)

القادمين 2007م و2008 م إعداد وتجهيز قوات خفرالسواحل لتغطي طول الساحل اليمني مثلما تم تنفيذ خطة الإنتشار الأمني في اليابسة: "كان إنتشاراً رائعاً واسهمت في إنخفاض معدل الجريمة بشكل كبير).

وزاد: الآن تقع على خفر السواحل مسؤولية كبيرة.

وابدى الأسف في أن تحاول ماسماها بـ"القوى المعادية والقوى المتضررة والحاقدة والقوى المريضة أن تشوه كل شيئ جميل في الوطن".

وقال:" لكنني على ثقة أنهم لن يستطيعوا أن يخدشوا أو يشوهوا كل شيء جميل تحقق في هذا الوطن منذ قيام الثورة، وعلى وجه الخصوص منذ أن تمت إعادة تحقيق وحدة الوطن، حيث التقت القوى المعادية للثورة والجمهورية والقوى المريضة والحاقدة.. جميعها بغيظها الذي لم يتمكن من النفاذ أمام صلابة وأنفة شعبنا وقواته المسلحة والأمن ".

وعبر عن الشكر "للأصدقاء في المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وإيطاليا" على دعمهم لوزارة الداخلية لتجهيز معهد تدريب قوات خفر السواحل والذي كان من أولى ثماره تخريج هذه الدفع من الضباط والصف والجنود".

وهاجم من قال إنهم "متسولو السياسة والذين لايعرفون السياسة ولايعرفون اليمن". وطالبهم أن يعرفوا اليمن اليوم.. وقال: "فقد إنتهى عهد الدجل والكذب".

شيخ شريف

(تتمة الصفحة الأولى)

وتأتي زيارة رئيس اللجنة التنفيذية في المحاكم لاحقة لزيارةرئيس البرلمان شريف شيخ حسن، الذي التقى قبل ايام الرئيس صالح في عدن وعاد إلى صنعاء وهو ما زال متواجدا فيها.

التقارب الذي ظهر مؤخراً بين رئيس البرلمان الصومالي واتحاد المحاكم بعد زيارة قام بها رئيس البرلمان وبعض الاعضاء إلى مقديشو دون موافقة الحكومة وتوقيع اتفاق بين الجانبين أعاد الخلافات بين الحكومة والبرلمان من جديد، بعد أن كان قد تم تجاوزها بعد لقاء عدن في الخامس من يناير هذا العام.

رئيس المجلس التنفيذي للمحاكم يحمل في نقاشاته مع الرئيس هجوماً على أثيوبيا في حين يعقد نهاية الشهر الحالي «ديسمبر» تجمع صنعاء اجتماعه في أديس أبابا، الأمر الذي عَده مراقبون أبرز التحديات التي تواجه العلاقة بين الدول الأعضاء. وتعد زيارة رئيس المجلس التنفيذي المعلنة لليمن جديدة في سجلات الزيارات الصومالية، التي تأتي بدعوة يمنية في حين كانت في السابق تتم بسرية وماهو معلن العلاقة مع الحكومة الانتقالية.

وتقول الحكومة اليمنية إن استقرار الصومال هو الهدف دون أن يكون لها أي أجندة مصالح لاحقة للدور الذي تقوم به.

وتركزت نقاط الخلاف بين الحكومة والمحاكم، بعد فشل الجولة الثالثة من المفاوضات في الخرطوم برعاية الجامعة العربية، في رفض المحاكم لرفع الحظر على توريد السلاح وما يسفر عنه من نشر قوات افريقية في الصومال.

والواضح أن الخلافات بين المحاكم الإسلامية ورئيس الحكومة علي حسن جيدي، تحديداً، تعد من أبرز النقاط المثيرة لخلافات الجانبين.

نكث العهد

(تتمة الصفحة الأولى)

في أغسطس الماضي وعد الرئيس علي عبدالله صالح في برنامجه الانتخابي بتعزيز حرية الصحافة وتطوير أطرها القانونية، والسماح بالتعددية في مجال الإعلام المرئي والمسموع.

ليس ملائماً أن يكون الصحفيون أول ضحايا العهد الرئاسي الجديد، فخبرة سنوات من الصدام بين سلطة مقيدة للحريات وصحافة متحررة من مواريث الاستبداد، وحالات المستبدين تفيد بأن السلطة تخسر أيضاً من أساليبها المنهجية في قمع الصحافة.

السفير الجيبوتي

(تتمة الصفحة الأولى)

اليمنية في الآونة الأخيرة خصوصاً بعد افتتاح مشروع المحجر الصحي للماشية أواخر نوفمبر الفائت.

وقال «نور» إن المحجر يعد من أهم وأكبر المشاريع الاستثمارية التي اقيمت في جيبوتي والذي سيكون من شأنه بث الطمأنينة لدى دول الخليج واليمن من مخاوف الامراض التي تنتقل عبر اللحوم. موضحاً بأن المحجر يعد الأول في الشرق الأوسط ودول القرن الأفريقي.

ويندرج مشروع المحجر الصحي للمواشي ضمن المشاريع التابعة لمؤسسة ابو ياسر الدولية التابعة للمستثمر اليمني الشيخ محمد قائد، الذي أكد بأن المشروع سيزود المنطقة بلحوم صحية، وأوضح بأن المحجر مزود بأحدث الأجهزة المختبرية وطاقم كبير من الاطباء البياطرة، كما أفاد بأن المشروع، الذي رأت منظمة الصحة العالمية، إقامته في جيبوتي على مساحة 6.5 هكتار بلغت قيمته 20 مليون دولار وبأنه سيوفر خدمة كبيرة لتجار المواشي الذين يتكبدون خسائر فادحة اثناء عملية النقل جراء نفوقها.

موضحاً بأن المحجر سيزود التجار بوسائل نقل آمنة، كما أن هناك قسماً خاصاً في المشروع مهمته إتلاف كل ما من شأنه إحداث أي تلوث في البيئة.

وزير الثروة الحيوانية الجيبوتي قال لـ«النداء» إن مشروع المحجر من المشاريع الاستثمارية التي تركز في نشاطه على سلامة الغذاء وصحة الانسان، داعياً دول اليمن والخليج إلى توديع تلك المخاوف التي احدثتها الأمراض المنتقلة عبر اللحوم.

عشال: 20 مليون

(تتمة الصفحة الأولى)

اعتماد إضافي مخالف للقانون وبما لا يقل عن مليار وخمسمائة مليون دولار يقارب 300 مليار ريال؛ وهذا نتيجة عدم احتساب كميات النفط بشكل صحيح من قبل الحكومة في موازنتها 2007.

النائب عبدالله المقطري عضو اللجنة المالية قال إن الشيء الجديد والايجابي في موازنة 2007 أنها جاءت مبوبة في الجانب الاقتصادي، ولكنه أشار إلى وجود اشكاليات في الموازنة ومنها المؤشرات الاقتصادية الكلية، وان البطالة لم تحدد الموازنة نسبتها وكذلك الفقر ولا كيفية معالجة مشكلة البطالة والفقر وتخفيضها في العام القادم.

وأضاف أن موازنة 2007 تختلف عن موازنات الاعوام السابقة كون نسبة العجز فيها ارتفع بنسبة 4.7٪ عن الأعوام الماضية.

كما اضاف: إن الموازنة لم تعالج مشكلة التضخم وارتفاع الاسعار. وهذا يشكل خطراً ومخاطرة على الناس والمجتمع، وأن اجتماع الفقر والبطالة والتضخم يؤدي إلى اشكالية في الاستقرار والسلام الاجتماعي.

اللجنة المكلفة بدراسة الموازنة انزلت تقريرها إلى المجلس أمس الثلاثاء توصي المجلس بالموافقة على الموازنة بعد أن تلتزم الحكومة بما وافقت عليه امام اللجنة بزيادة 20 مليار إلى موازنة الاشغال العامة لمواجهة مشاريع كانت معتمدة في البرنامج الاستثماري لعام 2006، وأغفلت في البرنامج الاستثماري للعام 2007م، وكذلك إعادة المبلغ الذي تم تنزيله في موازنة المجلس 2007 والمقدر بـ(483.803.000).

وجاء في تقرير اللجنة أن زيادة في مخصصات النفقات على السلع والخدمات والممتلكات في موازنة السلطة المركزية بلغت (260.210.181) الف ريال، بالإضافة إلى بند الضيافة بـ(5.915.890) الف ريال، يؤكد على عدم التزام الحكومة بسياسة ترشيد الانفاق، وتنفيذ توصيات المجلس بهذا الخصوص كما أنه تم رصد (267.694.096) الف ريال في استخدامات لم تحدد نوعيتها أو جهة صرفها كما أن الزيادة في تقديرات كمية النفط المخصصة للاستهلاك المحلي بلغت عام 2007 (250 و 206) برميلاً عن 2006 وتعود هذه الزيادة بسبب تهريب المشتقات النفطية.

واضاف التقرير: أن ما تم تقديره لنفقات السدود والحواجز المائية في مشروع الموازنة بـ(728.942) ألف ريال بنقص عن الاعتماد في العام الماضي (210.618) ريال وأن هذا المبلغ لا يفي بالحاجة الماسة في انشاء السدود والحواجز المائية.

وحسب التقرير إن نسبة العجز في الموازنة المحددة بـ4.7٪ لا ينسجم مع النمو الاقتصاي والوطني والمقدر بـ4٪ خلال السنوات الماضية، وأن نسبة العجز في الموازنة قد تجاوز العجز الفعلي للعامين الماضيين حيث كان يصل إلى 2٪ و 1.5٪ على التوالي، وأن الزيادة في العجز يضاعف من مخاطر عدم الاستقرار الاقتصادي وتفاقم مشاكل التضخم.

ولاحظت اللجنة أن مقدار الدعم للغاز يفوق المبلغ المقدر لمبيعات الغاز بـ72 مليون؛ إذ أن مقدار الدعم بـ56.317 مليون بينما المبيعات 56.2.

الأمن القومي

(تتمة الصفحة الأولى)

لجنة تنظيم العمرة، التي أكد أنها كانت تتخذ قرارات والوزارة تطبق أخرى.

إلى هنا كان يحيى يتحدث بمسؤولية تجاه وكالات السياحة والسفر، التي اعتمدت عليه في خلافاتها السابقة مع الأوقاف، لكنه تحدث بعد ذلك بعقلية سياسي يعرف تماماً ما يجب عليه قوله لخدمة السلطة التي يعمل لصالحها. لقد هاجم الصحف الرسمية بسبب عدم تناولها فساد الأوقاف، وتغطيتها له عبر مهاجمة وكالات السياحة والسفر: «كنا نتمنى أن يعملوا تحقيقات شاملة مع كل الاطراف.. ويطرحوا كل الموضوعات بشفافية». ثم أضاف: «نحن في ظل الشفافية، وهذه الصحف تمثل الشعب. هي تمثل الدولة أمام الغير، أما ما يخص قضايا المجتمع فهي تمثل الجميع».

أكثر من شخص فرد ابتسامة رضى على وجهه؛ وذلك مفهوم ومبرر في قاعة مليئة بضحايا حرمهم متنفذو الأوقاف من العمل، واسندوا للصحف الرسمية مهمة الإساءة لهم.

والحال أن الصحف الرسمية تدافع، باستماتة تستحق الرثاء، عن ممارسي المخالفات والفساد في الوزارات والجهات العامة؛ كما لو أن ذلك مهمة رسالية لها. والشاهد أن مهنة الصحافة أُستبدلت بوظيفة المدح المبتذل.

للوكالات مساوء وأخطاء لا ريب، يمكن تناولها بعيداً عن محاولة تجميل الوزارة أو الدفاع عنها من باب الإساءة للآخرين.

قُدمت أربع أوراق عمل قبل أن يأتي الدور على فايز العطاس، مدير المركز اليمني السعودي، الذي أدى احتكاره لـ(60٪) من نشاط العمرة هذا العام، إلى تفجير موجة احتجاج واسعة وسط العاملين في هذا القطاع.

تجاوزت الساعة الثانية عشر والنصف، إلا أن نقاشاً ساخناً بدأ للتو فشد جميع من في القاعة. كان الأمر جيداً لولا أنه استهدف الشخص الخطأ.

«أطلب من الأخ فايز العطاس أن يوضح من هم الأشخاص الذين قام برشوتهم في اللجنة (المشرفة على تنظيم العمرة)، وإلا سأحيل هذا الموضوع إلى النائب العام وجهاز الأمن القومي للتحقيق في القضية». أصر وزير السياحة على طلبه هذا مقاطعاً البدء بقراءة ورقة العطاس.

كرر الفقيه طلبه أكثر من مرة، وهو ينظر إلى شخص توقف عن قراءة الورقة، وبدأ مرتبكاً يحدق نحو شخص محدد في القاعة: كان العطاس في القاعة، إذ أوكل مهمة قراءة ورقته لأحد موظفيه، معتقداً أن الأمر سيسير على خير.

في تلويحه بالتهديد؛ أخذ وزير السياحة يضغط بشدة على حروف النائب العام وجهاز الأمن القومي. وقد تبدى الأخير، تحديداً، هراوة في يد وزير ذكي، يدرك جيداً مدى الرُهاب الذي يزرعه هذا الجهاز في قلوب الناس.

ظهر فايز العطاس من بين الحضور، ثم صعد إلى المنصة. كان مرتبكاً، كأي شخص لم يعتد حديث المنصات أو التلويح بعصى الأمن القومي.

تعاطف كثيرون مع الجنوبي المرتبك، الذي تطلب وقتاً كي يُسمع صوته مدافعا: «أنا أبغى أعرف أولاً من هو الشخص الذي بلغ أني قلت هذا الكلام».

الأسبوع قبل الماضي نشرت «النداء» تقريراً، قال فيه مندوبو وزارة السياحة في لجنة تنظيم العمرة، أن العطاس أشاع أنه اشترى اللجنة. اشار الوزير للتقرير، وتقارير أخرى قال إنها أكدت أن وضع المركز اليمني السعودي سيئاً. ثم استرسل ضمن رده على استفسار العطاس: «حين قلنا إن الضمانات يجب أن تسحب أنت قلت: أنا أتحدى أي واحد لأني اعطيت لكل واحدة حقه».

غادر العطاس المنصة، وسط تشديد الفقيه على ضرورة معرفة أعضاء اللجنة الذين تم رشوتهم.

في تصريح لـ«النداء»، أقسم العطاس أنه لم يقل ذلك. مؤكداً تقديمه خدمات متميزة لمعتمدي هذا العام، الأمر الذي لا ينفيه عدد من أصحاب الوكالات المنافسة. وقع الرجل، كمستثمر، عقداً مع الأوقاف لاحتكار نشاط العمرة هذا العام. أي حساب عليه أن يتركز بشكل اساسي لمسؤولي الأوقاف، باعتبارهم المسؤولين الحقيقيين عن أي خطأ أو تجاوز.

غاب متنفذو الأوقاف، وحضر مدير المركز اليمني السعودي كضحية، تهدده اللجنة الآن بمصادرة (2.400.000) ريال سعودي، قدمها كضمانات لدى وزارة الأوقاف.

تلاعب مسؤولي الأوقاف بنشاط العمرة، الذي تتجاوز عائداته المباشرة أربعة مليار ريال سنوياً. نُشرت أرقام دقيقة ووقائع تدين مسؤولي قطاع الحج والعمرة في الوزارة، إلا أن أحداً لم يهتم. لم يُطلب من هؤلاء توضيح، ولم ترفع في وجوههم عصا الأمن القومي أو النائب العام.

من يحاسب مسؤولي الدولة المعينين بقرارات جمهورية؟ حين نشر ممثلو شركات «نسما والبركة والظفيري» السعودية مناشدة لرئيس الجمهورية قبل أكثر من خمسة أشهر، أجبروا على الإعتذار تحت الضغط بمصادرة ضماناتهم لدى الوزارة. وتقول مصادر خاصة أن مدير عام قطاع الحج والعمرة في الوزارة ازداد تعنتاً بعد نشر المناشدة، وأقسم أمام كثيرين بأنه لن يسمح لهم بالعمل حتى لو استمروا يناشدون الرئيس لمدة عام كامل. حتى الرئيس لم يعد يخيف هؤلاء! ما العمل إذن؟!

ومع عدم تدخل الرئيس لإيقاف عبث ومزاجية المسؤولين، اضطر ممثلوا الشركات السعودية التودد للمدير العام إياه كي يتمكنوا من استرداد ضماناتهم فقط. بعدها رحلوا دون أن يتمكنوا من العمل، رغم أن لجنة تنظيم العمرة اعتمدتهم.

شكا عدد من اصحاب الوكالات اليمنية الذين حضروا الندوة، من وزارة الأوقاف، التي قالوا إنها تصادر، دون وجه حق أو سند قانوني، أي أموال تصلها، بالخطأ.

تحدث البعض كنماذج رفضت الوزارة إعادة ضماناتهم، فجرى استذكار الضمانات التي تفرض على الوكالات والشركات، وتتجاوز سنوياً الخمسة ملايين ريال سعودي. كانت الوزارة تضع أموال هذه الضمانات في حساب خاص بالبنك الوطني، تعود فوائدها إلى المتنفذين الكبار. الآن يضع متنفذو الأوقاف الضمانات في حساب خاص في بنك التسليف الزراعي. وقد أكد مسؤول كبير في البنك حدوث خلاف مع الأوقاف بسبب فوائد هذه المبالغ، التي تودع كضمانات يفترض أنها تذهب إلى حساب الوزارة في البنك المركزي اليمني.

لولا يحيى محمد عبدالله صالح ما كان لهذه الندوة أن تُعقد. إنها فكرة جيدة للبدء الجدي في محاكمة الفاسدين شعبياً. إن الرئيس الكاسب الأكبر من هكذا فعاليات، ذلك أنها تضع وعوده بمحاربة الفاسدين على محك الواقع.

حالياً؛ الواقع محبط، لأن الفاسدين يواصلون العبث بصلف متغطرس. لا شك أنهم بحاجة لشخص يمسكهم من أذانهم، فقط، ويقول لهم: ماذا تفعلون؟

النداء
اسبوعية.. سياسية.. عامة
الناشر رئيس التحرير
سامي غالب
صنعاء - الدائري الغربي - جولة الجامعة القديمة
عمارة الخير - شقة رقم (12)
تلفاكس: (403191) ص.ب: (12070)
التوزيع: سيار 733799063

ما تزال اللوحة الضخمة قائمة رغم مرور سبعة أشهر على قرار الدمج الرئاسي.

بناية كبيرة تناظر بأدوارها الثمانية كبريائية المركز الليبي قبالتها.

«وزارة شؤون المغتربين» إسم فقط، مصلوب على ترويسة أعلى البوابة كأنه شارب تمثال أحد ملوك التبابعة، في حراسة عسكري يمنعك حتى من التصوير. بإمكانك التجوال في جوف هذه المنشأة مهتدياً بلوحة تعليمات معلقة عند أسفل الدرج. ما يشبه المكاتب، وبقايا موظفين يتبادلون النكات والأخبار على أطلالها.

«النداء» التقت بعض هؤلاء وسجلّت معاناة وانطباعات وشكاوى تنشرها في عدد قادم. مكتفية هذا الأسبوع بمقابلة الوكيل المساعد لوزارة الخارجية والمغتربين - قطاع المغتربين الاستاذ سيف العماري.

■ لقاء: علي الضبيبي

قال إن الخارجية فهمت قرار الدمج بأنه إحالة «المغتربين» إلى قوى فائضة!

العمّاري: أكثر مايعاني منه المغتربون في الخارج هي السفارات!

■ نود الإطلاع على أصل الخلاف بينكم والوزارة؟

– المسألة ليست شخصية. المسألة تتعلق بالمصلحة العامة سواء بوضع المغتربين أو موظفيها. المسألة: صدر قرار جمهوري رقم (8) لسنة 2006 قضى بدمج الوزارتين الخارجية والمغتربين وتعيين القربي وزيرا لها، هو كان وزيراً للخارجية فقط. إذا القرار تم تنفيذ نصفه، وتأخر النصف الآخر «مشلول». نحن نطالب بتنفيذ هذا القرار الذي للأسف الاخوة في الخارجية حاولوا التحايل عليه بتفسيرات منهم، هي تفسيرات ليست منطقية ولا قانونية. نحن لدينا تجارب في اليمن، مثلاً الإعلام والثقافة والسياحة، والخدمة المدنية والتأمينات، والإنشاءات والتخطيط الحضري. نحن لا نطالب بأكثر من تنفيذ القرار، وليس من حق أحد أن يختبر موظفين وكأنه سيقوم بتوظيفهم من جديد ولكن إذا كان هناك أي قصور فليتم تأهيلهم.

إذا كان هناك من خالف في وزارة المغتربين السابقين يمكن أن يحالوا إلى الجهات المختصة؛ إذا وُجد ما يدينهم. لكن ان يُعبث بقرار جمهوري حتى ولو كان هذا القرار في نظرهم بُنيَ على غلط لا يصح إلغاؤه إلا بقرار مثله، ورئيس الدولة هو صاحب الحق في ذلك.

■ ربما لديهم حق، فشروط الوظائف في الخارجية لا تتوفر في موظفي المغتربين وبالتالي:

– نحن لم نتقدم لهم بطلب توظيف في الخارجية(!) نحن نتعامل معهم على درجة من التساوي. نحن كنا وزارة وهم وزارة، فأصبحنا معاً وزارة واحدة. فإذا كان وجودنا غير شرعي فوجودهم ايضا غير شرعي، والذي نعرفه أن القرار يعني ان نكون قطاعين (خارجية ومغتربين) والوزير وزير الجميع، على أساس ان نقوم بواجباتنا فيما يتعلق بالمغتربين، وهم فيما يتعلق بالعلاقات الدبلوماسية في الخارج.

■ لكن حتى وأنتم وزارة مستقلة كنتم تتابعون قضايا المغتربين عبر الخارجية والسفارات وبالتالي لا لزوم لوجودها؟!

– الحكم بيننا وبينهم القانون. لدينا قانون رعاية المغتربين الصادر عام 2002، الذي حدد علاقتنا مع المغتربين في الخارج. صحيح أن المعاملة تأتي عن طريق القنصليات التي تتبع وزارة الخارجية، لكن فيما يتعلق بتعميد المعاملات، ولعدم وجود مكاتب لنا في الخارج –والتي يفترض أن تكون ضمن سفاراتنا في الخارج بموجب القانون وتوجيهات الرئيس الخطابية والتصريحاتية– يضطر المغتربون إما التعامل عبر الدائرة القنصلية وهي توصّل إلينا، أو عن طريق أقاربهم في الداخل لتوصيل المعاملة الينا، لكن الذي غاب عن الاخوة في الخارجية أننا نقوم برعاية الجاليات من خلال مجالسها في الخارج والهيئات ومندوبيها في بعض الدول، وأيضاً نقوم بدعمهم مالياً، أنشأنا مدارس للجاليات في الخارج «موفرين المدرسين ومرتباتهم من لدينا دون تدخل الخارجية».

وبإمكانكم التأكد من هذا من الدائرة القنصلية باعتبارهم محتكين ويدركون الرعاية التي نقدمها كون قيادة الخارجية سابقاً لا تعرف الأمر مثل القنصلية، باعتبارها مختصة ونحن نقدر تعاونهم مع المغتربين ودورهم.

■ هل نفهم منك أنكم مقتنعين بما قدمتموه خلال الفترة الماضية؟

– لا. الحقيقة أنا مقتنع بما قدمه البعض وما اسهموا به واعترف لهم بهذا. لكن البعض الآخر والذين كانوا سبباً فيمانحن فيه الآن، سواء كانوا موجودين في الوزارة أو غادروها، نحن نوجه لهم اللوم، إذ كان من المفترض ان يواصلوا مسيرة من قبلهم، وان يكونوا على مستوى الثقة التي منحهم إياها الأخ الرئيس. ولكن لايعني ذلك ان نتنكر لكل شيء، وأن تعتبر الخارجية نفسها أنهم يقوموا بواجباتهم وواجبات الآخرين.

أكثر ما يعاني منه المغتربون في الخارج هي السفارات هناك، ولدينا ملفات من الشكاوى!

■ ماذا عن وضع الجاليات بعد الدمج؟

– من يتصل بنا بطريقة شخصية يؤكد لنا أنهم يعالجون قضاياهم بأنفسهم، فيما معظم سفاراتنا كان الأمر لا يعنيها، وأيضاً يؤكدون لنا أنهم فقدوا رعاية وزارة المغتربين سابقاً في نهايتها وبداية دمجها مع الوزارة.

■ مضى على قرار الدمج (7) أشهر تقريباً ما الذي قدمتموه طوال كل هذه الفترة؟

● العمّاري

■ وجدنا أنفسنا فجأة بعد الدمج بحاجة إلى من يمثلنا داخل وزارة الخارجية نفسها

■ هذا العام عام الرمادة لم تتح لنا الفرصة فيه أن نعمل

■ نتكلم عن القربي باعتباره جهة تنفيذية مسؤولة عنا

– لا أخفيك أننا استبشرنا خيراً واعتبرنا أنه سيتم التعامل مع سفاراتنا مباشرة لحل قضايا المغتربين، لكن وجدنا أنفسنا فجأة مغتربين في الداخل(!) وبحاجة إلى من يمثلنا داخل وزارة الخارجية نفسها! وبالتالي نحن لم نقدم شيئاً، ولم يُترك لنا مجال لتقديم أي شيء، وأنا شخصياً جئت في أواخر 2005 ووزارة المغتربين محتضرة، فلا استطيع أن أقول أنني قدمت شيئاً أو سُمح لي بتقديم شيء، ولكن أنا أدافع عمّا قدمه الآخرون من قبلي، وأدافع عن مؤسسة استطاعت أن تحقق انجازات للمغتربين بتوجيهات الرئيس، وهناك منجزات بالفعل ينبغي الحفاظ عليها، حيث يُعد هدمها تخريباً، سواءً تم ذلك بقصد أو بغير قصد.

■ هل صحيح أن هناك قوى فائضة من موظفيكم سيتم إحالتهم إلى الخدمة المدنية؟!

– أنا شخصياً أقول لا بد من إعادة الهيكلية بما يخدم المغتربين، وإذا وجدنا أي قوى فائضة فلا مانع أن تحال إلى الخدمة، وإذا كنا بحاجة إلى كوادر تضاف إلى الهيكل يمكن ان نطلب من الخدمة التعزيز. لكن ما وجدنا تفسيره أن وزارة المغتربين هي قوى فائضة على الخارجية(!) هذا ما نفهمه. وأن تنفيذ قرار الدمج في نظرهم هي إحالة ما يسمى بوزارة المغتربين إلى الخدمة المدنية! ومفهوم من هذا الدمج (ما) تم إيضاحه.

■ يبدو أنكم تتهمون القربي بحل الوزارة، بينما المسألة ليست مرتبطة به. الدمج مسألة تمت بقرار رئاسي؟

– نحن نتكلم عن القربي باعتباره وزيراً، وجهة تنفيذية مسؤولة عنا. ولكن في الوقت نفسه عبر صحيفتكم نحن نرفض أي إساءة شخصية له، وندين تناول شخص تحت مبرر قضية الدمج، فنحن نشهد بنزاهته ولا يختلف اثنان على وطنيته، ولكن ما نطرحه أن أي قرار جمهوري يجب أن يحترم، وإذا كان هناك أي غلط فهو من صنع البشر بالإمكان تصحيحه عبر القنوات التي صدر منها. وبالتالي فتهميش أو إلغاء قرارات صدرت عن رئيس الدولة لا يمكن أن يُقبل بهذه الطريقة.

■ كان من المفترض إنعقاد المؤتمر العام الثالث للمغتربين في سبتمبر الماضي. لماذا لم يتم ذلك، ما هو السبب في إلغائه؟!

– المؤتمر ليس وحده الذي عُطّل، بل نحن في المغتربين اصبحنا شبه مشلولين أيضاً. واستطيع القول أننا أصبحنا مشلولي الحركة تماماً، فإذا كان من قصّر من قبل كان يحتفظ بنسبة 20 إلى 30٪ من واجباته، أما الآن فنحن أصبحنا صفراً٪.

■ سألتك عن المؤتمر لماذا أُلغي؟!

– الحقيقة هناك اسباب منطقية وأخرى عَمدية!

المنطقية: أنه تم دمج المغتربين مع الخارجية، وتعيين وزير جديد، وايضاً كنا نرتب لإعداد الانتخابات، حيث كان الوقت ضيقاً ولم نستطيع ضبطه، لكن الأسباب غير المنطقية تتمل في: أنه كان بالإمكان الضغط على انفسنا والترتيب من وقت مبكر قبل الانتخابات، غير أن المسألة اتخذت بُعداً آخر (!) مثلما تم إنكار دور الوزارة في السابق ايضاً تم تعمّد عدم إحداث اي فعاليات تبرز دور المغتربين!

الثاني أن المؤتمرات السابقة لم يتم تنفيذ شيء من توصياتها.

والثالث يتمثل في الحكم المسبق من قبل الاخوة في الخارجية أن ما كانت تقوم به وزارة المغتربين لا يستحق الذكر.

■ بالنسبة للمتعاقدين، وجدنا مجموعة يشكون من عدم صرف مستحقاتهم، رغم ان بعضهم يعمل منذ سنوات، كيف سيكون وضعهم في ظل الوضع القائم؟!

– الجميع يعاني، موظفين ومتعاقدين، ويمكن أن نسمي هذا العام «عام الرمادة». ولكن أيضاً لم نشتغل لم تتح لنا الفرصة. صرنا كالغريق لا نعرف مصيرنا (!) لكننا في الحقيقة نأمل بعد وصول القضية إلى رئيس الجمهورية خيراً.

هناك حوالى عشرة متعاقدين من سنوات سابقة، كانوا يستلموا مرتباتهم من الوزارة، من حساب التعويضات، وعندما تم الدمج –الذي لم ينفذ– تم إشعارنا بأن هؤلاء يجب ان يستغنى عنهم، وتصرف حقوقهم، ولكن تم صرف جزء بسيط فقط من حقوقهم إذا ما احتسبنا الفترة من تاريخ تعاقدهم. وعلى العموم لا تستغرب على المتعاقدين إن اصبحت حالة الباقين مهددة من الخدمة المدنية.

■ ماذا عن الإستفادة من هذا القطاع في السابق، والخسارة التي قد تفقدها الحكومة منه إذا ما هُمِّش؟

– الإستفادة من قطاع المغتربين لم يتم استغلالها استغلالاً أمثل، وبالتالي ايضاً ضعف الدور الرسمي سيضعف ايضا دور المغتربين وإسهاماتهم ودورهم في التنمية، وكلما كان الدور الرسمي أفضل كانت إرتباطاتهم ودورهم التنموي افضل ايضاً.

■ نريد ان نعرف إلى أين وصلت قضيتكم (معضلة الدمج) الآن؟

– نحن التقينا الأخ الوزير واستوعب الفكرة: ان هذه القضية لابد من حلها بما يخدم المصلحة العامة، وأن انشغاله الدائم هو الذي أخّر الموضوع، وأنه لن يختلف معنا في تحقيق المصلحة الوطنية، وبالتالي أوجّه له الشكر على إيجاد الحلول، وإشراكنا في بحث الموضوع معه، بما يخدم مصلحة المغترب اليمني.

خضرة عن خضرة تفرق..!

ابتهال الضلعي

ماليزيا جنة الله في أرضه. هكذا يطلق عليها زوارها من العرب والأجانب. وأكثر ما يميزماليزيا هي الخضرة الممتدة على جوانب الطرق والكاسية جبال البلاد في كل مكان.... هذة الخضرة تعطي رونقا رهيبا ومنظرا مريحا للعين. عدت بذهني إلى اليمن محاولة الربط بين أماكن الخضرة في بلادنا فتذكرت إب الخضراء، والجميلة المحويت وما لبثت حتى داهمت تفكيري خضرة من نوع آخر مقاطعة الربط الجميل الذي صنعه خيالي في لحظات: الخضرة التي أتحدث عنها هي خضرة الأفواه المتفخة في بلادي العزيزة ذات الطابع المقزز والمنظر المخزي. لا تتوقف المفارقة على المنظر فحسب، بل في التأثير أيضاً. فانعكاس الطبيعة الخلابة في ماليزيا على نفوس أهلها جعلت منهم أناسا أكثرهدوءا وبالتالي أكثر قابلية للإنتاج،أما خضرة أفواه أصحابنا فتعكس تلك الصورة غير الحضارية عن شعب بلادنا وتترك المخزن في نهاية اليوم بطبع يختلف عن أخيه المخزن الآخر ما بين متعصب وشارد.

في إحدى المرات وأنا أتجول في شوارع ماليزيا برفقة بعض الأخوة والأخوات فإذا بواحد منهم يقف متأملا الجبل الذي بدا وكأنه لوحة فنية رائعة أمامنا قائلا: الله..!

فرددت عليه بالفعل: تبارك الخالق، فإذا به يستطرد قائلا: لا لا لم تفهمي قصدي!! بدت علامات التعجب على وجهي!! فرد علي مبدداً حيرتي قائلا: كنت أتخيل فقط لو كانت كل هذة الأشجار نبتة القات لكنا في نعمة، لهذا قلت الله.

صعقت وتألمت من طريقة التفكير هذه والتي يصطحبها أصحابنا معهم إلى أطراف الدنيا ونحن من ظننا أن السفر قد يخفف من حدة هذه العادة لدى شبابنا الذين نأمل فيهم الخير، كل الخير...

قلت له: أرجو أنك تمزح، قال لي: بالعكس نفسي والله...!! رفعت يدي أمام تلك الطبيعة والمنظر الرائع داعية الله أن يخلص بلادنا من هذة الآفة ويهدي شبابنا ليعوا ما آلت إليه الدنيا فيفكروا كيف لهم أن يلحقوا بهذا الركب بدلا من التفكير في غصينات القات البائسه أبادها الله.

■ همسة:

– يرسل القات إلى ماليزيا لبعض أبناء الجاليه ويكون عادة مطحوناً ويبل في ماء ليتم بعد ذلك مضغه في جلسات تشبه جلسات اليمن غالبا ما ينظمها طلبة الدكتوراه والماجستير.

– علمت من شخص أن أحد الطلبه يدخل القات أحيانا وهو ورق واصفا إياه بأنه نوع من أنواع الخضار اليمنية بطريقة معينة لا أعلم عنها الكثير ولكني عرفت بأنه يباع بأسعار مرتفعه.

– أخيرا لن ينتهي الأمر بالإبتعاد عن اليمن؛ فنزع الشجرة من الأرض ليس مهما كأهمية نزعها من العقلية اليمنية (..) فتأملوا...!!!

تركت أطفالها في الصومال وهرعت إلى البساتين لنجدة «آمنة»

مريم في مهمة اضطرارية غير عاجلة!

سامي غالب
Samighalib1@hotmail.com

جاءت مريم إلى اليمن قبل نحو 8 أشهر في مهمة إضطرارية تاركة في مقديشو 6 أبناء أصغرهم في السابعة. وتريد الآن العودة إلى الصومال لكن نصائح من مكتب المفوضية أقنعتها بتمديد إقامتها في البساتين فترة إضافية لأسباب قضائية تقنية.

قبل 19 سنة اختارت مريم، فيما يشبه الإجراء الوقائي، أن تسمي إبنتها البكر «آمنة». عندما بلغت آمنة الرابعة انهارت الدولة، وماهي إلا اسابيع حتى خسرت أباها في قذيفة. في السادسة عشر من عمرها ركبت البحر باتجاه الساحل اليمني.

بعد مغيب شمس 20 يناير الماضي وبينما هي وحيدة في طريق رواحها من الشيخ عثمان، أُجبرت على ركوب سيارة لمجهولين كمموها بأيديهم لمنعها من طلب النجدة. بعد 7 ساعات وجدت «عديمة النصيب من إسمها» في منطقة خبت كابوتا (شارع 90) شبه ميتة وعلى جسدها آثار ضرب عنيف، وتبين لاحقاً أنها تعرضت للاغتصاب. في المكان ذاته ألقت قوات الأمن على 7 أشخاص، وبعد التحقيقات أطلقت النيابة سراح 5 منهم وقدمت 2 إلى محكمة المنصورة بتهمة اغتصاب «آمنة». بعد 3 أشهر من الاعتداء توجب على مريم المقيمة في مقديشو أن تقتفي خطى «آمنة». ودعت أطفالها الستة، وركبت البحر، وسكنت البساتين.

● أمنة

ويوم الأثنين قبل الماضي عُقدت جلسة جديدة في محكمة المنصورة للنظر في القضية. وعلمت «النداء» أن رئيس المحكمة فضيلة القاضي علي عبدالله القحيف حدد يوم 12 فبراير المقبل للاستماع إلى الدعوى المدنية المقدمة من محامي المجني عليها. ما يعني شطب صفة «العاجلة» من مهمة مريم اللاجئة الفريدة من نوعها، التي تقاتل الوقت كيما تسترد الحق لابنتها، مغالبة شوقها الجارف لأبنائها الصغار الذين ينتظرون عودتها إلى الصومال.

الثابت أن «إبنة مريم» قاومت بشدة الجناة الذين يعتقد أنهم أكثر من 2. والراجح بحسب مريم وديرية، أن الجناة اضطروا الى حقنها بمخدر، وعندما صحت بعد 7 ساعات أطلقت صرخات متتالية، فتناهى صراخها إلى سمع إحدى القاطنات في خبت كابوتا، فابلغت الأمن الذي سارع الى المكان لضبط الجناة وهم في حالة تلبس. لكن بعض المتواجدين في مكان الاعتداء أفرج عنهم بعدما تبين أنهم من أهالي المنطقة، وهرعوا الى المكان عند سماع صراخ المجني عليها، لكن مشتبهاً بهم آخرين أفرجت النيابة عنهم، ما دعا محامي آمنة الى الطعن بقرار النيابة.

«قسماً بالله عرفتهم»، قطعت آمنة، في سياق تأكيداتها بأن الجناة أكثر من 2. شتموني في المحكمة وزعموا بأني «أروح أماكن سيئة»، شكت غاضبة، لكأن أمر الفصل في الدعوى بيد محدثها، الذي بدا لحظتها منغمساً في دور القاضي، حد الاعتذار عن قبول قطع «شكلت» وزعتها على الحضور، كيلا يجرح أحدٌ في حكمة!

قبل مجيء الأم عاشت آمنة أسابيع من الضياع والمهانة، عاشت عند حافة الانهيار تزورها نوبات من الغضب، وأحياناً من الجنون. «عندما أسعفناها إلى المستشفى اندهش الطبيب لحالتها، وقال لنا: انتم جبتوا لي واحدة ميته»، أوضح محمد ديرية، رئيس جمعية اللاجئين في البساتين، الذي كان موجوداً في مسكن آمنة ومريم عندما التقتهما «النداء» منتصف نوفمبر الماضي.

في مستشفى الصداقة أمضت آمنة شهرا، وعندما خرجت تكفلت المفوضية بتوفير مستلزماتها الحياتية، وأوكلت إلى محام مقاضاة الجناة.

«هذه التي تراها الآن لم تكن كذلك قبل وصول أمها»، نبهني محمد ديريه، خاشياً من تورطي في استنتاجات متسرعة.

«كانت نحيلة يائسة محطمة، وغالباً ما يغمى عليها في السوق أو في الحافة»، أردف قبل أن تستأنف الأم السرد: «تجيلها حالة وتغيب عن الوعي لمدة ساعة إذا ما حصّلت أدوية». أجرت تالياً مسحاً سريعاً على وجه ابنتها وجسدها لتعيين ما رسب من آثار العدوان.

تبدو آمنة الآن متعافية بدنياً، لكن الآثار النفسية ما تزال ملحوظة عليها. بيد أن تعاطف المحيط الذي تعيش داخله يخفف من فعل الاعتداء، خلاف آخريات تعرضن لنبذ المجتمع المحلي. وطبق دراسة للباحث عبدالحكيم الشرجبي أستاذ الاجتماع في جامعة صنعاء فإن كثيرات ممن يتعرضن لاعتداءات جنسية يحجمن عن إبلاغ الجهات المعنية خشية النبذ أو خوفاً من انتقام الجناة، وفي كثير من الأحيان ينظر إلى العنف الجنسي الواقع على المرأة على أنه «عمل مخزٍ ليس لمرتكبه ولكن للضحية الواقع عليها هذا العنف».

ومن بين أهم الآثار النفسية للعنف ضد اللاجئات، بحسب استقصاء الشرجبي لعينه من اللاجئات في خرز وعدن وأمانة العاصمة، فإن المبحوثات أوردن الشعور بالضياع (17٪) والأمراض النفسية (27٪) وكره الناس (12٪) وعدم الاستقرار (5٪). وبحسب الدراسة فإن الاعتداءات تولد لدى الضحايا (مشاعر) الاشمئزاز من النفس ومن عدم القيمة (التبخيس الذاتي) واللامبالاة تجاه أنفسهم وتجاه الآخرين من حولهن.

● مريم تروي بحرقة مأساة إبنتها.

● وتشير بإصبعها إلى أحد آثار العدوان.

في أحد النهارات «خلعت آمنة ملابسها في الحافة»، أفاد «النداء» حسن عرمرم الشيباني النجم الرياضي الصومالي (اليمني) السابق، العائد مطلع التسعينيات، والذي يتولى حالياً تدريب فرق البساتين، وبخاصة فريق المدرسة الذي يحتل المرتبة الأولى في المحافظة.

«جريت بسرعة لاغطيها وأبعدها عن الأنظار»، أضاف، قبل أن يختم بالكلمة الفصل المجمع عليها في محيط آمنة: «مسكينة».

تلوح آمنة الآن أكثر اعتداداً بنفسها، وأميل إلى التدخل الايجابي في الشؤون الداخلية للجيران. للتمثيل، فقد فوجئت بها بعد أيام من مقابلتها، وهي تقتحم مكتب العاقل عبدالله فدعق لتقرّع والدة تسيء معاملة إبنها. بعدما فرغت من مهمتها الرسالية، التفتت نحوي لتستفسر بكل دبلوماسية عن موعد نشر قصتها في الصحيفة، قبل أن تستدرك، مفصحة عن وجهة نظرها النهائية حيال والدة شرماركي: «تعبانة.. زيي مسكينة».

يناشد عبدالملك عبود، مساعد العلاقات الخارجية في المفوضية السامية للأَجئين المجتمع الدولي طلباً للمساعدة بالتوازي مع مناشدات يومية لصوماليين يطلبون مساعدة المفوضية لهم.

يحاول سد تسريبات حنفية أخطاء المفوضية

جلال الشرعبي
sanaapress@gmail.com

وهو إذ لا ينكر وجود تقصير: «نحن لا ندعي الكمال يمكن أن يكون هناك تقصير» يقول: «إن المفوضية تسعى بكل جهودها في إطار المخصصات المالية المحددة».

وفي حوار معه حول عديد قضايا تخص علاقة المفوضية بدورها تجاه اللاجئين في مكتبه كرر عبود حديثه بمناشدة المجتمع الدولي لتقديم المساعدة للحكومة اليمنية والمفوضية حتى يتمكنا من القيادم بمسؤولياتهم.

مساعد العلاقات الخارجية استمع لروايات لاجئين صوماليين ارادوا عبور البحر هروباً من الحرب: «القوارب التي تنقلهم غير صالحة للآدميين.. وهي إذ تتسع لـ20شخصاً يُجلى فيها (50) يتعرضون لشتى أصناف القسوة وحتى من يرفع صوته يلقى في البحر».

والمهمة المناطة بالمفوضية يتابعها في المناشدة للمجتمع الدولي أولاً، وإيصال رسالة إلى الطرف الآخر في الصومال -حسب قوله- بهدف تعريف من يقومون بمثل هذه المجازفة.

ولا ينسى أن يصف من يقومون بعمليات القرصنة! مئات الصوماليين يرمون في جوف سملك القرش من عديمي الإنسانية والضمير.

عبود قال لـ«النداء»: إن الحكومة اليمنية والمفوضية تقوم مشكورة بدفن من يموتون في السواحل من اللاجئين. وأتبع حديثه بسؤال: ماذا تريد أن نعمل؟!

وبحسب الإحصاءات التي قدمها، فإن إجمالي عدد اللاجئين الصوماليين المسجلين في اليمن حتى نهاية اكتوبر الماضي يبلغ (92.425) منهم (8483) يقيمون في مخيم خرز.. و(36.366) تسربوا إلى المناطق الحضرية.. أما غير المسجلين فيبلغون (43.551)..

تستخدم المفوضية وسائل تقليدية في عملية نقل اللاجئين من منافذ الوصول إلى المخيم، تبدو في صورتها تواصلاً لمعاناتهم في القوارب المهترئة: «تبدو الوسائل المستخدمة غير جيدة»، هكذا يقول مساعد العلاقات الخارجية بالمفوضية السامية، ليتابع: «تقوم الحكومة اليمنية بتقديم المساعدات العلاجية الممكنة للاجئين رغم شحة إمكانياتها».

في سياق الحديث تبدو المهمة المناطة بالمفوضية تقديم الحكومة كشريك «واقي» في بنك الجهود المضنية من أجل اللاجئ.

وفي الواقع الذي يعيشه الصوماليون في اماكن سكنهم المتعب ترى المفوضية أن أربع منظمات أجنبية ومحلية تقدم الرعاية الطبية والغذائية. ولدى المفوضية تعاون وثيق معها.

الظروف السيئة عموماً، التي يعيشها اللاجئون، يرد مساعد العلاقات الخارجية عليها بالقول إن هناك يمنيين يعيشون ظروفاً سيئة أيضاً.

ويقسِّم اللاجئين إلى فئتين أولاها من لا يستطيعون إعالة انفسهم ويختارون البقاء داخل المخيم، وثانيها من اختاروا العيش في المناطق الحضرية غير مقتنعين بالحياة داخل المخيم: «الذين في المخيم يوفر لهم السكن والمساعدات، يتلقون التعليم المهني وغيره».

وعن تعرض الكثير من اللاجئين للعقوبات كالسجن دون ان تقوم المفوضية بتوفير المحامين لهم ومتابعتهم: «اللاجئ كأي يمني أمام القانون فنشكر الحكومة أنها طبقت القانون».

كان الحديث هنا عن تعرض لاجئين من الجنسين لتعسفات، واحتجاز بعضهم تجاوز المدة ا لمحددة ولم تقم المفوضية بدورها بالمتابعة. وقد كلف مساعد العلاقات الخارجية بالمفوضية صحيفة «النداء»: «إذا كان هناك حالة عليكم إبلاغ المفوضية ونحن نعدكم بالمتابعة في إطار القانون». وزاد: «لدينا محامون يتابعون قضايا اللاجئين في عدن وصنعاء».

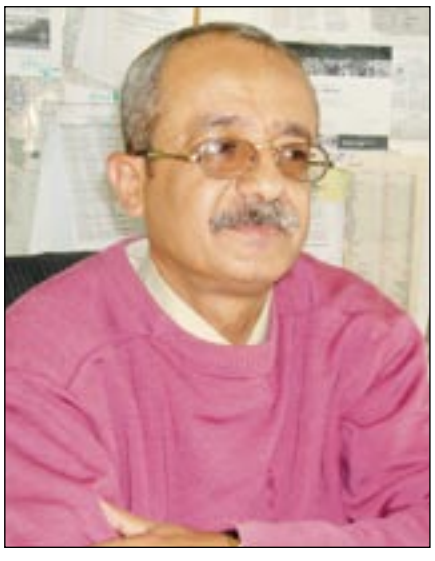
● عبود

أما بشأن عدم وجود قانون خاص باللاجئين فيقول: « قامت المفوضية بمناقشة هذا الموضوع مع الجهات الرسمية التي طلبت منا مشروع القانون وهو الآن قيد الدراسة الرسمية لديها».

ويعود مساعد العلاقات الخارجية في المفوضية مجدداً للإشارة إلى التعاون مع الحكومة: «نتعاون مع الحكومة قدر المستطاع ونناشد المجتمع الدولي لتقديم المساعدة للمفوضية والحكومة».

وعن المنافذ التي يدخل منها اللاجئون إلى اليمن يقول: «هناك(12) منفذاً.. المفوضية لم تزرها كلها».

حرص المفوضية في تسجيل كل الواصلين ولو بكراسات أولية يبدو واضحاً في حديث مساعد العلاقات الخارجية لـ«النداء»، لكنه يستدرك بالقول: «إن الحكومة اليمنية بمفردها لن تستطيع دعم اللاجئين».

لذلك تبدو الجهود مجموعة دراسات متواصلة، وتعبئة استمارات لصوماليين يقفون مكسورين على شباك صغير من الناحية الخلفية للمفوضية.

ويشكو سعيد حسين محمد، من قبيلة الارود، التقته «النداء» هناك، من سوء معاملة المفوضية: «لم تقدم لنا أي شيء.. وعندما نحاول استنكارها يهددوننا بالشرطة».

سعيد حسين -أب لـ(7) أبناء- كان يتحدث وعينه تجاه سيارة أوبل بالقرب من طابور اللاجئين لشباك خلفي للمفوضية السامية: «إنها تقدم بطاقات فقط، لكن الدعم والمساعدات لم ارها منذ (16) سنة من وصولي إلى اليمن».

وفي وزارة الخارجية قال طارق عبداللطيف مطهر: إن اللاجئين الصوماليين الذين يتم القبض عليهم في الدول المجاورة يتم اعادتهم إلى اليمن كدولة تستضيف دون تحفظات، بل إن هناك من يعاتب اليمن على أي أعمال يقوم بها هؤلاء هناك.

وتابع: «الكثير من اللاجئين بدون مؤهلات علمية.. يشتغلون في البحر كصيادين».

وبالعودة إلى حديث مساعد العلاقات الخارجية بالمفوضية حول وفاة العديد من اللاجئين بسبب المرض دون ان تقوم المفوضية بتحمل نفقات علاجهم بالخارج.. يرى أن المنطق يقول إن تكلفة العلاج، للاجئ بين الحياة والموت، يفضل ان تقدم كمساعدات لآلاف من اللاجئين داخل المخيم.

للإطلاع على أوضاع اللاجئات وأنواع العنف الذي يتعرضن له، وكذا جوانب القصور في آليات حمايتهن، يمكن الإحالة على دراسة للباحث عبدالحكيم الشرجبي عن «العنف ضد اللاجئات في اليمن»، قدمت إلى ندوة «السلام والحرب: إشكالية اللجوء وحماية اللاجئات من العنف» التي نظمها منتدى الشقائق العربي لحقوق الانسان في مايو 2003.

توصيات رهن التفات المعنيين

استخدم الباحث في دراسته مزيجاً من الأساليب المنهجية بينها المسح الاجتماعي التقليدي، والبحث السريع بالمشاركة، وبخاصة المقابلات البؤرية المركزية. وقد نفذت الدراسة على عينة من (108) لاجئة يتوزعن على مخيم خرز ومحافظتي عدن وأمانة العاصمة.

الباحث خلص إلى جملة من التوصيات والمقترحات لتحسين أوضاع اللاجئين ولمكافحة العنف ضد المرأة اللاجئة، فيما يلي مقتطفات منها.

1 - توصيات ومقترحات لتحسين أوضاع اللاجئين:

للناس عموماً وللاجئين خصوصاً، احتياجات مادية واجتماعية ونفسية ينبغي تحقيقها لأن اللاجئ هو شخص فقد وطنه وقد يكون فاقداً لجزء أو كل اسرته، وبالتالي فهو في أمسّ الحاجة لتلبية تلك الاحتياجات ولا يمكن تحقيق الحماية على نحو سليم اللاّجئين إذا ما تم تجاهل هذه الحاجات والتي من أهمها:

- ضرورة توفير الغذاء والوقود والمأوى والرعاية الكاملة للأجئين وبشكل كاف يلبي احتياجاتهم الأساسية، وبما يمكنهم من العيش بكرامة لأن اللاجئين، وبالذات النساء والأطفال، الذين يكونون غير قادرين على توفير طعامهم أو توفير الملبس والمأوى لأنفسهم، يكونون أكثر عرضةلأخطار سوء المعاملة والاعتداء البدني والنفسي، ويتطلب تحقيق ذلك مطالبة المفوضية وبمساندة من الحكومة اليمنية زيادة نصيبها من الأموال من الدول والمنظمات المانحة باعتبار أن الاستثمار في برامج مساعدة اللاجئين هو استثمار في الحماية وفي التوصل إلى حلول ناجحة لمشكلاتهم.
- العمل على توفير الخدمات الاجتماعية التي تتطلبها حياة اللاجئين عموماً واللاجئات على وجه الخصوص مثل ضمان فرص الوصول المتساوي للبرامج التعليمية، بما في ذلك برامج التعليم الثانوي ودورات التعليم الفني وفصول التدريب المهني والتعليم على المهارات مع التركيز على توفير التعليم الأساسي لكلا الجنسين كحد أدنى، وضرورة العمل على فرص متساوية للبرامج التي تستهدف زيادة الاكتفاء الذاتي الاقتصادي باعتبار أن هناك علاقة وطيدة بين فرص الحصول على دخل كاف وحماية اللاجئات، بالإضافة إلى إيجاد سلسلة متكاملة من الخدمات الصحية مثل الرعاية الصحية الأولية وخدمات الصحة الانجابية، وإدراج حملات التوعية بالأمراض المنقولة جنسياً وغيرها من الأمراض والعواقب الطبية الناجمة عن الممارسات التقليدية الضارة مثل الختان، والحرص على تنفيذ برامج خاصة بتعليم اللاجئات وتدريبهن للعمل كعاملات صحيات، وإشراك اللاجئات في تصميم البرامج الصحية التي تكون مناسبة لهن باعتبار ان مسألة تزويد النساء بمستلزمات الوقاية والنظافة الصحية مسألة حساسة ولا سيما للموظفين الذكور، الذين يحجمون في أحيان كثيرة عن المشاركة في ذلك، أو أنهم ببساطة يفتقرون للمهارة اللازمة لذلك.
- إن السعي لإيجاد حلول ناجحة للاجئين تتطلب تظافر جهود المفوضية والمنظمات الانسانية العاملة في هذا المجال من أجل تمكين من يرغب طوعياً من اللاجئين في العودة إلى أوطانهم دون أية ضغوط مادية أو نفسية أو بدنية تجبرهم على ذلك.

يمثل العمل على الإدماج المحلي -إدماج اللاجئين في إطار المجتمع المحلي- حلاً ناجحاً لكثير من مشكلات اللاجئين وفي سبيل تحقيق ذلك لا بد من موافقة الدولة المضيفة على هذا الحل -اليمن- لتسهيل عملية الإدماج، كما أن تأييد المجتمع المحلي نفسه لهذا الحل هو ضمان لنجاحه، وتمثل رغبة اللاجئين أنفسهم للإدماج شرطاً مهما لنجاح هذا الحل، مع ضرورة دعم الدول المضيفة وتعويضها عن الآثار التي يمكن أن تنجم من جراء الإدماج، خاصة عندما تكون موارد البلد المضيف شحيحة وتعاني من أزمات اقتصادية.

- على المفوضية العليا لشؤون اللاجئين العمل مع الحكومة اليمنية وحثها على ضرورة تنفيذ القوانين التي تضمن حماية اللاجئين وضمان اخضاع منفذي القوانين والجهات المعنية بالحماية لضرورة الخضوع لمبدأ المساءلة وتوفير الإرادة السياسية لتحقيق ذلك، وخاصة في مجال المسألة الفردية لأولئك الذين يقررون ويمارسون انتهاك حقوق الآخرين وتعريض حياتهم للخطر وخاصة النساء اللاجئات باعتبار أن مضاعفة أي تحامل حقيقي ضد الإناث يمثل انتهاكاً لحقوقهن.
- العمل على حماية وتحسين الحقوق الانسانية للمرأة والفتاة بشكل كامل كما نص على ذلك الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعمل على الحد من فقر المرأة.
- العمل على إشراك اللاجئات في تخطيط وتنفيذ وتقديم المساعدات وبناء المخيمات باعتبار أن المشاركة هي تعزيز للحماية ولأن مشاركة اللاجئات خصوصاً فيما يتعلق بحياتهن وأوضاعهن المختلفة؛ لأن من شأنه ذلك إتاحة الفرصة لهن للتعبير عن احتياجاتهن وشواغلهن والعمل على تكوين لجان للمرأة اللاجئة داخل وخارج المخيم لتكون مصدراً للمعلومات عن احتياجات وشواغل النساء الخاصة ولتعزيز الشعور لديهن بقيمتهن واعتمادهن على ذواتهن مع ضرورة العمل على أن تكون الخدمات والمرافق الأساسية في المخيم في أماكن يسهل للنساء الوصول إليها لتقليل تعرضهن للعنف والاعتداءات مع ضرورة إشراك النساء في توزيع الأغذية والمساعدات وتعيين عدد أكثر من الموظفات الإناث للقيام برعاية اللاجئات والاستعانة بنساء متخصصات لمساعدة اللاجئات لأنهن الأقدر على تفهم مشكلاتهن واحتياجاتهن.

2 - مقترحات وتوصيات لمكافحة العنف ضد المرأة اللاجئة:

يقتضي العمل مع اللاجئات من النساء تضافر جهود كل من الحكومة اليمنية ومفوضية شؤون اللاجئين للعمل سوياً من أجل ضمان الحماية البدنية والنفسية للاجئات؛ وذلك للحيلولة دون وقوع العنف ضد اللاجئات والعمل على كشف العنف ومعالجة اثار عند وقوعه، وفي سبيل تحقيق ذلك لابد من اتخاذ عدد من الخطوات العملية المهمة للحد من مخاطر التعرض للعنف ومن تلك الاجراءات والخطوات:

- اختيار المكان أو الأماكن المناسبة كمواقع لمخيمات اللاجئين، واختيار التصميم المناسب وذلك من خلال تجنب إنشاء المخيم في مناطق غير آمنة أو معرضة لوقوع حوادث عنف فيها بالتشاور مع اللاجئات خصوصاً، وذلك لتوفير أماكن إيواء خاصة للنساء داخل المخيم، خاصة النساء والفتيات غير المصحوبات بأسرهن وعائلات الأسر، مع الحرص على عدم تقاسم الاسر للسكن إذا كانت لا تربطهم صلات قرابة، واختيار مواقع للخدمات والمرافق تكون مناسبة للنساء وتوفير إضاءة جيدة، وخدمات متوفرة، والعمل على تيسير دوريات حراسة ليلاً ونهاراً للحد من تعرض النساء للمواقف العنيفة.
- العمل على إصدار وثائق هوية فردية ووثائق تسجيل لجميع اللاجئات لتسهيل حصول النساء على المساعدة والخدمات الأخرى ولتيسير الوصول اليهن من قبل الموظفين ورجال الحماية، واختيار إناث قدر الإمكان من موظفي الحماية، مع ضمان تحقق توازن بين الجنسين في تعيين الموظفين وفي كافة المستويات.
- أهمية القيام بالتحقيق وتنفيذ النصوص القانونية ضد مرتكبي أعمال العنف ضد اللاجئات ومحاكمتهم وتوقيع الجزاءات عليهم مع ضرورة ايجاد وسائل فعالة وغير تمييزية للإنصاف القانوني، بما في ذلك تسهيل تقديم الشكاوى ضد التعديلات والتحقيقات فيها وملاحقة الجناة، واتخاذ الجزاءات المناسبة في الوقت المناسب.
- ضرورة العمل على دعوة الحكومة اليمنية إلى سن وانفاذ القوانين الوطنية وبالموائمة مع الاتفاقيات والمواثيق الدولية الخاصة باللجوء واللاجئين، والعمل على ضمان حماية الضحايا وأي شهود من العمليات الانتقامية التي قد تحدث، والعمل على تكثيف التواجد الامني الكافي للحماية.
- العمل على تكثيف حملات الاعلام والتثقيف والتوعية التي تدعو إلى محاربة العنف ضد اللاجئات في أوساط اللاجئين والمجتمعات المحلية، وموظفي المفوضية ورجال الحماية، والشرطة، وموظفي المنظمات التي تعمل في مجال مساعدة اللاجئين والافراد ممن يكونون على اتصال باللاجئين مع العمل على توعية اللاجئات أنفسهن بحقوقهن القانونية ومسؤوليتهن عن كيفية حماية أنفسهن.
- العمل على معالجة الآثار الناجمة عن العنف ضد اللاجئات سواء كانت آثار بدنية أو نفسية أو غير ذلك حتى تستطيع النساء مواجهة حياتهن والاستمرار فيها بشكل طبيعي وبما يكفل أمنها واستقرارها.

● لاجئة صومالية على شاحنة عند مدخل مخيم خرز - 26 نوفمبر الماضي (تصوير عبدالسلام جابر).

كتب: حمدي عبدالوهاب

لجنتا الزراعة والتنمية والنفط: اتفاقية القرض تناقض في الأرقام ومبالغات في الاعمال الاستشارية والتدريب

مذكرتان تفسيريتان تناقض في الأرقام مبالغات في مخصصات مكونات القرض خلاصة ما توصلت إليه لجنتا الزراعة والري والتنمية والنفط في تقريرهما بدراسة مشروع قرض الزراعة المطرية والثروة الحيوانية بين الحكومة اليمنية وهيئة التنمية الدولية.

واشار التقرير إلى وجود مذكرتين تفسيريتين للقرض الأولى قدمتها الحكومة إلى اللجنة مرفقة باتفاقية القرض في 2006/3/2 باجمالي تكلفة المشروع (33.788.915) دولار ممول من هيئة التنمية الدولية بـ(20.000.000) دولار ومساهمة حكومية بـ(3.77895) ونفطية فجوة بـ(10.000.000) دولار.

المذكرة الثانية (المعدلة) من الحكومة في 2006/11/29 بمبلغ إجمالي للمشروع (21.236.497) دولاراً وزع على هيئة التنمية الدولية بـ(20.847.955) دولار ومساهمة حكومية بـ(388.542) دولاراً من دون تغطية الفجوة التي قدرة بـ(10.000.000) دولار لعدم قدرة الحكومة على تغطيتها.

وأضاف التقرير أن ارقام قيمة وحدة السحب الخاصة لم يتم احتسابها بدقة إذ جاء في المذكرة التفسيرية المعدلة أن قيمة القرض (14.000.000) وحدة سحب خاصة وبمبلغين متفاوتين الأول بـ(20.000.000) دولار والثاني بـ(20.847.955) دولار بفارق (847.955) دولاراً.

كما أوضح التقرير تناقض الارقام في المذكرة التفسيرية المعدلة إذ قدرت اجمالي التكلفة التقديرية للمشروع بـ(21.236.497) دولاراً، فيما تفاصيل مكونات المشروع في المذكرة بلغت (32.896.490) دولاراً بفارق (11.659.993) دولاراً.

وقال التقرير إنه يوجد تناقض في اجمالي قيمة مفردات شرح المكونات للمشروع في المذكرة التفسيرية وبين الجداول المرفقة، إذ بلغ إجمالي مكونات نظام إدارة البند بواسطة المزارعين والثروة الحيوانية والخدمات الصحية والتنمية الريفية الانتاجية في الجداول المرفقة (20.354.073) دولاراً فيما قدرت اجمالي تكلفة المشروع بـ(21.236.497) دولاراً، بنقص (882.424) دولاراً.

ورأت اللجنة وجود تباين في قيمة المكون الخاص بالتنمية الريفية الانتاجية ما بين شرح المذكرة التفسيرية التي قدرته بـ(23.790.480) دولاراً، وبين ما جاء في الجداول المرفقة في المذكرة بـ(11.248.063) دولاراً.

واشار التقرير إلى أن ما تم تخصيصه من القرض للاستشارات بـ(4.853.805) دولارات بنسبة 22٪ من قيمة القرض وللتدريب بـ(1.446.588) دولاراً بنسبة 6٪ ونفقات التشغيل بـ(1.150.472) دولاراً بنسبة 5٪، والاحتياطات بـ(4.076.158) دولاراً بنسبة 19٪ مبالغ فيها وأنه تخفيض جزء من هذه المخصصات وتوظيفها لصالح مكونات اساسية في المشروع كالأعمال المدنية والمعدات والتجهيزات الفنية ودعم الجمعيات الزراعية والمزارعين.

اللجنتان في نهاية تقريرهما لم توصى المجلس بالموافقة على الاتفاقية او رفضها كعادة اي لجنة تقدم تقريرها إلى المجلس. بينما اكتفت بما يراه البرلمان على ضوء ما خلصت اليه اللجنتان في تقريرهما بشأن دراسة اتفاقية القرض.

تقرير برلماني: احتكار غيرمعلن لمادتي القمح والدقيق والقمح الامريكي المستورد ملوث

شهدت الأسواق اليمنية عقب الانتخابات الرئاسية والمحلية، التي جرت أواخر سبتمبر الماضي، ارتفاعاً في أسعار المواد الغذائية وفي مادتي القمح والدقيق بشكل مفاجئ وبعض الأحيان اختفاء بعض المواد عن السوق وبرغم من تصريحات لرئيس الجمهورية ووزارة الصناعة والتجارة للتجار المستوردين لهذه المواد بإعادة الاسعار السابقة ومن يخالف تتخذ ضده الإجراءات العقابية. إلا أن الاسعار ظلت في الارتفاع، وفي بداية دورة البرلمان الحالية التي بدأت في 2006/10/30 أثار العديد من النواب موضوع ارتفاع الاسعار في المواد الغذائية والمتسببين فيها، وعلى إثر مناقشات النواب كلفت هيئة رئاسة المجلس لجنة الصناعة والتجارة للنزول إلى بعض المحافظات، ووزارة الصناعة والتجارة، والتجار الموردين لهذه المواد، لمعرفة اسباب ارتفاع الاسعار ورفع تقرير بذلك إلى المجلس، خلال اسبوع.

وبرغم من تأخر اللجنة في رفع تقريرها في الوقت المحدد قدمت اللجنة تقريرها إلى المجلس في جلسة الأثنين الماضي والتي خلصت فيه، إلى أن الارتفاع في مادتي القمح والدقيق في السوق المحلي بلغ مستويات عالية ومتفاوتاً من محافظة إلى أخرى وأن نسبة الارتفاع تصل إلى 30٪ وأن الارتفاع في مادتي القمح والدقيق لا يتناسب مع ارتفاع الاسعار العالمية.

وأضاف التقرير أن إحجام بعض المستوردين لمادتي القمح والدقيق عن بيعها برغم من توفرها بكميات كبيرة في مخازنهم أدى إلى انخفاض كبير في انتاج الدقيق في مطاحن شركة صوامع ومطاحن، عدن وصوامع الغلال -عدن، والشركة الدولية للصناعات الغذائية الصليف والشركة اليمنية للاستثمارات، وكذلك توقف كلي للمطاحن الصغيرة.

كما أضاف أن عدم بيع مادتي القمح والدقيق من قبل المستوردين أدى إلى ندرة واختفاء المادتين من الاسواق معتبراً هذا التصرف احتكاراً غير معلن والذي يستدعى معالجة سريعة من قبل الحكومة.

واشار التقرير إلى أن تسرع الحكومة في تحرير مادتي القمح والدقيق دون وجود ضمانات وضوابط تحمي المستهلك وإلغاء الوظيفة الاساسية والصلاحيات لوزارة الصناعة والتجارة في مراقبة الأسعار أوجد اختلالات وتلاعباً في اسعار هذه المواد.

كما أشارت اللجنة إلى أن ماتم استيراده من القمح الأمريكي الاحمر إلى اليمن ليس من الدرجة الأولى، وإنما قمح يحمل مواصفات البروتين بين (8-9.5) وهو كثير الشوائب مثل الحبوب الضارة والمكسرة وارتفاع نسبة الرطوبة فيه.

وجاء في التقرير أن اللجنة لاحظت أثناء زيارتها لأحد مواقع الشركات المستوردة لمادة القمح في ميناء الصليف قيام الشركة بتخزين القمح المعبأ بأكياس من مادة البولى بروبلين وبعشرات الآلاف من الأكياس وفي مساحات مكشوفة ومعرضة لأشعة الشمس مما يؤثر على سلامة السلعة ويضر بصحة المستهلك.

وأوضح التقرير أن التجار المخالفين للأسعار والأوزان والمواصفات تم إحالتهم إلى النيابات العامة وقدرت عدد المخالفات بـ2670 مخالفة إعادتها النيابة إلى مكاتب الوزارة لعدم وجود قانون أو تشريع يحدد المخالفات أو العقوبات.

وعن ارتفاع اسعار اللحوم والدجاج والبيض اتفقت اللجنة مع التجار الموردين والمنتجين لهذه المواد على إعادة الاسعار على ما كانت عليه قبل الرفع وأن تظل سارية إلى 2006/11/20 وأن يعاد النظر في الاسعار صعوداً أو هبوطاً.

اللجنة في تقريرها أوصت الحكومة ببناء صوامع ومطاحن حكومية وممارسة الاستيراد والبيع لمادتي القمح والدقيق وتشجيع الشركات المحلية والخارجية لتوريد القمح والدقيق إلى اليمن وإلزام التجار بإشهار اسعارهم في محلات البيع.

الإفلات من اللغة الاسمنتية

مصطفى راجح

«مثل هكذا حس ينبغي أن لا يحبس في صنعاء». قفزت هذه الجملة من بين سطور ملف «النداء» الاسبوع الفائت، عن اللاجئين الصومال في عدن. كتابة سامي غالب تتجاوز الإنشاء والتوصيف المباشر، والعمل الصحفي الروتيني، إلى إبتكار كتابه وصحافة بأفق جديد.

كتابة ممتعة، بالأحرى لغة حية، تخلق لديك شعوراً بالغبطة. تحس أنها تحرك، وتأخذك لتحلق في السماء، مع أن الموضوع عادي جداً.

عادي هنا لا تنزع أهميته، بقدر ما تحيل إلى أنه لا يحتمل إبداعاً وإجادة، وفق اللغة الاسمنتية السائدة، ويحتاج إلى حس استثنائي، وقلم قادر على نسج لغة حية خارج إطار اللغة الميتة. وسامي غالب، يصدر عن هذا المدار، وهو ما يميزه، مع الكتاب الشباب، واهمهم نبيل سبيع ونايف حسان. لغة حية، تتجاوز الخواء الأجوف وتتأسس على رؤية معرفية، هي رافعتها من الوقوع في اسر اللحظة والسائد.

في عدن، لم يكتف سامي بإضاءة منطقة مظلمة في الهامش، بل تجاوز ذلك إلى رسم صورة قلمية تهزك من اهتماماتك وسرحانك، ولا مبالاتك لتحدق في مأساة انسانية تدور احداثها على أجساد من لحم ودم.

تجاوز التوصيف المتبذل، وهذا بدوره يمكن أن يملأك بالقرف بينما يتوهم خابزه أنه يستعطفك كقارئ للنظر في قضية أو حدث. هنا لا مجال للإستعطاف بل لإثارة مشاعر التضامن الإنساني في أرقى تمثلاتها.. وبأناقة.

تفرك عينيك، وكأنك اكملت قراءة رواية، لا ثلاثة مواضيع صحفية صغيرة. تتمازج لغة أنيقة، مع حس ثاقب ليشعرانك كأن الطفل شارماركي، وشيخ الزيجات خارجان من أتون رواية لا مجرد «عابرين في تحقيق عابر».

الكتابة بلغة حية، وحدها قادرة على تفعيل لوامس القارئ الذهنية ومجساته، لا فقط ليتضامن، بل ليستعيد إحساسه الانساني، إزاء، حدث، قضية، وضع، علاقة، موقف.

لغتك، بإمكانها أن تجعلك جزءاً من الوضع القائم، حتى وإن صدرت من موقع مناهض له صورياً.

إذا لم تتجاوز اللغة الميتة التي ينتجها هذا الوضع، لن تذهب بعيداً... لن تفلت من شباكه.

اللغة السياسية والصحفية السائدة تقع في نطاق نظام ميت.

إبتكار لغة جديدة، إنفلات من هذه الشباك. لغة لا تحمل على كاهلها مهمة التبرير ، ولا تكسر سياقات الموت المعمم حباً في التمرينات الذهنية.

هي لغة واقعية، إنما بأفق اكتشاف إمكانيات الواقع لا قرطسته باعتباره الممكن الوحيد. تجاوزه لا تشطيره في الذهن كخط مستقيم. الصدور عن ذات مستقلة، واعية بإمكانياتها، وفرادتها، لا تعليبها باسم «القضية» و«النضال» ودواعي اصطفاف وطني لمواجهة السلطة.

وهو «إصطفاف» تتناسل مقتضياته الملحة دونما نهاية.. ودونما نتيجة ايضاً. لا معنى لأي «قضية عامة» على ضفتي الحكام ومعارضيهم مالم تنبني مشروعيتها على تقديس الفرد واستقلاليته، وحقه في الحياة، والاختيار، والحرية.

اللغة الجديدة الحية، هي إنفلاتنا الممكن الآن. عتبة تحررنا من شروط الواقع وكوابحه. هي الخطوط الأولى. من نافذتها تنفلت من شباك التبليد والقرطسة. وليس بواسطة حياة سياسية ما زالت تتخبط في شباك الموت.

خُلب اللغة الاسمنتية لا تقول شيئاً. كلام ساكت. هي بالأحرى تعلن موت المشروع المنتج لها، فرداً أو كياناً عاماً. عكسياً يمكن الاستدلال على اهتراء العقلية ومشروعيتها، من خلال تشوه اللغة الصادرة عنها.

لا تكتفي اللغة الاسمنتية بالصدور عن وضع لزج، بل وتأخذ على عاتقها مهمة نقل لزوجته إلى خلاياك الذهنية.

لبنان وجليد الأزمة

عبدالباري طاهر

من الصعب بقاء الأزمة اللبنانية عند تخوم اعتكاف أهل الحكم في السرايا و اعتصام المعارضة في الميادين العامة، وبالأخص ميدان رياض الصلح وساحة الشهداء. فلبنان شعب "عامل". وحركته و نشاطه اليوم مرتبط بالتجارة و السياحة. وكلاهما بأمس الاحتياج إلى الأمن والسلام والاستقرار.

الفاجع ان أهل الحكم وغالبيتهم من التيارات الليبرالية أو المحسوبة عليها، تتأبى على الحوار. وترفض خيار "حكومة وحدة وطنية".

اللافت ان جميع ألوان الطيف السياسي لم يعودوا معولين كثيرا على الانتماءات الطائفية التي تشققت جدرانها، وتسربت منها مياه كثيرة، فهناك أكثر من طرف سني خارج اللعبة و المعادلة: عمركرامي، سليم الحص، كمال شاتيلا و أسامة سعد. وهناك أطراف رئيسية من الموارنة يقفون في الصف المعارض: سليمان فرنجية، ولحود وعون و الأخير حصد غالبية الأصوات في العديد من المناطق المارونية.

أما الدروز الذين لا يشكلون أكثر من 10 % فهم منقسمون بصورة أكثر خصاما.

و لا تخلو الشيعة من الانقسامات الصامتة التي ربما تحجبها ضراوة و قسوة المواجهة مع إسرائيل إضافة إلى التهميش الذي طالهم بسبب القسمة على اثنين أساسيين هما: المواربة و السنة.

ما يطفوا على السطح من صراعات ذات مسحة طوائفية في بلد صغير يحتضن 17 طائفة لا يشي بالحقيقة. فالتصدع والانقسام قد رافق هذه الطوائف منذ الولادة سواء في خلافاتها السياسية أو تحزباتها المتناحرة في أحايين كثيرة، وبالأخص في الصف الماروني: الكتائب، والوطنيون الأحرار والمردة، وأخيرا القوات اللبنانية. وصراعات أمل الشيعية و حزب الله في الجنوب كانت الأنموذج الأكثر عدائية ودموية. فالتصارع داخل هذه الطوائف هو الأكثر دموية منه خارج الطائفة أو مع الطائفة المنافسة. ويقينا فإن التدخلات الخارجية تذكي النار في هشيم علاقات ليست بالسوية.

الخلافات المتفجرة حد المواجهة بين المعارضة والموالاة ليست بعيدة عن القرار 1701 و هو القرار الذي يطال سلاح حزب الله و يريد ان يحقق لإسرائيل ما عجز جيشها الغازي عن تحقيقه.

يدرك حزب الله و حلفاؤه أن الحكم والموالاة يلعبون بهذه الورقة، مسنودين بتأييد عربي و دولي قل نضيره. وربما ان حزب الله وأمل قد دُفعا دفعا للخروج من الحكومة و النزول إلى الشارع بسبب الاستعجال في القبول بالمحكمة الدولية دون إعطاء شركائهما في الحكم حق الاعتراض أو الملاحظة. ما يظهر من قمة جليد الأزمة اللبنانية يخفي صراعات أكثر بعدا وتعقيدا واتساعا. فالتململ الشعبي آخذ في التصاعد. وتفكك الطوائف وتشرذمها يحل محله وعي جديد لفئات وشرائح فتية تراهن على العصر أكثر من الماضي.

لبنان هو البلد العربي شبه الوحيد الذي عرف التعددية السياسية والحزبية منذ مطلع القرن الماضي. وقامت حكومته ذات الطابع الطائفي على تعددية فكرية و سياسية. و حرية رأي و تعبير تتمتع بالاستقلالية و الكفاءة. ويرجع صمود لبنان في وجه الاحتلال الإسرائيلي و مقدرته على هزيمة جيش الاحتلال، والانتشار السريع، والمارنز إلى ضعف الدولة و أجهزتها القامعة. وقوة المقاومة الشعبية التي يمثل حزب الله امتدادا لها.

لم تكن أمريكا وفرنسا بريئتان. وهما يقدمان صيغة القرار 1701 لمجلس الأمن. فهما يعرفان ان نزع سلاح حزب الله الذي وضع بيد الحكومة اللبنانية سيكون بمثابة الصاعق في العلاقة بينهما. سلاح حزب الله الذي هو مصدر قوته و صعوده وصموده هو في نفس الوقت مصدر ضعفه واستهدافه. فهذا السلاح الذي انتصرت به لبنان في مواجهة إسرائيل يصبح خطرا في معركة الداخل "السياسية". خصوم حزب الله يدركون أيضا نقطة الضعف هذه. ويشتغلون عليها سواء باستعداء أمريكا وأوروبا وحتى إسرائيل. وفي نفس الوقت يعمدون إلى الاستفزاز والتحرش لجر الحزب لمعركة فتنة طائفية سيكون الخاسر الأكبر فيها الشعب اللبناني وحركة المعارضة كلها وخصوصا حزب الله.

لا ينبغي قراءة ما يجري في لبنان بمعزل عن الوضع في فلسطين و العراق و السودان وحتى الصومال وأفغانستان؛ فالتشابك في الأحداث مع الإستراتيجية الكونية لأمريكا وحلفائها واضح حد اليقين. وإذا كانت سياسيات بوش الحربية " الإيمانية " قد تراجعت فان سقوطها وانحدارها لا يزال بعيدا. وما نشهده من تغيير في التكتيكات العسكرية والسياسية بعد السقوط المدوي للجمهورين في الكنجرس ينعكس على الأوضاع في لبنان و فلسطين و العراق بخاصة، ومختلف بلدان الشرق الأوسط. يريد حزب الله ان يحقق فوزا في الحكم يتوازى مع الانتصار الإلهي، حسب توصيف أمينه العام للمعركة ضد إسرائيل. و لكل واحد من حلفائه حساباته الخاصة. فالجنرال عون عينه مفتوحة على الآخر على رئاسة الجمهورية مع رغبة في المشاركة في الحكم. وهي مشاركة يفرضها وجوده في مجلس النواب ممثلا.

أما عمر كرامي فلا اقل من إشهار سلاح التظاهر الذي اسقطه به فريق 14 آذار.

و لا يمكن فهم تصلب أهل الحكم بغير الإنغرار بالدعم الخارجي، و الرهان على تفكك المعارضة أو ارتكاب حماقات تخلط الأوراق، وتفرض حلا دوليا سيكون حتما لصالح " الأكثرية ".

لا مخرج لمأزق الحكم والمعارضة غير الاحتكام إلى العقل و الحرص على العيش المشترك. فلبنان بلد التنوع و التعدد لا يمكن لأي طائفة أو طائفتين أو حتى طوائف ان تلغي صيغة التوافق و التعايش التي قام بها وعليها الكيان اللبناني. كما ان صيغة التقاسم الطائفي، كما رسمها الاستعمار الفرنسي لم تعد هي الأخرى مقبولة؛ فالغبن الطائفي قد اضر بجميع الطوائف بما فيها الموارنة والسنة. والأهم من الخلاف على تقاسم الحقائب الوزارية التوافق عل صيغة ديمقراطية تعيد رسم الخارطة السياسية في بلد وشعب دفع غاليا في مواجهة التحديات الخارجية: أصالة ونيابة منذ منتصف القرن الماضي. ويجد نفسه في مطلع القرن الواحد والعشرين في الخندق الأول مطالبا بسداد فواتير نفسه وغيره.

(1) الفن قبل التعليم..

أروى عثمان

arwaothman@yahoo.com

■ إلى: نوارة المدينة.. نورا

"إذا أردتم أن تحسّنوا القدرات الإدراكية والعقلية لأطفالكم، فعليكم أن تنمّوا هواية الموسيقى عندهم "هذا ما اقترحته دراسة نشرتها مجلة "برين".

الباحثون في علم النفس من جامعة "ماك ماستر" قاموا على مدى عامين بمتابعة 6 أطفال تتروح أعمارهم 4 إلى 6 سنوات. قسم هؤلاء إلى مجموعتين: الأولى خضع أفرادها لبرنامج يتضمن التدرب على سماع الموسيقى وتعلم العزف على آلة موسيقية معينة. أما المجموعة الثانية فترك أعضاؤها وشانهم من دون برنامج محدد. الدراسة دامت سنة واحدة جرى خلالها إخضاع المشاركين فيها لاختبارات قياس نشاط الدماغ 4مرات. فماذا كانت النتائج؟

النتائج كشفت أن الأطفال الذين تابعوا البرنامج التعليمي الموسيقي كانوا أكثر حساسية ويرتكسون في شكل أسرع تجاه الأصوات الموسيقية ذات المغزى. إضافة إلى كل هذا وجد البحاثة أن قدرة الاستيعاب وحفظ المعلومات كانت أقوى عند هؤلاء، وذلك اعتباراً من الشهر الرابع من بدء الدراسة. أما المجموعة الأخرى التي لم يتابع أفرادها البرنامج التعليمي فلم يسجل المشرفون على الدراسة أي نتائج ملموسة، وبناء عليه ينصح البحاثة بقوة على حض الأطفال على تعلم الموسيقى إصغاء وأداء، فهذا وشأنه أن يعطي زخماً لقدراتهم العقلية والإدراكية " عن:صحيفة الحياة.

فلذات أكبادنا: حيي على الموت:

لعامين كاملين – تقريبا– وأنا أستمع إلى إذاعة صنعاء برنامج (الإذاعة المدرسية) الذي يبدأ بجمل إنشائية نسمعها من قبل مليون سنة: " فلذات أكبادنا تمشي على الأرض " وينتهي البرنامج بها.

السادسة صباحاً أغاني الصباح تصدح من مذياعنا من فيروزيات، وأغان يمنية تنثر الفل والكاذي والندى، والحب، والبن حتى يأتي هذا البرنامج الذي ينزل علينا كالصاعقة وأولى مدرعات، إنهم أطفال انتحاريون يتلذذون بالموت و"على الريق " وتصبح هذه (الفلذات، والأكباد، والطحال، والقلوب والكلاوي) لا تمشي على الأرض، بل تجثم جثما على كل مسامات الحياة فلا تختصر فيروز، ورياحين الصباح، فحسب، بل وتختصر الحياة.

وأصبح مذياعنا الجميل الذي نعشقه، يزرع قنابل موقوته من حيث لا يدري، مطمئناً بأنه يقدم خدمة للعلم، ولفلذات الأكباد.

أحادية في المنهج، والتدريب، والتفكير، إلغاء للعقل، تنمية الاستبداد بكافة ألوانه، إذكاء نفي الآخر، تلكم العلوم التي تسكب في ساحة (العلم والمعرفة) وهي ساحة لا تختلف عن ساحات " تورا بورا" بلا علم، ولا معرفة، ولا أنسنة، سوى علوم الفقهنة التي فقهنت ليس علوم الدين واللغة العربية، بل والفيزياء، وعلوم الحاسوب، والفضاء، ويحمل ألويتها أساتذة واستاذات خرجوا من بطون متاحف الأمم المنقرضة، يتوحدون بأصفاد الخيل والليل والبيداء، بلا قرطاس ولا قلم.

أساتذة أشك في أنهم لم يستخدموا عقلهم ولو لمرة واحدة، أستاتذة حولهم وقوتهم تحويل الفيزياء والرياضيات وعلوم العصر إلى فقه يفتتح بالوضوء، ويختتم بالتيمم والجهادية.

وبكل أسف أصبحت إذاعتنا الحميمة إذاعة لانطلاق حناجر ببغاوات متحجرة " مقنبلة " بقنابل موقوتة تسمى تجاوزاً أكبادنا، ولا ندري أين تمشي، ليس لها سوى طريق الهاوية المنظمة بالفقهنة في سنوات الانحطاط والظلام.

«إذا كانت ساحة العلم والمعرفة» تتقيأ كل صباح و كل مساء في وجوهنا، وآذاننا هذا الغثاء لعامين عبر الإذاعة، فكيف بعقود من الزمن يطلي مدارسنا، ومناهجنا؟.

سلطان.. ولا موسيقى!

ونحن نستمع لثقافة (الفلذة)/ ساحة العلم والمعرفة، بعد سماع القرآن الكريم، والحديث النبوي، وحكمة الصباح، تأتي جحافل (الأطفال) ومن أول كلمة حتى آخر كلمة تسمع تمجيد ببغاوي لسلطتين لا ثالث لهما: سلطة (الدين) ليس الدين الذي نعرفه، ولكن الدين الوهابي، ثم سلطة المؤتمر الشعبي العام ممثلة بالرئيس والزعيم، مشمولة بتنويعات الفلذات بالإنشاد الانتحاري لهاتين السلطتين ناضحة بكل أدوات وتعابير العنف المؤدلج.

لا آلة موسيقية تلوح في الأفق، حتى ولو كان خطأ، فثقافتنا التعليمية المستمدة من ابن العثيمين، وبن باز، وبن لادن، والزرقاوية، وابن تيمية، تحرم الموسيقى، والفن، والحياة، وما العلم إلا (علومهم) فقط.

كنت أتمنى خلال عامين، أن أستمع لأغنية، لا أنشودة، أغنية تحتفل بالصباح، وبالقلم، وبالدفتر، تحتفل بالحياة، بالحب،بالطفولة، بالتسامح. كنت أتمنى أن أسمع صوت آلة موسيقية حتى لو كانت بدائية كأصوات دق الحجار، طرطقة أخشاب أو ملاعق أو أصوات الطبيعة.. لا شيء من هذا حدث، ولن يحدث في ظل هذه الأجندة التعليمية الملغمة، لكن ستستمع بالتأكيد أناشيد لها رائحة الدم والقبور، وتقديس الزعيم كـ: " قلبي حديد، نهاري لظى، شربت كأس المنايا، فرش التراب يضمني وهو غطاياي، حول الرمال تلفني، يهناك النصر يا قائدنا، وهنيئا لشعب أنت قائده..الخ".

فهل هذه هي طفولتنا من شرق الوطن إلى غربه، شماله وجنوبه؟! هل هذا هو علمنا؟! هل هذه هي مدارسنا؟! أم ثكنات عسكرية؟ هل العاملون في حقل التدريس أساتذة تخرجوا من جامعات علمية أم مجاهدون تخرجوا من ساحات الرمادي والفلوجة، وأم المعارك؟

والنتيجة:

أطفال مشوهون، حاقدون، كارهون للحياة، كارهون للآخر، أطفال يتدثرون بثياب الغباء، والعته، أطفال تختم على شهاداتهم ختم بأنهم " معجزاتنا تمشي على الأرض ".

ونحن نعترف بأنهم معجزات لكن صنع خصيصاً لليمن، معجزات لا تعرف إلا عن طريق قوة العادة طريق/ مخلاف واحد لا غير.. ولا تمشي إلا إذا ضربتها وقلت لها حي.. حيييييييييييي.

فكم سيتحمل هذا الكبد المريض والمعلول ابتداء من المأكولات السامة التي تنتجها أرضنا إلى ألغام ساحة العلم والمعرفة، إلى الفلذات التي تمشي وتنوكأ، وتتقيأ، وتدوس عليه!

أخيراً:

يا تربية، ويا تعليم، ويا إعلام، ويا أهل المجتمع المدني، ويا حكووووووووومة:

لي ثلاث زهرات، وأنتم كذلك، كيف أستطيع أن أحميهن، وأدافع عنهن كأم من: مضادات وقذائف الموت، والجهاد، وتقديس السلطة أي كانت التي تزرعها ساحات (العلم والمعرفة) كيف أجعلهن يمتشقن القلم بجانب فرشاة الرسم، والدفتر بجانب آلة العود والبيانو، وبأن الغناء رسول المحبة..

ولا كيف تشوفوووووووووو؟!

حتى لا تسير التنمية في اليمن بأطراف صناعية متعددة

الصندوق الاجتماعي.. هل يكون آلية تصريف أموال مؤتمر المانحين!

جميلة علي رجاء

منذ انعقاد مؤتمر لندن للمانحين في النصف الثاني من نوفمبر الماضي وإبرز المعضلات التي تواجه اليمن والمانحين القدامى و الجدد هي الاتفاق على آلية فعالة مطمئنة لتصريف أموال المانحين الداعمة لخطة الحكومة الخمسية الثالثة للتخفيف من الفقر والتي غطت 80% من تكلفتها و تحقيق القدرة الاستيعابية السليمة لهذه الأموال حتى تصل للفقراء والمستهدفين.

في البدء كان لابد أن تكون الحكومة

في عام 1997 أنشئ الصندوق الاجتماعي للتنمية كجهاز أو طرف صناعي حكومي مستقل لإغاثة الوزارات من وزر عدم قدرتها على الأداء و الإنجاز في السياق العام للاستحقاقات. وبغض النظر كيف تعاملت أو قلقت بعض الوزارات حينذاك من هذه الآلية الجديدة وحقيقة ما إذا كانت هذه الآلية قد ساهمت في تأخير الإصلاح في الجهاز الحكومي، إلا أن الصندوق حقق نجاحات ملموسة، خاصة بعد عام 2000، وفي المقابل ظل أداء اغلب الوزارات متواضعا لنفس أسباب نجاح الصندوق و المتمثلة في الاستقلالية المالية و الإدارية، أجور الكوادر المناسبة لطبيعة العمل وضبط النفقات الإدارية المهدرة ومعايير اختيار الكادر الجيد، أي لو أن الوزارات تحقق لها ما تحقق للصندوق مع اختيار قيادات كفؤة و نزيهة للوزارات لتحقق لها بعضاً من هذا النجاح. كما ظل أداء أغلب الوزارات متواضعا لأسباب أخرى تمثلت في ضعف القدرة الاستيعابية والعلاقة المرتبكة و المربكة مع وزارة المالية، الضعف الإداري وغياب المحاسبة المالية.

مرة أخرى كان لابد أن تكون الحكومة

وفي نوفمبر 2006 ولأسباب لن نخوض فيها أوكل رئيس الجمهورية ملف المانحين لدعم الخطة الخمسية الثالثة إلى وزارة التخطيط و التعاون الدولي وبدا ماراثون البحث عن آلية التنفيذ بين مقترحات من المانحين ومقترحات من الجهات المعنية اليمنية، بعضها يدور في إطار اختيار برنامج وطرف صناعي جديد والبعض يرجح التعامل مع الموجود.بعض المانحين فضلوا أن يستمر تعاملهم من خلال مكاتبهم بشكل ثنائي وآخرون رأوا أن تشكل هيئة أو صندوق دولي للتعامل مع هذا الملف و لأن البحث عن طرف صناعي جديد وإنشاء برنامج جديد يحتاج إلى هيكلية جديدة وزمنا أطول وخبرة جديدة وحيث أن اليمن لا يملك رفاهية البحث الطويل ولا الزمن الكافي لإنشائها لذا فالأغلب أن يضطلع الصندوق الاجتماعي للتنمية بهذه المسؤوليه مع، ربما، ضرورة إدخال بعض التعديلات في صلاحياته، خاصة أن وزير التخطيط والتعاون الدولي هو المدير التنفيذي للصندوق و يشرف علية مجلس إدارة من الممكن أن يبقى كما هو أو يتوسع أو يخضع للتغيير... كما ستضطلع وحدات تنفيذ المشاريع الحكومية الناجحة بجزء من الملف وتتوسع في نشاطها مع إغلاق الوحدات الفاشلة وإنشاء وحدات جديدة مستقلة تخضع في معايير التوظيف للمنافسة وتشرف الوزارة المعنية مباشرة عليها و تتابعها لجنة تسيير.

ووسط مخاوف من قبل بعض الوزارات وبعض المانحين، أن يتوسع الصندوق في مجال المشاريع الاقتصادية الكبيرة على حساب الوزارات، دون تحديد سقف لإختصاصاته وتفرغ الوزارات من محتوياتها، وأن يصبح الصندوق استنساخا لمهامها، وتتحول ملكية المشاريع الكبيرة إليه، ولا يتحقق الإصلاح لهذه الأجهزة الحكومية، لا على المدى الآني ولا المتوسط هذا بالإضافة إلى مخاوف من أن استمرار توسع الصندوق والدخول في مجال المشاريع الاقتصادية الكبيرة قد تؤدي إلى فشله خاصة أن حدود نجاح إنجازه المختبرة هي طاقته الاستيعابية لتمويلات المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

يطرح مؤيدو الصندوق التالي:

إن الصندوق أنشء لإغاثة إصلاح المؤسسات الحكومية التقليدية، ولاختصار الإجراءات الروتينية المؤخرة للعملية الإصلاحية. ولديه وضع ودور قانوني واضح "للمساهمة بصورة فعالة في تنفيذ خطة الدولة في كل من المجالين الاجتماعي و الاقتصادي.

– إن الوزارات هي التي ترسم السياسات والخطط والاستراتيجيات الخاصة بها، والصندوق جهة منفذة أثبتت قدرتها الاستيعابية و نجاحها المحسوب لصالح الوزارات لا عليها.

– إن الصندوق حقق نجاح في القدرة الاستيعابية وفي مراحل التنفيذ المختلفة دون ظهور أعراض الفساد عليه.

– إن استحقاقات اليمن تجاه المانحين لا تحتمل الانتظار لحين الانتهاء من إصلاح الأجهزة الحكومية ومكافحة الفساد وبناء القدرات..الخ.

– إن الصندوق لا ينفذ المشاريع بطاقمه، إنما من خلال مناقصات قانونية ومن خلال الاستعانة بأفضل الخبرات و الاستشارات لكن تحت ضوابط من المتابعة والإشراف والتقييم والشفافية.

– إن الصندوق قد اشتبك مع المجتمعات المحلية، وحقق نجاحات في ذلك، ومع منظمات المجتمع المدني.

مرة ثالثة... متى لابد أن تكون الحكومة

ولأن بعض المخاوف، من قبل بعض الوزارات وبعض المانحين، مازالت مشروعة رغم هذا الطرح الداعم للصندوق فلابد لتطمين هذه الجهات ولكسب تأييدها من التالي:

تحديد مهام و صلاحيات الصندوق للفترة القادمة وعلاقته بالوزارات و الأجهزة الحكومية في إطار برنامج الإصلاح و في إطار مسؤوليته عن ملف مؤتمر المانحين من خلال لقاءات مكثفة و سريعة لإزالة اللبس ولتطمين بعض المانحين.

تحديد الدور الذي يمكن أن يلعبه الصندوق في بناء قدرات و توطين الكفاءات في الوزارات وكيف يمكن أن ينقل تجربته و خبرته إليها في إطار برنامج الإصلاح العام الذي تتبناه الدولة.

ختاماً..

كما تصدر فخامة الرئيس مؤتمر المانحين في لندن وأعلن التزام اليمن بجملة من الإصلاحات، منها قوانين مكافحة الفساد والمناقصات والمزايدات، أتصور أن هذا التصدر يحمله مسؤولية متابعة تنفيذها أولا بأول و تذليل الصعاب أمام تفاصيلها "فالشيطان يقبع في التفاصيل" وفاء لبرنامجه الانتخابي واستكمالا لسلسلة انجازاته في الحفاظ على الأمن الاقتصادي والاجتماعي لليمن.

2006/12/10

ياء النداء

محمد محمد المقالح
Mr_alhakeem@hotmail.com

رحم الله النباش الاول...!!

منع الزميل عبد الكريم الخيواني من السفر، ثم إيقافه في مطار صنعاء، وقوده بعد ذلك إلى وزارة الداخلية قبل الإفراج عنه دون توضيح الأسباب، كل هذه الممارسات القمعية حدثت مرة واحدة وخلال ثلاث أو أربع ساعات فقط،وكلها أكدت وبما لا يدع مجالا للشك أن السلطة الحاكمة في بلادنا تتجه بالدولة اليمنية وبسرعة قياسية نحو تحويلها إلى دولة بوليسية باطشة بامتياز.

هل نحتاج هنا إلى القول بان حرية التنقل والسفر من أقدس الحريات المدنية والدستورية للمواطنين، وان تقييد هذه الحرية يخالف وبصراحة لا حدود لها نص المادة "58" من دستور الجمهورية اليمنية المعدل عام 2001م!؟

الجواب "لا" ولسبب بسيط هو أن "شباب" الأمن القومي الذين منعوا الخيواني من حقه في السفر إلى المملكة المغربية لا يجدون أنفسهم معنيين بدستور الجمهورية اليمنية، ولا يمتلكون الاستعداد الكافي لاحترام نصوصه المختلفة بقدر استعدادهم لتنفيذ أوامر وتوجيهات "....." بصرامة وبشيء من العنف إن أمكن.

الدولة البوليسية دولة غير قوية بقدر ما هي باطشة وقمعية، وقد قيل فيما مضى: "إن ضعف الدولة وهشاشتها يتناسب طرديا مع بطشها وتنكيلها بمواطنيها" والسلطة التي تخاف من سفر احد مواطنيها إلى الخارج بحرية هي في الحقيقة ضعيفة ومرعوبة وبيتها أهون من بيت العنكبوت.

لقد حاولنا ولا نزال نحاول إقناع أنفسنا، والقول فعلا أن السلطة فازت برضا غالبية أبناء شعبها في الانتخابات الرئاسية الماضية، لكن السلطة وعبر ممارساتها الرعناء ضد الصحفيين ونشطاء المعارضة في كثير من المحافظات تثبت كل يوم عكس هذه القناعات، وتؤكد بان استمرار هذا "التوتر" الذي نلحظه في كل حركات وسكنات رموزها لا يشير إلا إلى معنى واحد هو أن هذه السلطة لا تحكم شعبها برضاهم أو بغالبية أصواتهم الانتخابية، بقدر ما تحكمهم بالأمن القومي والأمن السياسي والأمن المركزي، ولعلها نفس الأجهزة التي حسمت نتائج الانتخابات وليس أي شيء آخر.

منع الخيواني من السفر إلى المغرب،وبتلك الطريقة التي تابعناها لحظة بلحظة مساء السبت الماضي أعاد إلى الواجهة حقائق عديدة وخطيرة وهي:

– إن جهاز الأمن القومي الذي يبنى على حساب الأمن السياسي و يديره فعليا أحد اصغر أبناء المرحوم محمد عبد الله صالح، لديه قوائم تضم أسماء مواطنين "صحفيين وسياسيين، ممنوعين من السفر، ولا يسمح لأي منهم بمغادرة البلاد إلا بأذن من "المقام العالي، وهذا على كل حال أمر خطير ولا تقوم به سوى الدول البوليسة الباطشة.

– إن وزارة الداخلية وعدداً آخر من أجهزتها كالمباحث الجنائية مثلا، تقوم اليوم بدور "غاسلي الأموال " وان شئت "غاسلي الفضايح" التي يرتكبها جهازي الأمن القومي والسياسي، والا ما معنى اخذ الخيواني إلى مبنى الداخلية بعد إيقافه من قبل عناصر من الأمن القومي!؟، وما معنى أن يعتقل السياسيون في مبنى المباحث الجنائية سوى محاولة تبرئة الأجهزة القمعية والقول بان "الجرائم" جنائية وليست سياسية.

– وأخيرا – ونقولها بمضض– إن الأمن السياسي على علاته أفضل من الأمن القومي ليس لأنه بني على أساس وطني،على خلاف الأخير، ولكن لأن عناصره أكثر تعليما واقل عنجهية وطغيانا ما يجعلنا نقول عنه "رحم الله النباش الأول" وحكاية "النباش" هذه طويلة ولا يتسع المجال لشرحها.

خطاب هادئ مع الشيخ الزنداني

عارف أبو حاتم
arefabuhatem@hotmail.com

لم يفوِّت الشيخ عبدالمجيد الزنداني مكاناً ولا ميداناً ولا منبراً إلا وتحدث فيه عن اكتشافه لعلاج ناجع لمرضى فيروس الكبد الوبائي، ونقصان العوز المناعي المكتسب "الإيدز"، بل ويؤكد في كل مرة أنه عالج حالات عديدة من هذين الداءين بالعلاج الذي استنبطه من فهمه لحديث نبوي شريف–حسب قوله– وتوصل إليه مع فريق طبي يرأسه ويموله الشيخ الزنداني، مع أنه لا يوجد كلية للطب في جامعة الإيمان الأهلية التي يرأسها.

وهذا الحرص في الترويج من قبل الزنداني له ما يبرره، لأن الشيخ هو المنبر الوحيد لمخترعه، ولم تقم أيّ من الجهات المعنية بالتعاون معه في الترويج لهذا المخترع الإنساني، ومع ذلك وصل صوت الشيخ إلى عديد شركات، وأقبل عليه كثير من مندوبيها للمفاوضات معه حول تصنيع هذا الاكتشاف.

وللشيخ الزنداني رأيه الشخصي وحقه في اختيار من يكون الأصلح في نفع الأمة، والأفضل في تحقيق المكاسب له ولفريقه الطبي، ولا يستطيع عاقل أن يعتب على الشيخ الزنداني رفضه القبول، أو حتى مجرد الحديث مع الشركات الدوائية الأمريكية، وأظنه كان محقاً عندما رفض هذه الشركات وطلب منها الضغط على حكومة بلادها أولاً من أجل رفع اسمه من قائمة ممولي الإرهاب عالمياً، بعد أن أدرجته وزارة الخزانة الأمريكية في الـ24 من فبراير 2004م ضمن قائمة ضمت شركات وجمعيات خيرية وشخصيات دينية واجتماعية.

ومثلما أن الزنداني رجل دين، وباحث علمي ضليع في تخصصه، فهو مثقف ورجل أعمال، ويدرك جيداً حجم الضغوط التي تمارسها الشركات الأمريكية العملاقة على إدارة البيت الأبيض، ويعرف أن الحروب الأمريكية في عدد من بلدان العالم خلال الخمسين سنة الماضية قادتها ثلاثية "الفكر والمال والسلاح". وهذا ما دفع الشيخ الزنداني إلى تجميد أي نقاش مع هذه الشركات حتى تضغط على حكومة بلادها لتبرئة ساحته من تهمة الإرهاب.

البعثة الطبية الأمريكية التي زارت الشيخ الزنداني مؤخراً اصطحبت معها مصاباً بالإيدز، وعرضت على الشيخ عروضها المغرية في تصنيع وإنتاج علاجه المخترع لمرض الإيدز.

الجواب كان واضحاً سلفاً: "لا نقاش مع الشركات الأمريكية"، ما لم تضغط على حكومة بلادها في رفع تهمة الإرهاب عن صاحب الاختراع، فرحلت البعثة، وتركت مريضها " المصاب" لدى الشيخ لتتفاجأ بعد فترة قصيرة أن نسبة الإيدز قد تناقصت لديه بنسبة 40%.

يصنف الشيخ الزنداني الشركات المتقدمة لشراء وإنتاج العلاج الذي اخترعه لمرض الإيدز وفيروس الكبد، إلى ثلاثة أصناف: شركات أمريكية لا نقاش معها، ما لم تنفذ شرطه الأول، وشركات أوروبية يمكن معها الحديث والتفاوض، وشركات صينية لها الأولية. ويحتفظ لنفسه بثلاثة شروط على الشركة التي ستحصل على حق الإنتاج والتصنيع لعلاجه المخترع:

أولاً: تحديد نسبة له من قيمة العلاج المباع.

ثانياً: منحه شهادة براءة اختراع.

ثالثاً: أن يباع العلاج بسعر زهيد في دول العالم الثالث، علاوة على مبلغ ضخم يحصل عليه عند توقيع الاتفاقية.

شخصياً لا أتمنى أبداً أن تصبح قرارات الشيخ الزنداني كقرارات الحاكم العربي الذي خنق الحرية وهو يحفظ الأمن، وضيق الوطن حفاظاً على النظام، والآف المرضى سيموتون علاً وألماً، وهم ينتظرون اللحظة التي يتنازل فيها الزنداني عن شرطه الثالث حتى يتشافون بعلاجه المكتشف.

● الزنداني

إذاً "ومن الحب ما قتل"، وشفقة الشيخ الوقور على الفقراء والمعدمين، ستدفع إخوانهم من الميسورين والأحسن حالاً إلى الموت أيضاً، لأن الشيخ يريد شفاء للجميع أو موتاً وراحة أبدية للجميع.

هو ليس أنانياً،أو غرائزياً، ولم يقل "إذا مت ظمأناً فلا نزل القطرُ"، لكنه محب أعمى، وليس جشعاً أو دنيوياً، وإلا لما رفض عرض شركة صينية بـ(50) مليون دولار مقابل إنتاجها لمخترعه النبيل. (حسب علمي).

كاد انطوان تشيخوف طبيب روسيا ورائد القصة القصيرة فيها أن يموت بالملاريا، وهو يكافحها –طوعاً– في سهول سيبيريا، ومثله فعل الأديب الطبيب عبدالسلام العجيلي عندما فتح عيادة مجانية في سوريا لعلاج الفقراء والمعوزين، وأكل العمى عيني العالمة الفيزيائية الفرنسية "ماري كوري"، وهي جالسة أمام المجهر تبحث عن العناصر المشعة في الأحجار، من أجل تقديم شيئ في العلم الإنساني، خصوصاً " الطب"،وأي من هؤلاء لم يطلب مقابلاً مادياً أو شروطاً تعجيزية لاختراعه.

وحالياً قرر "وارين بوفيه" ثاني أغنى رجل في العالم، أن يترك لأولاده 20% فقط من ثروته، ويتبرع بباقي الثروة لمؤسسة بيل غيتس الخيرية، وهي مؤسسة تحمل اسم الثري الأول في العالم.

والشيخ الزنداني سار على درب إنساني نبيل، وفتح عيادة مجانية لعلاج مرضى الإيدز والكبد، وله عذره في أن يكون العلاج بإشراف ورقابة شديدة من أنصاره، حتى لا يتسرب العلاج إلى قراصنة الاختراعات، وليس معنى ذلك أنه يريد الاحتفاظ بمخترعه حتى تأتي إليه الشهرة والأضواء،فهو لم يهدف من اكتشافه هذا إلى تلميع صورته وإظهار وجه آخر له لدى أعدائه، والمتربصين به، خصوصاً الولايات المتحدة التي تصفه بممول الإرهاب.

وعادة ما يكرر قوله "ليس قصدي من هذا الاكتشاف أن أجمل صورتي عند أمريكا، أو عند غيرها، بل قصدي أن أخدم ديني، وأخدم البشرية، وأخدم المرضى، وأسهم في علاج هذه الأمراض، ورفع المعاناة عن الناس".

لكن ثمة بصيص من أمل يقول بأن الشيخ الوقور سيفرج عن اكتشافه، ويتنازل عن شرطه الثالث، حتى ينقذ آلاف الأرواح، فهو يتذكر جيداً قول الله: "ومن أحياها فكأنما أحيا الناس جميعا".

بعد ثمانٍ وعشرين سنة على رأس السلطة، عاد الرئيس عليّ عبد الله صالح ليربح أوّل انتخابات رئاسيّة فعلاً تعدديّة في اليمن، وبنسبة 77% من الأصوات. فعليه إذاً أن يستمرّ في سياسة التوازن غير المستقرّ الذي يعمل بها منذ أحداث 11 أيلول/سبتمبر. هذا الخيار ليس دون مخاطر، كما يبرهن على ذلك اختطاف الفرنسيين والاعتداء الذي فشل في أيلول/سبتمبر الماضي على منشآت نفطيّة.

لـوران بونفـوا**

توازن غير مستقر

اليمن.. بين الضغوط الخارجية والتوترات الداخلية *

في قرية نائية جنوبي اليمن، تم لصق صورتين بافتخار على الزجاج الأمامي لسيارة، إحداها لرئيس البلاد، علي عبدالله صالح، المجند بجانب الولايات المتحدة في "الحرب على الإرهاب"، والأخرى، لأسامة بن لادن.

ببساطة ليست هذه الولاءات المتناقضة مؤشرا لازدواج اليمنيين الذي قد يعتقده مراقبون أجانب؛ فهاتان الصورتان انعكاس لقدرة الحكومة اليمنية على المحافظة على الاستقرار من دون إقصاء المعارضة الإسلامية التي يعتبرها الكثير في البلاد شرعية. وقد نجحت هذه السياسة على أرض الواقع، فلم تعان اليمن من هجوم خطير منذ 2001.

وخشية اليمنيين من الإرهاب أقل من قلقهم تجاه القضايا الاقتصادية والاجتماعية والاستنزاف المتوالي للاحتياطي الضئيل من النفط، والجهود المتآكلة للحكومة في بسط قوتها في البلاد، وضرر الطابع المحلي من تعامل المجتمع الدولي مع الأمن.

فبعد 11 سبتمبر، اتخذت الحكومة اليمنية قرارها بالتعاون في الحرب على الإرهاب، ليس قلقا من تكرار أخطاء حرب الخليج الأولى في عام 1990–1991، بل من أن تقود البلاد إلى عزلة عن الدول الغربية وبعض الدول العربية.

وكان وضع الحكومة اليمنية ضعيفا بعد الهجوم على المدمرة الأمريكية (يو. إس. إس. كول) في ميناء عدن والعوائق التي وضعت أمام تحقيق مكتب التحقيقات الفدرالية الأمريكية لذلك الهجوم.

ومن ذلك الحين وهي تبذل جهودا مضنية لإحداث توازن بين توقعات شعبها ونخبتها السياسية من جهة، وكلاهما يقبلان ببلاغة القاعدة ضد الإمبريالية، ومن جهة أخرى مع مطالب الولايات المتحدة وحلفائها، الذين ينشدون تجريم أي معارضة لهم على أساس الدين ولو كانت سلمية.

وحلت الحكومة هذا المأزق بالعمل بتأن قدر المستطاع. ففتح مكتب التحقيقات الفدرالية مكتبا له في العاصمة صنعاء وقام جنود أمريكيون بتدريب الجيش اليمني.

وبوضوح: تم إخراس الاحتجاجات الرسمية التي تلت الاغتيال الاستخباراتي لأحد زعماء القاعدة في اليمن بواسطة طائرة بدون طيار تابعة للجيش الأمريكي في نوفمبر 2002. ونتيجة لذلك، بدلا من أن تكون هدفا للقنابل الأمريكية، أصبحت اليمن حليفا محترماً.

وتتضمن المؤشرات الظاهرة للوضع الجديد: زيادة في المساعدات من الدول الغربية والبنك الدولي، مشاريع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في مناطق مختلفة من البلاد، بما فيها مأو إرهابية مثل الجوف ومأرب وشبوة، وتوجيه جورج بوش دعوة للرئيس صالح لحضور قمة مجموعة الثماني في يونيو 2004.

سياسة حذرة

تهدف الحكومة لمؤازرة سياسته المتزنة بشكل حذر إلى دمج العناصر المختلفة المكونة للمجتمع اليمني: الزعماء الدينيون والقبليون وأحزاب المعارضة، في الدولة وأيضا في المؤسسات التنفيذية. وهكذا رفضت إغلاق جامعة الإيمان الخاصة، المتهمة بتدريب المجاهدين، أو الانحناء للمطالب الأمريكية بتجميد ممتلكات مؤسس الجامعة عبد المجيد الزنداني، والزعيم القيادي في حزب الإصلاح الإسلامي المعارض.

واتفق جميع أعضاء الحكومة على الحاجة إلى ممارسة رقابة أكبر على الطلاب الأجانب الذين يلازمون مؤسسات إسلامية (ففي نهاية 2001، زعمت الحكومة اليمنية أنها رحلت أكثر من 600 طالب أجنبي من أراضيها).

وعلى الرغم من المضايقات العرضية والمحاكمات، فإن الصحافة والأحزاب السياسية المتباينة تتمتع بحرية تعبير فريدة من نوعها في منطقة الشرق الأوسط.

وباهتمام تبنى الرئيس صالح مواقف قومية وضد الصهيونية ليحافظ على وهم الاستقلالية. ومنحته حرب العراق في عام 2003 مبررا ليعبر عن انتقاداته الشديدة للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط ويجعل من نفسه صوتا قياديا لمقاومة الإصلاحات المفروضة من الخارج.

وفي 2002 أصدر البرلمان اليمني، الذي يسيطر عليه حزب المؤتمر الشعبي العام الحاكم، وهو حزب صالح، قرارا يطالب فيه البلدان العربية بوقف كل أشكال التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية حتى تتخلى عن سياستها الداعمة لإسرائيل.

في الوقت نفسه طورت الحكومة من استراتيجية الحوار التي ساعدتها في التوفيق بين المطالب المتناقضة. فقد أمنت دعاية واسعة لنجاح القاضي حمود الهتار في إقناع جماعات مختلفة بأن الكفاح المسلح هو ضد الإسلام وإقناعهم بالتخلي عن الإرهاب.

في حين أن هذه المفاوضات أثبتت فعاليتها الإيجابية أكثر من القمع بهجمات وقائية. وتم التوصل إلى سلسلة من الصفقات والتسويات، كان البعض منها على مستوى عال في الحكومة خصوصا مع المقاتلين العائدين من أفغانستان في أوائل التسعينيات.

والشيء الأكثر واقعية، من كونه محتملاً، أن تلك الصفقات هي التي أقنعت الجهاديين بالانطواء في النظام الاقتصادي اليمني وحتى العسكري والتخلي عن العنف ضد الدولة والغرب.

وللأسف لم تكن الولايات المتحدة مقتنعة بهذه السياسة الوسطية. ووسط تزايد التوترات، اتهمت الحكومة اليمنية بالنفاق. وفي بداية عام 2004، هددت السعودية ببناء حاجز على طول حدودها مع اليمن كوسيلة لإعاقة التسلل إلى أراضيها.

وبعد الإعلان عن هوية يمنيين داخل صفوف المقاومة في العراق، تم الكشف عن معلومات جديرة بالتصديق بأن مسؤولين كباراً في أجهزة الأمن اليمنية كانوا متورطين في الهجوم على (يو. إس.إس. كول).

والإشاعات التي طوقت الهروب الخرافي لـ23 من الإرهابيين المشتبه بهم في فبراير عام 2006، جعلت موقف الحكومة اليمنية صعبا للغاية. وكتب الرئيس بوش للرئيس صالح رسالة، يشكك فيها بتعهده بمكافحة الإرهاب.

وتكشف هذه الحوادث بالإضافة إلى ما ذكر سابقا، هشاشة الدولة الواقعة تحت ضغط من نوع خاص لتحاول أن تتماشى مع فئات المجتمع المختلفة جدا.

حتى منذ إقامة الجمهورية العربية اليمنية في عام 1962، صارت الوظائف الزائفة في الخدمة المدنية هي الوسيلة الأساسية لإعادة توزيع ثروات البلاد، خصوصا في المناطق القبلية في شمال ووسط البلاد، حيث تنعدم البنية التحتية والخدمات العامة.

وفي كل مستوى من عملية اتخاذ القرار، على الأرجح أن الأفراد والجماعات يصلون إلى تعارض لبعضهم البعض، مما يؤدي إلى تخفيف تأثير السياسات العامة.

حدود الوسطية

تم الإعلان عن تأميم المدارس الدينية الخاصة عام 2002 ومرة أخرى في عام 2005. ووعدت الحكومة بقانون تنظيم حيازة الأسلحة. لكن لم يكن لذلك أي أثر ملموس.

وعموما فقد اتاحت عقدة الدولة، الكامنة في كثرة مصالحها ومهارتها في دمج عناصر المشهد السياسي المختلفة، لليمن فرصة لتجنب عنف سياسي والحفاظ على مستوى من التعددية.

وعلى الرغم من فعاليتها، إلا أن الوسطية كانت محدودة. ففي عام 1990، توحد شطرا اليمن: الشمالي القومي مع الجنوب الاشتراكي المنهجي، ليشكلا دولة واحدة. لكن تقاسم السلطة كان صعباً، مما قاد إلى حرب قصيرة بين جيشي السلطتين السابقتين في ربيع 1994.

ومنذ 11 سبتمبر، استجابت الحكومة لضغوط أمريكا المتزايدة بمحاولتها عرض سلسلة من الأدلة على التزامها بمحاربة الإرهاب.

لقد أفضى التركيز على قضايا الأمن إلى صرامة النظام الحاكم: الرقابة على الصحافة والسجن الاستبدادي وإجراء المحاكمات والحرب البشعة في شمال البلاد على حركة الشباب المؤمن التي تزعمها حسين بدر الدين الحوثي، البرلماني السابق، ممثلا لحزب الحق المحافظ المؤلف من الزيديين والشيعة.

وفي محاولة للحفاظ على النظام الجمهوري المحافظ عليه منذ ثورة 1962وسقوط الإمام محمد البدر، كثفت الحكومة من وسائلها القمعية ضد الأقلية الزيدية أكثر من قمعها لورثة الأخوان المسلمين.

ففي 1994، حاربت الحكومة نخبة الاشتراكيين في جنوب اليمن السابق، ومنذ 2004 وهي تصارع جماعة تنتمي إلى الأمامية الزيدية السابقة وحرمتها من أي شرعية حقيقية.

وبوصف جماعة الشباب المؤمن بالجماعة الشيعية الإرهابية والمرتبطة بحزب الله وأنها تتلقى تمويلا من إيران، أمنت هذه الدعاية الحكومية دعما دوليا للتدخل العسكري ضد "أنصار الحوثي".

وعلى الرغم من ضآلة القواسم المشتركة بين الشباب المؤمن والقاعدة: الخطابة المعادية للصهيونية ولأمريكا، فإن حركة الشباب المؤمن لا تمثل تهديداً لـ«صالح» ولا للولايات المتحدة.

ففي يونيو 2004، استفادت الحكومة من مناوشة بين أعضاء من الشباب المؤمن والجيش كذريعة لشن هجوم كبير في منطقة صعدة، القريبة من الحدود السعودية، ضد الجماعة التي كانت في السابق مصدا لنفوذ السلفيين محليا.

وقد واجه الجيش مقاومة لم تكن متوقعة في المنطقة التي كانت لفترة طويلة مستبعدة من السياسات التنموية للدولة. وبعد عدة محاولات قبلية ودينية لإعادة الوفاق، توسع العنف وهوجمت القرى وضربت بالمدافع.

قتال شرس

لقي الآلاف من المدنيين والجنود الحكوميين والمتمردين حتفهم في القتال الشرس الذي توقف في سبتمبر 2004، على إثر مقتل الحوثي، لكن تم استئنافه في مارس. وفي نفس الإطار، قادت الحكومة حملة قمع ضد مفكري المذهب الزيدي وحظرت الكثير من الكتب وأغلقت بعض الصحف مؤقتا.

وعند النظر إلى صراعات السياسة اليمنية، يكشف واقع الحال أن تلك الحرب لم تكن مفاجئة إلى حد ما. لأن عنفها كان في الأساس نتيجة للتركيز المفرط على القضايا الأمنية بسبب الحرب الدولية على الإرهاب، حيث قادت الضغوط الخارجية إلى أن يتخذ النظام اليمني ردة فعل مفرطة ضد أي تهديد للمصالح الغربية، مثل الاختطافات (فقلة من تلك العمليات كان لها دوافع سياسية) أو أي هجمات أو خطابات مناهضة للإمبريالية.

وقد أضعفت النتائج المتعاقبة للقمع شعور اليمنيين بالأمن، مهددا استقرار النظام السياسي ومؤكدا على الأسلوب القمعي للنظام.

وكان لقضية الحوثي تأثيراتها الضارة على سيطرة حكومة صالح على السلطة لفترة طويلة. لكن لسوء الحظ لم تكن هناك معارضة جديرة بالثقة، بالرغم من الهجوم على حرية الصحافة والتشريع المتدرج للنظام التوارثي وإبراز قوة شخصية أحمد علي صالح، قائد القوات الخاصة، الذي سيخلف والده.

إن نجاح محاولات توحيد أحزاب يمنية مختلفة، من الإخوان المسلمين إلى الاشتراكيين، يمكن إيعازه إلى رضا الحكومة بذلك، لأن استراتيجيتها للتكامل والتسوية قد قوضت بشكل مهلك قدرة المعارضة على ممارسة دورها الحقيقي.

وعلى مدى السنين الماضية، نجح المؤتمر الشعبي العام في بناء شبكة تأييد واسعة، معتمدة على المحسوبية أكثر من القناعات الفكرية. وفي يوليو 2005، أعلن صالح أنه لن يترشح لفترة أخرى في السلطة.

لكن الشكوك المستمرة حول قراره الأخير أعاقت ظهور أي بديل جاد. وبالرغم من توحدها، فإن المعارضة لم يكن لديها مرشح شرعي جدير بالثقة لينافس صالح الذي أعيد انتخابه حتى 2013.

وقد ابتليت اليمن بمشاكل اقتصادية وصحية واجتماعية وبالبطالة والتضخم وبعدم قدرتها على التحكم بسياستها الخارجية. وتكيف معظم أفراد الشعب اليمني على ذلك ويدركون عجز حكومتهم. إلا أن أعمال الشغب التي وقعت في يوليو 2005، بسبب الرفع المفاجئ لأسعار المشتقات النفطية، والتي راح ضحيتها 50 شخصا، كانت رسالة بأن الضجر قد يتحول إلى ثورة.

وكان موقف القوى الغربية، من بينها أوروبا، غامضا. فهم يدركون غياب البديل الموثوق فيه ويعرفون أن المستفيد الرئيسي من دعوتهم لتعددية أوسع سيكون حزب الإصلاح الإسلامي المعارض بعلاقاته مع جماعة الإخوان المسلمين.

إنهم يقدمون الأموال للحكومة وفي نفس الوقت ينتقدون تشددها ويمولون برامج تقدم الفرصة لأحزاب المعارضة إلى اعتلاء السلطة.

لكن في نهاية 2005، خفض البنك الدولي (الماضي في التخلص من الفساد المستشري المرتبط بعقود الأسلحة وتدفق المساعدات بعد 11 سبتمبر) مساعدته إلى الثلث.

وعلى الرغم من اكتشاف احتياطي من الغاز الطبيعي في شرق البلاد، إلا أن الاستنزاف المتزايد لاحتياطي النفط الضئيل لا يجعله في وضع الاعتماد عليه.

وقد دعم مستثمرون دوليون مشاريع مصممة لتشجيع نشوء مجتمع مدني متسامح وللسماح بتنظيم انتخابات ديمقراطية ولتدريب أعضاء مجلس النواب لمواكبة السياسة اللامركزية الطموحة التي تم تبنيها في عام 2000.

وكانت هذه المبادرات الهامة مؤثرة على المستوى المحلي، إلا أنها عملت القليل لإقناع الساسة الغربيين بأن الأمن ليس القضية الوحيدة.

ويواصل المحللون التنبؤ بحرب وبفوضى وحتى بانهيار. إلا أن شعب وحكومة اليمن قد نجحا في الحفاظ على توازن حقيقي. وبالفعل، فإن المصدر الرئيسي لعدم الاستقرار هو تصميم المجتمع الدولي على فرض هواجسه الخاصة على الأمن.

وعلى المدى الطويل، ستثبت أي محاولة للحفاظ على سلامة الغرب على حساب اليمنيين أنها خاطئة. وسيبقى ذلك ظاهرا إلى أن تفهم الحكومة اليمنية والقوى الغربية هذه المفارقة.

* عن «اللوموند ديبلوماتيك» – عدد اكتوبر 2006.

** أستاذ في العلوم السياسيّة في معهد الدراسات السياسيّة في باريس التابع للمركز الفرنسيّ للآثار والعلوم الاجتماعيّة في صنعاء (Cefas).

الصديق السعودي

هما دولتان متشابهتان، لكنهما تختلفان في نقاط كثيرة: فالجمهورية اليمنية والمملكة العربية السعودية دولتان عربيتان شقيقتان تحولتا إلى عدوين. فالحدود بين البلدين، والتي تصل إلى 2000 كيلومتر، تفصل بين جمهورية وملكية، بين ريف وحضر، وبين فقر وغنى، في واحدة من أكثر التباينات اللافتة للنظر على مستوى العالم.

فالهجرة والاستثمار الاقتصادي خلقا مستوى من التكامل الذي لا يستطيع مجلس التعاون الخليجي أن يتجاهله، وهذا المجلس عبارة عن ناد للدول الغنية في المنطقة والذي يستثني اليمن في الوقت الراهن.

فمنذ حرب 1934 (التي خسرت فيها اليمن محافظتي عسير ونجران) إلى التعاون الحديث في المجال الأمني، والتنافس بين أكبر دولتين في عدد السكان في شبه جزيرة العرب متواصل للحفاظ على البقاء طوال القرن العشرين.

كثيرا ما عبرت السعودية عن ترفعها على التدخل في السياسات الداخلية لليمن الشمالي، لكن الحكومة السعودية دعمت بعد ثورة 1962 الملكيين اليمنيين ولم تعترف بالجمهورية العربية اليمنية إلا في عام 1970، ومواصلة لسياستها التدخلية، أسرفت في دعم القبائل اليمنية، وموّلت نظاما تعليميا مشابها لنظامها بإنشاء المعاهد العلمية، التي كانت في الواقع مدارس دينية تم استغلالها وتشجيعها على خلق التوتر بين شطري اليمن، شمالا وجنوبا. وكان ظاهرا أن السعودية عازمة على تعطيل أي محاولة لتوحيد جارتها.

وبعد الغزو العراقي للكويت في عام 1990، قامت السعودية بترحيل 800000 عامل يمني في محاولة لزيادة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية لليمن.

خلال الحرب الأهلية اليمنية عام 1994، وبالرغم من التعارض الإيديولوجي، دعمت الحكومة السعودية الزعماء الاشتراكيين، الذين حكموا الجنوب سابقا، في محاولتهم للانفصال عن اليمن الموحد.

ويبدو أن معاهدة جدة، التي حسمت قضية الحدود عند التوقيع عليها في يونيو 2000 بعد مفاوضات طويلة ومعقدة، تنذر بعهد جديد. فالاتفاقية التي أنهت الطموحات التوسعية للسعودية، أظهرت ميول خرائطها للاقتصاص قليلا من الحدود الشمالية لليمن. وسمحت أيضا للحكومة اليمنية بأن تسترد بعض المناطق الصحراوية الشرقية حيث ساعدها ذلك في اكتشاف مكامن نفطية.

أما الحرب على الإرهاب، فقد قدمت للبلدين فرصة لتحسين تعاونهما من خلال تبادل المعلومات الاستخباراتية والسجناء.

وأجرى البلدان في عام 2005 أول مناورة عسكرية مشتركة في منطقة حضرموت، شرق اليمن. وفي السنة التالية، سحبت السعودية معارضتها الكاملة لترشيح اليمن لمجلس التعاون الخليجي.

وبالرغم من هذه التحسينات الهامة في العلاقات بين البلدين، فما تزال هناك قضايا كثيرة بدون حل. فقد عاد العمال اليمنيون إلى المملكة العربية السعودية، وتزايدت أعدادهم عن مستوى ما قبل عام 1990. وبقيت أسرهم معتمدة على الأموال التي يرسلونها إليهم.

والوضع الإداري الصعب وغير المستقر للعمال الأجانب في السعودية والقوانين التي تحصر مهنا معينة للسعوديين (مثل بيع الذهب وتسويق منتجات البساتين)، والمستوى الخطير للبطالة في اليمن، كل تلك المشاكل تتظافر في إضعاف الاقتصاد اليمني وتقلل من فرص مواجهتها.

كما أن هناك عوامل أخرى تتسبب في وجود خلاف دائم بين البلدين مثل: الحدود المكشوفة، وتجارة الأسلحة والمخدرات والبشر، خصوصا النساء والأطفال.

لقد كشفت التحقيقات في الهجوم الإرهابي الذي وقع في نوفمبر 2003 في الرياض، عن أن الأسلحة والمتفجرات التي استخدمها الإرهابيون في الهجوم كانت مهربة من اليمن.

وبالرغم من معاهدة جدة، فقد أعلنت الحكومة السعودية أنها ستشيد حاجزا أمنيا على طول حدودها الجنوبية. وتم تهدئة تلك الأزمة. لكن قضية الحدود تظل مصدرا حيا للخلاف في العلاقات الثنائية بين السعودية واليمن.

ل. ب

أنكره القاضي، نفاه أمين السر.. والنائب العام يعتبره تهديدياً!

المرقشي.. يذرع شوارع العاصمة متأبطاً حكم إعدامه!

● المرقشي

أمر مخيف لا محالة، ومُفجع حد الجنون.
أن تكون على سرير النوم تداعب أطفالك وأمهم، والأمان والضوء، ثم تصلك نسخة من حكم يقضي بإعدامك رمياً بالرصاص!
ذلكم ما حدث بالفعل مع محمد سعيد المرقشي (مواطن يمني بالطبع) يسكن أبين الجنوب، وعلى بعد أمتار من مقر محكمة زنجبار الابتدائية يقع منزله. «تلقيت النبأ في فبراير 2006 وأخفيته عن أهلي وأولادي خشية أن تصيبهم الصدمة»، هكذا يحكي ويترجم مشاعر اللحظة الفاجعة.
الحكم الصادر غيابياً لم يكن طرياً أو طازجاً حين تلقاه، لكنه صدر في 14 ديسمبر 2004، يقضي بالإعدام، وسجن ستة آخرين، أقلهم سنة وأكثرهم خمس. قاضي المحكمة محمد سالم إبراهيم الحريبي في رسالة خطية للمرقشي بتاريخ 2006/2/25: «أقسم بالله العظيم (...) بأني لم أحكم القضية رقم (3) 96م ولم أشاهد المتهمين» يقطع القاضي، الذي ترأس جلسة النطق بالحكم كما ورد فيه، ومثله أمين السر، الخضر عبدالله علي، الذي نفى هو الآخر أن يكون علم بها أو حضر أي جلسة رأسها القاضي المذكور.
قضية خطيرة وحكم أخطر. وعنفوان القبض القهري بدأ يزحف صوبه من نيابة زنجبار الابتدائية لتنفيذ الحكم، على الرغم من النفي القاطع خطياً من مُدبِّج الحكم وأمين سر الجلسة.

■ علي الضبيبي

● العلفي

● الأغبري

لاذ المرقشي بالمحافظة، حيث لا عاصم، ونثر أدلة القطع الكافية بين يدي المحافظ فريد أحمد مجور، والذي بعث بدوره مذكرتين عاجلتين بتاريخ 14مارس 2006 إلى وزير العدل والنائب العام يطالبهما بتشكيل لجنة قضائية للتحقيق في هذه الواقعة بعد تأكيدات مدير عام الشؤون القانونية بأن ذلك الحكم قد صدر مخالفاً لقواعد الإجراءات الجزائية رقم (13) لسنة 94، وأن هناك شكاً كبيراً وتزويراً واضحاً في الحكم -تقول المذكرتين!

فكان رد النائب العام على المحافظ في 3 مايو 2006 «نود الإحاطة بأن صدور الحكم بالإعدام غيابياً يعتبر حكماً تهديدياً وعلى مقدم التظلم أن يسلم نفسه للنيابة للتصرف بشأنه وفقاً للقانون»، ماذا يعني هذا الرد؟! حكم مزور يقضي بإعدامك، تنفيه المحكمة، وسيادة النيابة تعتبره تهديد(!)، هذا الرد يتنافى مع رد آخر لوزير العدل د. غازي الأغبري على مذكرة المحافظ يفيد بأنه تم إحالة القاضي الذي أصدر الحكم إلى مجلس القضاء الأعلى لإحالته إلى مجلس المحاسبة من أجل اتخاذ الاجراءات اللازمة وفقاً للقانون.

هب أن الحكم صحيح لكنه تهديدي، لماذا يحال القاضي إلى مجلس القضاء، بل ولماذا عزل فيما بعد؟!

لم تنته قضية هذا الحكم في كونه مزوراً وفقط، ولا بعزل مصدِّره، ولكن هناك انتهاكات صارخة لشرف مواد قانونية، وعبث واضح في تعامل النيابة مع سير موضوع القضايا، فإذا افترضنا موضوعياً صحته، فإن ركود القضية من تأريخ تسليم ملفها في 1995/12/30 لمدة عشر سنوات من قبل النيابة يتنافى والمادة (22) من قانون الإجراءات الجزائية، التي لا تجيز «للنيابة العامة وقف الدعوى الجزائية أو تركها أو تعطيل سيرها أو التنازل عنها أو عن الحكم الصادر فيها أو وقف تنفيذها..»، فكيف بقضية كهذه وبمتهمين (7) أطلق سراحهم بأمر قضائي في 96/1/25، ولم يطالب حتى أولياء الدم بتحريك الملف.

وطوال كل هذا الفترة يقول المرقشي: «لم تحرك النيابة الملف ولا القضية من تاريخ تحويله إلى المحكمة في 30 ديسمبر 95 إلى أن أعيد إليها في 21 يناير 2005 وفيها الحكم، ولماذا حينها لم تصدر أوامر قبض عليَّ؟!» يتساءل الرجل، وهو يذرع شوارع صنعاء، متأبطاً شبح الموت، من وزارة العدل إلى حقوق الانسان، و منها غرباً إلى مكتب النائب العام، وأخيراً اللجوء بكنف الصحافة.

من ناحية أخرى توجب المادة (434 – إ. ج) «على النيابة العامة أن تعرض القضية على المحكمة العليا مشفوعة برأيها إذا كان الحكم صادراً بالإعدام أو بقصاص أو بحد يترتب عليه ذهاب النفس أو عضو من الجسم». وهي ما تنطبق على هذه القضية لكن لا شيء من ذلك كان!

تراجيدية المشهد الأسود في هذا الموضوع مستمرة رغم ثبوت التزوير: «فقد شكلت لجنة قضائية من التفتيش برئاسة القاضي احمد الحمودي وبإشراف د. عبدالله فروان للتحقيق، انتهت مهمتها بعزل القاضي في 18 سبتمبر 2002»، حسب قوله.

لكن يبدو أن ثمة شيئاً في إبط القدر تخفيه النيابة ضد الرجل، خاصة وقد أغلق النائب العام كل نوافذ المخاطبة معه -كما يشكو، خاصة وسبع مذكرات وجهت إلى النائب العام بدءاً برئاسة الجمهورية، والوزراء، ووزير العدل، وحقوق الانسان وغيرها، «لا جدوى للأسف» يقولها بهدوء غير مطمئن؛ فما يزال الحكم قائماً ولم تعمل النيابة على إسقاطه وإلغائه، مع أن القانون إ. ج في مادتيه (454 و539) يعطي الحق للنائب العام أن يطلب من المحكمة العليا في أي وقت بعد فوات المواعيد المقررة للطعن إلغاء أو تعديل أي حكم أو أمر قضائي لمصلحة القانون إذا انطوى الحكم أو القرار على مخالفة للقانون أو في خطأ تطبيقه.

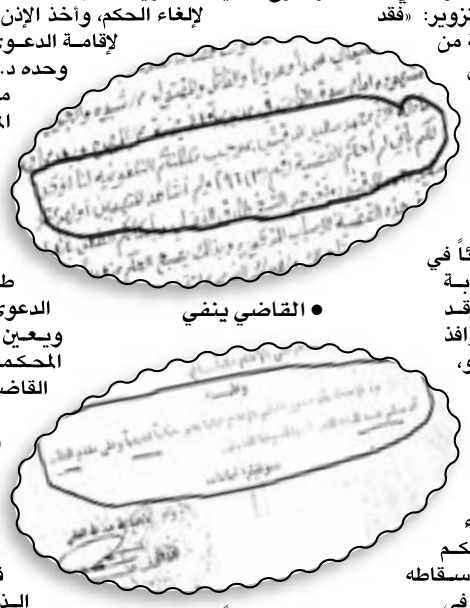
● القاضي ينفي

● حكم تهديدي وفقاً للنائب العام!

القضية لم تضع أوزارها بعد، والنيابة العامة عمارة ضخمة في مذبح (!) وموت المرقشي غير مؤجل! فهو لا يمتلك تفويضاً لعرض هذه القضية على مجلس القضاء لإلغاء الحكم، وأخذ الإذن من مجلس القضاء الأعلى لإقامة الدعوى الجزائية ضد مصدِّره، وحده د. العلفي يستطيع!

محمد سعيد في انتظار المجهول: الموت، أو المقاضاة المدنية للتعويض وفقاً لقانون السلطة القضائية رقم (1) لسنة 1991 (م88) الذي يشترط النائب العام في طلب الإذن من المجلس لرفع الدعوى الجزائية على القضاة، ويعين مجلس القضاء الأعلى المحكمة التي تتولى محاكمة القاضي.

جذور القضية انطلقت شرارتها نهاية العام 94م، بسبب تبادل إطلاق نار بين المرقشي ومجموعة حاولت اقتحام بيته الذي يدعي الهجوم ملكيته، فكان الضحية احد الناس الذي لم يكن طرفاً البتة. حينها ألقي القبض على المتهمين السبعة (الدفاع والهجوم) وأدخلو السجن وأطلق سراحهم بطرق مختلفة، وبعضهم بأوامر قضائية ومنهم المرقشي الذي أُفرج عنه في 25 يناير 1996 بناءً على توجيهات رئيس محكمة استئناف أبين.

بعد عامين من تسليمها للمنتفعين

مياه المجاري تهدد مباني المدينة التقنية في عدن

● آيلة للسقوط

■ عدن - «النداء»:

أكد لـ«النداء» عدد من سكان مشروع المدينة التقنية في منطقة «كابوتا» بمحافظة عدن أن المباني اصبحت مهددة إثر ظهور تصدعات وتشققات في جدران المباني واسطحها ،تزداد توسعاً يوماً بعد يوم بالإضافة إلى تسربات مياه المجاري من انابيب وتوصيلات شبكة الصرف الصحي؛ الأمر الذي ادى إلي تشبع واجهات وخلفيات المباني بالرطوبة.

وقالت احدى الساكنات في هذه المدينة، إنها استلمت شقتها قبل نحو عامين بعد دفع اقساطها، وانها اضطرت بعد فترة وجيزة؛ بسبب تسرب مياه المجاري إلى داخل الحمامات إلى تغيير البلاط، واستخدام مواد بناء مقاومة للرطوبة، ودفعت نفقات الاصلاحات من حسابها، موضحة ان تشطيبات وتجهيزات المباني من الداخل لم ترق إلى المستوى المطلوب جراء تنفيذها على عجل، كما ورافقها الكثير من العيوب الانشائية والهندسية، بحسب إفادة متخصصين في هذا المجال.

ساكن آخر في مبنى مجاور أفاد بأن اسرته باعت منزلها، الذي كانت تمتلكه في منطقة الشعب، لتشتري منزلاً جديداً في هذا المشروع بعد كثرة الاعلانات عن مواصفاته ونمطه الحديث، ولكن المفاجأة على الواقع كانت عكس ما هو موجود على الملصقات الدعائية. واكد ان مساحة الشقق صغيرة وغير مضبوطة؛ إذ أن مساحة كل شقة أقل مما هو موجود في المخطط بمقدار خمسة عشر متراً مربعاً وهذا يعني وجود غش في المواصفات.

واشار شخص ثالث، التقته الصحيفة في موقع المشروع إلى أن المساحة التي كانت محددة في المخطط لبناء حديقة اطفال تحولت إلى مقلب الرمي القمامة ومخلفات البناء كما لم تلتزم الشركة المنفذة للمشروع ببناء روضة للأطفال ولا مستوصف لتقديم الخدمات الصحية. وشكا ساكنون آخرون من انقطاع المنطقة عن مركز المدينة بسبب عدم وجود خط مواصلات أو التنسيق مع نقابة النقل لتحديد موقع لسيارات الاجرة، وتقديم خدمة نقل المواطنين من وإلى المدينة التقنية السكنية.

وتحدث للصحيفة أحد الساكنين: «بعت كل ما أملك بحرقة من ذهب ومجوهرات فضلاً عمّا أدخرته في حياتي من مال كسبته من مصدر عيشي الوحيد». لاشتري شقة وكان نصيبي الدور الأخير». وهنا كانت المصيبة قد حلت عليه بسبب تسرب المياه التي تفيض من الخزانات على بيته بفعل التشققات الواضحة في السطوح ما جعله يتكبد تكاليف ترميم واصلاح هذه الاخطاء الانشائية ولكنه لا يزال يعاني من ظهور تشققات داخل الشقة ما جعله يتخوف من السقوط والانهيار الكامل للمبنى اذا ما استمرت هذه الوضعية دون معالجات -حسب قوله.

وقبل ان نغادر سمعنا صوتاً نسائياً ينادي من خلف شرفة إحدى الشقق وكانت توجه خطابها إلينا قائلة: «ان كنتم صحفيين فانقلوا معاناتنا مع هذه المباني التي حلمنا انها ستكون مدينة حضارية راقية، ولكنها حتى هذه اللحظة بقيت محرومة من سفلتة الشوارع الداخلية وعمل الارصفة والبلاط حول المباني لحمايتها من الاتربة وتسربات المياه وزحف الحشرات.

هذه خلاصة معاناة منتفعي المدينة التقنية السكنية الذين تحولت احلامهم في الحياة في أحد الاحياء الراقية الى سراب، بعد بروز هذه المشكلات التي تحتم على المستثمرين للمشروع القيام بواجبهم والوفاء بالتزاماتهم تجاه السكان وإكمال ما بقي من مواصفات المشروع!!

باب لا يتسع سوى لمرور شخص فقط من المفترض أن يكون الاكثر نحافة، ولكن ان يتزاحم اكوام من الطلاب لعبور ذلك الباب للدخول إلى فصولهم لعمارة غير مكتملة وغير صالحة للسكن، ناهيك عن التزاحم في السلالم والاصابات الناجمة بين الطلاب لضيقها من وقت إلى آخر، تلك هي مدرسة الشهيد عبدالله الطيب، في منطقة السبعين بأمانة العاصمة.

مع سوء الوضع وترديه، تساءل احد المدرسين: في ظل هذه البيئة التعليمية غير الصالحة في ظل هذه المدخلات كيف ستكون المخرجات وسط مبنى يفتقر لأبسط مقومات قيام العملية التعليمية! إلى جانب المشاكل المعتادة كان لنا في «النداء» جولة وسط هذه الاجواء. في مدرسة أنشئت منذ أكثر من ١١ عاماً، بحسب ما أفاد مدير المدرسة لـ«النداء».

■ سعادة علاية

مدرسة الشهيد عبدالله الطيب.. انقاض تضم التلاميذ وأتربة تحاصرهم

اعتبر الوكيل والمدير ان هذا الوضع هو الأفضل من السابق وحتى ولو لم نجد إدارة ولا كرسي لنجلس عليه: «فنحن مثل ما ترين لدينا احد طاولات المدرسة، أما الوسائل التعليمية نضعها في البرميل لحفظها، وجاء هذا المبنى انقاذاً للناس من المبنى القديم؛ فنحن كنا نعيش مع القلم وحمام واحد فقط».

لا توجد كراسي دراسية

مدير المدرسة اضاف لـ«النداء»: «حتى الآن كان المبنى غير مكتمل وظل عدم اكتمال الطاقم الوظيفي للمدرسة مستمراً. حالياً لدينا كراسي مدرسية وحتى إن تأخر بعضها في الوصول». كما اشتكى من العقبات والمشاكل التي واجهت إدارة المدرسة جراء النقل والمشاكل التي تواجههم حالياً لنقل الكتب ومستلزمات المدرسة الضئيلة.

واستطرد قائلاً: «نحن بلا ماء ولا كهرباء، وعدنا اليوم من احد أولياء الأمور ان تعطي وايت ماء كل اسبوع لسد العجز الحاصل لدينا» واضاف ان المدرسة قامت بتشكيل مجلس آباء لمتابعة بناء مدرسة حديثة ومتابعة المشاكل الحالية للمدرسة.

– لا معمل ولا مكتبة ولا فراشة ولا كراسي ولا حراسة في عمارة المدرسة لا يوجد فيها فناء (ساحة مدرسية).

طابور الصباح يمثل كارثة هو ايضاً، فالطابور يقام في الشارع وهو المحتضن للطلاب مع انعدام الميكرفونات ومكبرات الصوت وتزاحم الطلاب حتى أنهم لا يستطيعون مد ايديهم لأداء التمارين الصباحية –حسب احد المدرسين– حتى السيارات في تلك الحارة استفادت من ذلك لتؤدي معهم طابور الصباح، أما الارشيف المدرسي فهو بيت الوكيل واحد المدرسين.

وكيل المدرسة قال للنداء لا يوجد لدينا مكان ولا أدراج حتى نحتفظ بالوثائق، لذلك اضطررت لاخذ الارشيف إلى منزلي والعمل عليه هناك، أما الختم فهو مع المدير في جيبه فنحن نطلبه منه كلما دعت الحاجة.

معاناة المدرسين والطلاب في المدرسة لم تأخذ شكلاً بعيداً عن معاناة الطاقم الإداري فالجميع يدور في نفس الحلقة، ولكنه يأخذ لذلك الاحتكاك المباشر مع الطلاب في البيئة المدرسية.

أبو بكر محمد، مربي الصف الاول، اشتكى من ازدحام الفصول وايضاً من عدم وجود زجاج في الشبابيك ما خلق لدى طلابه ولديه العديد من المشاكل الناجمة عن البرد والباب مفتوح والنوافذ مفتوحة أيضاً وحتى الآن لم تصل الكراسي التي يجلس عليها الطلاب فهم يجلسون على الارض ولم يصل إلى الآن كتاب القرآن والاسلامية مع أن الامتحانات النصفية علي الأبواب. مشاكل صحية ناجمة عن ازدحام خانق، أضاف محمد: «مدراء المناطق يقومون بزيارة المدارس النموذجية، لماذا مدراء المناطق يقومون مثل تلك المدارس ويتجاهلون مدارس محتاجة للإهتمام كمدرستنا.

وكيل المدرسة قال لـ«النداء» ان مالك العمارة وعد بتركيب الزجاج والابواب في الفترة القادمة.

اشتكى معظم المدرسين والطلاب في المدرسة من اصابتهم بأعراض البرد والنزلات الشعبية نتيجة الغبار والبرد في المدرسة، فالارضية لم تكتمل بعد ولا توجد فراشة حتى تقوم بأمور النظافة.

راجح عبدالرقيب ضم يديه إلى صدره حتى يدفئها وقال لـ«النداء» نريد زجاجاً للنوافذ وباب وكراسي حتى نستطيع الاستمرار في الدراسة ووالدي اشتري هذا الكوت بعد جهد كبير».

مدرس آخر للصف الثالث اتفق مع زملائه في معاناة المدرسة واشتكى ايضاً من البيئة المحبطة التي سببت له الصراع المتواصل وتساءل: «كيف سأعطي في ظل هذا الوضع!»، واضاف: «لديَّ 7 طلاب يجلسون في الدرج الواحد المخصص لثلاث طلاب كيف بخمس طلاب في طاولة واحدة. انا اعمل فقط حتى أسقط واجب وأرضي ضميري».

كان هذا حال الطابق الاول والذي يعتبر أفضل حالاً من الطابق الارضي، الذي تنعدم فيه الاضاءة اذا غابت الشمس. ناهيك عن ضيق السلالم، الامر الذي يؤدي إلى إصابة الطلاب اثناء الراحة او عند الدخول إلى الفصل، مدرس الرياضيات للفصل الخامس قال انهم ينتظرون دائماً في الصباح من خمس دقائق إلى ربع ساعة حتى يدخل الضوء والشمس لإنارة الفصل الدراسي، ناهيك عن الاتربة التي تدخل إلى الفصل اثناء عبور السيارات، إلى جانب المشكلة الدائمة: ازدحام الطلاب؛ فعدد الطلاب في الصف الواحد 90 طالباً، حسب قوله وهو الأمر الذي ادى إلى عدم استطاعته متابعة طلابه حتى الكتابة بالألوان على السبورة.

مدرس آخر اشتكى من حالته الصحية التي اوصلتها اليها البيئة المحيطة وحتى المرتب الذي يتقاضاه لا يفي بمتطلبات العلاج، واضاف نسبة الغياب بين الطلاب كبيرة هي ايضاً نتيجة البيئة المحيط.

في وسط هذا التذمر والشكوى وجدنا من ارادت تأخذ بيد الطلاب وسد عجز قد حصل. افراح علي محمد، تطوعت لتدريس الصف الخامس والرابع اشتكت لـ«النداء» من الزحام الشديد فهي لا تستطيع ان تضبط الفصل أثناء الحصة.

معلمة أخرى (سوسن علي صالح) هي ايضاً متطوعة وبدون مقابل مربية للصف الرابع اشتكت من ضيق الفصل وازدحامه الامر الذي يخلق العديد من المشاكل التعليمية كعدم المتابعة للطلاب والاهتمام بهم.

الطلاب ايضاً يشكون من الوضع برغم انهم يرونه الافضل من المبنى الأول أحد الطلاب في الصف الرابع وقف على الطاولة التي لاصقت السبورة لضبط الفصل قال لـ«النداء»: «أقف هنا لأضبط الفصل حتى عودة المدرس لانني لا استطيع ان ارى الطلاب حتى آخر الصف. احدهم صرخ من آخر الفصل وقال نريد فصلا اوسع ونريد كهرباء وماء وكتب وزجاج يحمينا من البرد.

خالدة الصريمة موجهة في تلك المنطقة قالت لـ«النداء» رفعنا العديد من التقارير عن المبنى القديم والذي كان أردأ من هذا وكل ما توصلنا اليه هو نقلهم إلى هذه العمارة برغم عدم اكتمالها، ورفعنا ايضا تقريراً عن وضع هذا المبنى، ولكن لا حياة لمن تنادي. وأضافت: «منذ تأسست المدرسة وحتى الآن لم يتم حدوث اي تطوير، وتساءلت كم جيل خرج من هذه المدرسة، وكيف سيكون!

مدير المدرسة قال لـ«النداء» انهم تواصلوا مع المسؤولين والجهات ذات العلاقة وان المشكلة القائمة في الارض المحجوزة لبناء المدرسة، ان كل ما تواصلوا اليها مع مديرة المنطقة التعليمية، سلمى المصعبي، التي تفاعلت مع المشكلة وتم نقلهم إلى هذا المبنى وتم اعتماد الايجار من مدير مكتب التربية محمد الفضلي، الذي وجهت له سؤالا: متى سينتهي هذا؟! الوضع فأجابني: «عندما يأتي فرج الله».

لجنة التربية والتعليم بمجلس النواب:

عدم وجود مدارس مستقلة للفتيات ونقص الكادر النسوي سبب رئيسي في نقص التحاق الفتاة بالتعليم

رفعت لجنة التربية والتعليم بمجلس النواب تقريرها إلى المجلس حول زيارتها إلى محافظة صنعاء في ابريل 2006، أوصت فيه اللجنة بضرورة تنفيذ التوصيات السابقة التي أقرها المجلس والتزمت بها الحكومة وسرعة اعتماد بدل سكن المعلمين في المناطق الصعبة والنائية بنسبة تصل إلى 100٪ من الراتب، كما طالبوا باعادة النظر في قانون محو الامية وتعليم الكبار والعمل على التخفيف من منابع الامية باستيعاب الاطفال ممن هم في سن التعليم كما ارفقت اللجنة صورة من التوصيات السابقة التي أقرتها اللجنة ذكرت فيها أهم المشكلات المتعلقة بالعملية التعليمية المتمثلة بالمباني المدرسية وتجهيزاتها من حيث رداءة المرافق وحاجتها إلى الترميم ووجود مدارس تحوي على فصول خفية ومدارس عبارة عن عشش غير صالحة للعملية التعليمية، اضافة إلى حاجة المدارس إلى معامل في العديد من مديريات العاصمة وحاجة الصفوف الاولية إلى وسائل تعليمية سمعية وبصرية ولوحات. وتطرقوا إلى النقص الحاد في الاثاث والكراسي والادارات المدرسية والطلاب خاصة في مديريات همدان، الحيمة الداخلية وبلاد الروس، وسنحان، وتأخر وصول الكتاب المدرسي عن موعده خصوصاً كتب: اللغة العربية والانجليزية والقرآن الكريم، والرياضيات والفيزياء والنقص الحاد في دليل المعلم في عديد من المديريات. واشار إلى المشكلات المتعلقة بالمعلم والتي تكمن في العجز في معلمي المواد العلمية وخصوصاً اللغة الانجليزية والقرآن وعلومه بسبب ضآلة الدرجات المعتمدة وتحدث عن نقص تأهيل وتدريب المعلمين وعدم إعطائهم الفرصة الكافية لذلك كما ان عدم وجود المدارس المستقلة للفتيات من اهم المشكلات القائمة التي عملت على نقص عدد الملتحقات بالتعليم إضافة إلى قلة الكادر النسوي الذي تسبب في عدم تحفيز أولياء الأمور للسماح لبناتهم لمواصلة الدراسة، وضعف النفقات التشغيلية لمكتب التربية في الامانة وفروعه.

أوضحت اللجنة أنها توصلت إلى مجموعة من النقاط عقب إنهاء زيارتها الميدانية والتقائها بالمختصين في مكتب التربية، حيث اشار المختصون إلى أن التراكمات التي تواجه مكتب التربية من خلال عدم اعتماد الدرجات الوظيفية المطلوبة ونقل معلمي المحافظة إلى محافظات اخرى وفيما يتعلق بالنقص في الكتب الدراسية اوضحوا ان ذلك يعود إلى تأخر وصولها من الوزارة إلى المحافظة وعدم وجود اعتماد لنقل الكتب وفيما يخص ترميم المدارس فقد اكد ان ذلك يرجع إلي مخصصات صندوق الترميم لا تفي بالحاجة، إضافة إلى ان الاعتمادات تصرف مستقبل المجالس المحلية وكما أوضح الوزير التربية والتعليم حول استفسارات اللجنة حول العجز الحاصل في عدد المعلمين وأوضح ان العجز سيظل قائماً حيث ان الدرجات الوظيفية في نقص كل عام، بل ان الوزارة تضع خطتها للتوظيف بعد اعتماد الميزانية وما تم اعتماده لا يلبي الاحتياج الفعلي عدد الدرجات الوظيفية المعتمدة للوزارة من (15074) عام 1998 إلى (4753) عام 2006 مع ان التعليم في توسع مستمر، وبالنسبة للكتب الدراسية اوضح ان السبب في تأخير تسليم الكتب هي ان الاعتمادات المطلوبة للطباعة غير كافية.

مدرسو إب يشكون استقطاع مبالغ مالية من مرتباتهم

■ إب - ابراهيم البعداني

شكا عدد من المدرسين في مدارس محافظة إب من استقطاع مبالغ مالية من رواتبهم دون وجه حق وهو ما وصفه المدرسون بالنهب المنظم، وخصومه متعمدة كونهم ملتزمين في أداء اعمالهم. وقالوا لـ«النداء» انه إذا حدث وان تغيبوا عن المدرسة، او تأخروا عن مواعيد الدوام الرسمي فإن إدارة المدرسة تقوم برفع اسمائهم إلى إدارة الرقابة والتفتيش لرفع أقساط عليهم، إلا انهم يتفاجأون عند استلامهم الرواتب في آخر الشهر بأن الاقساط التي تم رفعها بسبب الغياب او تأخرهم قد زادت عمَّا كان قد رفع بها بعلمهم وهو ما أعتبروه خرقا للقانون واللوائح المالية، وتعدياً على مستحقاتهم المالية. في حين وجه عدد من المعلمين التابعين لمدرسة النهضة بمديرية بعدان بشكوى إلى مكتب التربية والتعليم بالمحافظة يشكون فيها من ظلم إدارة المدرسة.

أحد المدرسين (رشاد حسين سيف) قال لـ«النداء» انه تفاجأ بخصم اربعة عشر قسطاً في شهر اكتوبر الماضي بينما الذي رُفع هو خصم اربعة ايام.

واشار محمد منصور حسن إلى أنه هو الآخر تفاجأ بخصم اثنى عشر قسطاً بينما الخصم كان على أساس اربعة اقساط.

يُذكر ان هناك عدداً من سماسرة التربية والتعليم يعملون على تعمد خصم الاقساط على بعض المدرسين من مدارس مختلفة في المحافظة دون وجه حق. وقد تصل مبالغ الخصميات إلى اكثر من ستة ملايين ريال شهرياً، لا تورد إلى خزينة التربية والتعليم انما يتقاسمها من لهم مصلحة بذلك.

وذكرت مصادر أخرى لـ«النداء» ان هناك مئات من المدرسين المنقطعين عن العمل يستلمون رواتبهم كاملة نهاية كل شهر دون ان يتم متابعتهم ومحاسبتهم، بينما يتم التركيز على العاملين في الميدان ومضايقتهم.

بسبب مشكلات الاستنهاج

ارتفاع نسبة الرسوب بين طلاب قسم الهندسة المعمارية في جامعة عدن

■ عدن - «النداء» خاص:

علمت «النداء» من مصادر مطلعة أن نسبة الرسوب بين صفوف طلاب وطالبات قسم الهندسة المعمارية في كلية الهندسة بجامعة عدن قد ارتفعت خلال العامين الأخيرين بسبب مشكلات الاستنهاج وهي عبارة عن مقررات دراسية علمية لا تجري عليها امتحانات او اختبارات اعتيادية وانما تقدم كمشاريع علمية وفي حالة رسوب الطالب بها لاتتاح له الفرصة في اعادة المشروع في الفصل ذاته وعند جمع المقررات التي اجتازها الطالب يتم احتساب مادة الاستنهاج كقمر نظري!!

واكدت المصادر ان عدداً من طلاب القسم، بكافة مستوياتهم، وجهوا رسالة استغاثة إلى عميد كلية الهندسة بجامعة عدن احاطوه فيها بحجم المشكلة التي وصفوها بالكارثة، موضحين ان عملية الخلط بين المواد العلمية التطبيقية والمواد النظرية بعد الدور الثاني انعكست على مؤشرات نجاح الطالب في المستوى الدراسي، وتسببت في إعادة العديد من الطلاب للسنة الدراسة وعدم تخرجهم في العام المفترض تخرجهم فيه، وأن استمرار المعاناة مع هذه المشكلة ترتب عليه حدوث ازمات نفسية انعكست سلباً على الجوانب الابداعية.

ورفع الطلاب مقترحاتهم إلى عميد الكلية لمناقشتها والخروج بمعالجات مناسبة لمشكلة الاستنهاج، في الوقت الذي يعانون فيه من عدم تفه الادارة للاعذار الشرعية في حالات الغياب بسبب المرض. والتعامل معها باستهتار من قبل الجهات ذات العلاقة ولا يزالون حتى لحظة كتابة الخبر في انتظار الحلول المناسبة لحماية مستقبلهم الاكاديمي وعدم تعطيل مسيرتهم العلمية.

كما افاد «النداء» عدد من طلاب قسم الهندسة المعمارية ان خلو المجلس الطلابي بعد تخرج الطلاب الذين كانوا يشكلون قيادته زاد من حجم المعاناة لعدم وجود الممثل الشرعي لهم في مجلس إدارة الكلية لمناقشة ما يواجهون من مشكلات دراسية واخرى تجهيزية تتمثل في ضعف امكانيات المكتبة والمختبر والمرسم التقليدي بالإضافة إلى الحالة السيئة التي وصلت اليها دورات المياه وقلة الكادر التدريسي إذ يتحمل بعض الاساتذة مسؤولية تدريس كافة المستويات ولعدد من المقررات في كل مستوى.

وكان عميد الكلية قد تفاعل مع قضية الطلاب المتظلمين بتشكيل لجنة من نائبة لشؤون الطلاب ومسجل الكلية ورئيس المجلس الطلابي المتخرج للنظر في المقترحات المرفوعة من قبلهم واتخاذ ما تراه مناسباً حيالها.

خريف الرياضية اليمنية في الآسياد الآسيوية

■ طلال سفيان

في حفل خرافي جسدته لوحة الإبداع القطرية في مراسم افتتاح دورة الألعاب الآسيوية، في استاد «حمد بن خليفة» في العاصمة القطرية «الدوحة» مطلع الشهر الجاري، والتي مثلتها عروض الوفود الرياضية للبلدان المشاركة في فعاليات منافسات أسياد آسيا، وذلك من خلال طوابير، طويلة لرياضيين يحملون لوحات ثقافية تمثل موروثات شعوبهم، في مشهد يضم اكثر من عشرة آلاف رياضي ورياضية يمثلون 45 دولة آسيوية، في عرض جمالي تبث وقائعه عبر أكثر من 250 محطة تلفزيونية على مستوى الكرة الأرضية، والتي لم يقطع أنفاسها سوى ذلك العرض الفقير والمتواضع والباهت الذي يمثله وفد الجمهورية اليمنية المكون من أربعة رياضيين وهم يلوحون بأعلام وطنهم بكل خجل على الرغم من وجود الرئيس اليمني علي عبدالله صالح الذي بدى في لقطة تلفزيونية مندهشاً مستاءً من هزالة وفد رياضيي اليمن الرباعي الممثل بلاعبي منتخب كرة الطاولة الذين غادروا اجواء الألعاب قبل الافتتاح بساعات إثر تجرعهم هزائم ثقيلة من نظرائهم اليابانيين والهنود والسيرلانكيين.

العقدة والمنشار

في واقعة غير مألوفة للشارع الرياضي اليمني، الذي تابع وقائع حفل افتتاح الأسياد في الدوحة، والمستوى البائس للعرض الرياضي اليمني والذي مثل تناقضاً صارخاً لصور سابقة اعتاد المتابع اليمني للشأن الرياضي من رسم مخيلة متوهجة للوفود اليمنية في دورات الألعاب الأولمبية القارية والعالمية، والتي كانت تمثل بعدد من الرياضيين الذين لا يتعدون عدد أصابع اليد الواحدة، معززين بصف طويل مكون من العديد من أعضاء الحكومة والنواب وضباط سلك الجهاز الأمني، من خلال المشاركات الرياضية اليمنية في هذه المحافل، بدءاً من أول حضور يمني جنوبي في الدورة الأولمبية التي احتضنتها العاصمة الروسية «موسكو» 1978م حتى دورة «سيدني» 2004.

الرصيف السادس

شهدت الدورة التاسعة في نيودلهي 1982، أول مشاركة رياضية لشطري اليمن في الألعاب الآسيوية، والتي مثلتها ألعاب، كرة القدم والطاولة، رجالاً ونساءً، والمصارعة وألعاب القوى، لتكتمل السلسلة، عبر الدورات الاخرى، بكرة السلة وألعاب الدفاع عن النفس والتي كللت إجمالي مشاركتها ببرونزية يتيمة في لعبة التايكواندو في دورة «بوسان» الأخيرة، التي أدخلت اسم اليمن في البواية الاخيرة للوحة الشرف التاريخية على مستوى القارة الصفراء، لتبقى آمال مبعثرة على إحراز مجد آخر قد يحمله أحد الرياضيين اليمنيين في لعبتي التايكواندو أو الكونغ فو «الووشو» بعد تساقط أوراق خريف القوى والجودو والكاراتيه والطاولة، الذين ذهبوا لتحطيم ارقامهم القياسية المحلية بمبلغ 30 مليون ريال يمني.

رفعة من العدم

أحمد زيد

وحدها الآمال عند بني البشر لا تنتهي، لكنها بالنسبة لنا مع السنيني، طبعاً، انتهت وانتهت تماماً..!

كم هو مسكين ذالكم (الأمين) إذ اجتمعت الشفقة والقلم فذبحاه وبسكين باردة جداً، فما أن يقرأ الواحد مفردات «مدرب كبير، حقق الانجازات، كفاءة تدريبية، مميز، قادر على فرض الانضباط» إن كل ذلكم المديح مقابل مستوى الكرة الهزيل جد جداً، لا تقابله إلا ملايين اللعنات على أي مدرب كان.

في العام 2003، إن لم تخني الذاكرة، جاءت المفاخرة بالمدرب الأمين، حيث كانت البداية من صنعاء عندما تأهل منتخبنا الوطني لكأس آسيا للناشئين بالامارات –المحطة قبل الأخيرة– للتمثيل العالمي، حتى أدارت المستديرة عقال مسؤولي الرياضة اليمنية، مع البدء كانت النظرة عابرة ولأنه المنتخب الوحيد تلك الفترة الذي سجل حضوراً، حتى التفتت الوزارة ومن ثم الاتحاد فالإعلام تجاه الناشئين، ومع حالة الضياع لبقية المنتخبات سمي بالأمل، بالتأكيد يحسب إعداده وتحضيره بالكامل للمدرب والخبير الألماني (سبتلر)، الرجل الذي سريعاً ما تنكرنا له وأقصيناه، ودونما أية محاسبة للمتسبب في تطفيش (سبتلر)، وأظنه «خالد الناظري»، وهذه تحسب على اتحاد تلك الفترة، كما يحسب على الاتحاد الحالي استقدام الناظري، مجدداً، وهو الذي عليه أكثر من علامة استفهام، بالتأكد هناك ايضاً اكثر من استفهام على نجاح منتخب الأمل –على غير العادة– وهو الذي كان غير قادر على الإيذاء، أو بشكل أوضح غير قادر على الانتصار، بل لم يكن حينها، مطالباً بذلك أمام الجميع، إذ شاركت اليمن أمام اقوى اسماء الكرة عالمياً، بالتالي كانت معنويات اللاعبين متزنة، فمن كان يتخيل، بأنه رسمياً سيوضع اسم اليمن على صفحات الصحف العالمية، امام البرازيل. وهذا باعتقادي ما ساعد على إنجاح المشاركة اليمنية بفنلندا، لذلك لعب منتخب الناشئين بنفسية في غاية الراحة، وبأعصاب باردة.

فاللعب مع الكبار مفخرة، وفي كل الحالات كانت النتائج مقبولة وبروح رياضية فإن كانت الخسارة بواحد أو عشرة لا لوم على أحد، بل كل التوقعات كانت محسوبة لليمن، لأنها قابلت فرقاً ذائعة الشهرة في عالم كرة القدم، كما لايخفى علينا بأن منتخب الأمل لعب على أمل الإحتكاك لا غير، لاحظوا «الاحتكاك». فيما كان لا يوجد أي أمل للفوز، ومع ذلك اعتبرناها طفرة من الصعب تكرارها، بدليل ان المنتخب الذي شارك في فنلندا، لم يواصل مشوار التألق، مع أنه نفس المنتخب الذي شارك مرة أخرى في كأس آسيا للشباب في ماليزيا، هو ذاته منتخب «الأمل» شارك باسم الشباب تحت قيادة الأمين، لعب مع منتخبات «العراق، تايلند، كوريا الجنوبية» نفس العناصر ونفس الجهاز الفني فشل في ماليزيا، عدنا نجر أذيال الندم، أو السحر الذي مارسناه بلصوصية تبخرت من رأس المدرب، الذي رفعه البعض إلي مستوى العالمية.. ما معناه بأن ما قدم من أداء أمام البرازيل، كان بدافع زيادة الحماس لما للبرازيل من ثقل، ولا شيء يحسب للمدرب (أمين)، والذي أعطي شرف البطل القومي، ولو دققنا في التفكير لوجدنا بأن قدرات اللاعبين كانت أكبر من قدرات المدرب، بل لوحسبنا نتائج فنلندا لاكتشفنا بأن الدوشة التي إفتعلناها كانت حصيلة نصف مباراة، ونقطة وحيدة فقط، نتيجة لخسارتين وتعادل.. أي أن ما كسبناه من سمعة بفنلندا خسرناه في تايلاند على يد السنيني أمين.

ولو عرجنا على ذكر «أن أمين مدرب كبير حقق لليمن مالم يحققه عرب ولا عجم» هل نسي الجميع هزيمة منتخب الشباب و8 أهداف وبقيادة «الأمين» في دولة قطر، وبالاشارة إلى إنجاز الناشئين والذي ما زال البعض حتى اليوم ينفخ بـ«السنيني» كما علينا أن لا ننسى بأن كل لاعبي المنتخب الوطني للناشئين السابق كانوا من نجوم الصف الأول في فرقهم. بالإضافة إلى «تجاوزات السن القانونية»، كما أننا نجحنا شكلياً وفشلنا فنياً.

عموماً.. منتخباتنا بحاجة إلى مدربين بفكر، لا إلى عقلية قائد عسكري يجيد النظام وفرض الانضباط، ولا يحب اللاعب الذي ينفرد بالأداء الفني. فالاتحاد ليس مؤسسة خيرية حتى يستوعب «أمين» على الرغم من فشله في مضمار التدريب.

وجدانيات

■ من المعلومات الممكن خروجها، هي إن الحالة المالية المعتمدة للرياضة من المالية، تقول بأن الميزانية المقررة لإتحاد الكرة تقلصت، حسب تأكيد مصادر وزارة المالية، وتشير «المصادر» بأن الموارد المالية سابقاً كانت تضخ وبشكل مريح، إبان رئاسة القاضي، والأحمر، فهل المقصود من ذلك إفشال رئيس اتحاد رياضي لا ينتمي إلى العاصمة؟ بقصد محاصرة عمل الاتحاد لتأكيد حالة الفشل، وإذا صح ذلك فمن نحاكم باسم الفشل الذي يطال كل الوطن..!!

■ إلى كل الاقلام، تحتاج الرياضة إلى التضحيات، كما يجب أن تمارس الأقلام الرياضية خطاباً نقدياً حقيقياً، كما لابد أن تمارس تخويفاً ايجابياً وبكل أمانة.

■ كل الفشل يقودنا إلى القول: إن الفساد السياسي يعكس نفسه على كافة مفاصل الحياة، بالتالي لا غرابة أن نسمع بأن هناك فساداً يمارس على الرياضة ما سيجعلنا نقول: أن أغلب من يتولون مقاليد الرياضة يمارسون فضح البلاد وباسم الوطنية..

■ عندما يتوفى الله الزعيم، ويموت الوزير، وكذلك يكون الموت على حراس الفساد، عندها سندرك كم كانت قلوبنا في حالة سكر دائم..!

البقاء لله

تعازينا الحارة وعظيم مواساتنا للاخ

أوسان فضل محسن العنشلي

واخوانه

وضاح، معين، د. ريدان، ذي يزن، وغمدان

بوفاة المغفور له بإذن الله تعالى والدهم

العميد الركن فضل العنشلي

مستشار وزير الداخلية

للفقيد الرحمة والمغفرة ولأهله وذويه الصبر والسلوان

«إنا لله وإنا إليه راجعون»

الأسيفون:

عقيد علي اسعد مسعد
مقدم بجاش الاغبري
وعد بجاش الاغبري
معاذ بجاش الاغبري
محمود مثنى الشعيبي
ماجد عبدالواسع سلام

عزاء ومواساة

خالص العزاء والمواساة للاستاذين العزيزين

هشام وتمام باشراحيل

بوفاة المغفور لها بإذن الله تعالى «والدتهما»

تغمدها الله بواسع الرحمة وأسكنها فسيح جناته

وألهم أهلها وذويها الصبر والسلوان

«إنا لله وإنا إليه راجعون»

الأسيفون:

د. سالم باحبيشي، عبدالباري طاهر، محسن العمودي، سامي غالب، وأسرة «النداء»

صبراً فكري

اصدق التعازي والمواساة

للزميل العزيز

فكري قاسم

بوفاة المغفور لها بإذن الله تعالى «جدته»

تغمدها الله بواسع الرحمة

وأسكنها فسيح الجنان

وألهم أهلها وذويها

الصبر والسلوان

«إنا لله وإنا إليه راجعون»

أسرة «النداء»

عزاء ومواساة

خالص العزاء والمواساة للسفير

عبدالعزيز الكميم

بوفاة المغفور لها بإذن الله تعالى «شقيقته»

تغمدها الله بواسع الرحمة

وأسكنها فسيح جناته

وألهم أهلها وذويها

الصبر والسلوان

«إنا لله وإنا إليه راجعون»

الأسيفون:

عبدالباري طاهر، محمد الغباري

فسحة

يموتون إذا أحبّوا

... كل يوم كان الغلام
يقف عند النافورة في المساء
حيث النافورة الصافية تتدفق
فيما هو يشحب ويشحب.

وذات مساء، تقدمت منه الأميرة
وإليه توجهت بكلام مفاجئ:
«اسمك، أريد أن أعرف
من أي بلاد أنت ومن أي قبلية!»

والغلام أجابها: «أما اسمي فهو
محمد، وأنا من بلاد اليمن
وقبيلتي هم بنو عذرة
الذين يموتون إذا أحبوّا!»

■ **هاينريش هاينه**
ترجمة: خالد المعالي

واجهة

غناء من أجل أطفال الشوارع

في الثامنة من مساء اليوم وعلى قاعة بيت الثقافة بصنعاء يعود صوت اللبنانية مي نصر للغناء بعد أن فعلتها مرة أولى على ذات المكان منتصف ابريل الماضي. تغني مي الليلة ولساعة زمنية من اجل أطفال الشوارع ودعماً لهم برعاية من أمين العاصمة.

العقاد في المصري

واليوم أيضا تقام بالمركز الثقافي المصري بصنعاء محاضرة لمناسبة مرور عام على رحيل المخرج السينمائي مصطفى العقاد. المحاضرة التي يلقيها مصطفى علي هويدي القائم بأعمال مكتب الاخوة العربي الليبي بصنعاء ستكون تحت عنوان «المعاناة العربية بين اسد الصحراء عمر المختار، و اسد السينما المخرج مصطفى العقاد».

تقام المحاضرة بقاعة شوقي ضيف بالمركز وفي تمام السابعة مساءً.

عناية جابر.. رهافة «الهايكو» ومزاج آخر للحب

حسين بن حمزة

● عناية جابر ● .. وغلاف ديوانها

بالرهافة وحدها، يستطيع شعر عناية جابر أن ينقل عدواه الفاتنة إلى القارئ، فكيف تكون الحال إذا أضفنا إلى هذه الرهافة، المكونات والدلالات الشديدة العذوبة لهذه الشعر الطالع من حساسية ذاتية خاصة تجمع، في آن واحد، بين ذكاء الجملة الشعرية وهشاشة ورقة النبرة التي كتبت بها.

في مجموعتها الشعرية السابعة "جميع أسبابنا" (دار شرقيات - القاهرة)، نتأكد أن الرهافة تركت أثراً من طعمها أو نكهتها في كل ما تحتويه القصيدة. لكن هذا رغم أهميته ليس سوى انطباع عام وأوّلي، سرعان ما يأخذ القارئ إلى أعماق متفاوتة تحت سطح الكلمات، وفي أحشائها. هنا سيجد أن الحبّ يستأثر بالبطولة شبه المطلقة على امتداد القصائد. الحب ولا شيء آخر تقريباً هو ما يُرى في تلك القصائد، وما يعيش ويتنفس فيها. لكن حب عناية جابر مكتوب بمزاج آخر، قادر على إخضاع المفردات والصور والاستعارات لتربية شعرية مختلفة. وهذا ما يجعل الحب، أي المعنى الشعري نفسه، جزءاً من طموح مستحق في الكتابة، وليس فقط موضوعاً للشعر.

كتابة عناية جابر تأخذ الحب والعزلة والذات والألم والحياة اليومية والأحاسيس العابرة إلى مناطق نائية وغريبة، حيث في مقدور هذه الكتابة أن ترتاح من التكرار والعواطف العامة. "مبتلة مثل كلب تحت المطر/ تعذبني سعادةٌ لا أفهمها".

بعبارة مثل هذه، "منحرفة" عن السياق العمومي، تحاول عناية جابر استدراج معنى الحب وجميع أسبابه إذا استعرنا عنوان المجموعة إلى كادر شعري مختلف ومفرط في خصوصيته ورهافته.

القصائد كلها مكتوبة بهذه النبرة التي تحاول عقد صداقة سرية وخاصة مع الكلمات. إنها نبرة تصادف القارئ حيثما قلّب صفحات المجموعة. "بجسد فاحش/ أتخلّع أمام الرجال الوحيدين/ والفاتنين/ وأنت/ في كل مرة ترتجف/ كما لو أفعل ذلك/ من أجلك". ثم يتحول هذا الإيحاء الظافر في الحب إلى هزيمة من نوع مختلف: "ضعفي الرائع/ أنامَني على باب بيتك/ ويصرّ حلمٌ/ تحت جفنيّ".

اللغة نفسها تتحول، وتغير جلدها وطبقة إيقاعها من مقطع إلى آخر. والمعنى الذي نجده مكتوباً بمواد الكثافة والإيجاز ("أبتهج لعشبةٍ/ تناضل في شقّ مغسلة")، سنصادفه مكتوباً بخفة اليومي، ونكهة ثرثرته واسترسالاته: "لم أخف شيئا/ لم أخدع أحداً/ أخبرتك فحسب/ وجهة نظري بالأمان/ بأشياء أحبها/ تبدو لك تافهة". في الحالتين يكون المعنى مكتنزا ولماحا، وتكون الصورة مروية بطريقة موارِبة. لا فرق إن كانت الكثافة أو الثرثرة هي التي تتسيد المعنى، فالقارئ في كل مرة يضع يده على قماشة المعنى المصنوعة من الرهافة.

لكن الحب ليس هدفاً موحداً ومستمراً تجهد القصائد في كتابته. إنه لا يحضر وحده. النبرة التي كتبت بها هذه القصائد لا ترعى في حقل واحد. الشعر يتحقق في الكتاب بصرف النظر عن موضوعاته. كما أنه من النافل القول بأن الحب نفسه لا يمثل "موضوعاً" في كتابة عناية جابر.

ثمة في هذا الشعر ميل إلى الاقتضاب والمحو، وإلى قول المعنى بأقل ما يمكن من الكلمات... وأكثر ما يمكن من الافتتان. لعل هذا الوصف يقرّب كتابة عناية جابر من مناخات شعر "الهايكو" الذي، لشدة اقتضابه، يبدو شعراً خالصاً بلا شوائب. تحت ضوء الهايكو وبجواره، تمكن قراءة مقاطع عدة من مجموعة عناية جابر هذه، كما هي الحال حين تقول: "لا يعنّف المطر النبيل/ تفاحةً على غصنها". أو: "البحر لا يبدو من هنا/ ولكنك تقول لي شيئاً/ يجعلني أتنهد".

أمي تحبني

أسامة الدناصوري*

كلما زرت امي في الاسكندرية، او في العزبة، لم تنس مرة ان تسالني عن شيئين، الاول:انت مش هاتريحني بقي يا اسامة واشوفك بتصلي؟ يا ابني أبوك محتاج حد يدعيله ف تربته. وانا لما اموت..مين هاديعيلي يا اسامه؟، وتذكرني بالحديث..ولد صالح يدعو له..وتتركني وتذهب، ابي كان شال يده من الموضوع، قبل موته بعدة سنوات، رغم انه هو الشيخ الازهري، والامام والخطيب، ومدرس الدين.ايضا كف كل من حولي: اخي، وعمي عبد الستار، ومن قبلهما جدي..الا امي: يا ابني هو انت عاوز تتعذب دنيا واخرة؟ انت اتعذبت كتير في حياتك يا حبيبي، عاوز تدخل النار؟ طب وعذاب القبر يا بني؟ انا بصلي يا ماما... بس مش بانتظام، وربنا عالم..هو قريب مني ومطلع على كل حاجة. قوللي يا اسامه..انت مؤمن بربنا وبالاسلام؟ ومؤمن ان فيه جنه ونار؟..انت ايه يا ابني قوللي؟ ايه يا مه اللي بتقوليه ده؟ يا خبر، طبعا مؤمن، ومؤمن جدا كمان. لم تصدقني يوما. فاجأتها يوم جمعة في احدي زياراتي للعزبة. قمت، وتوضات امامها بدون اي كلمة، وقلت لعلاء اخي: يا الله بينا.. انت مش هاتصلي الجمعة والا ايه؟

علاء وقتها كان هو الذي يخطب بالناس و يؤمهم.

ذهبت، وصليت وسلمت علي الناس، واحسست ببهجة قديمة..قرات الفاتحة، والتشهد ايضا..لم اكن اذكره جيدا.. ورفعت اصبعي السبابة عدة مرات وانا جالس لقراءة التشهد، كما كنا نفعل قديما.عندما عدت من الجامع، كانت سعيدة..لكنها لم تصدقني.

في اذان العصر ذهب علاء، وبقيت..لم تنظر لي حتى... وسافرت.

عندما زارتني هذه المرة تكلمت اولا عن الامر الثاني. انت مش هاتبطل السجاير بقي يا اسامة؟ انت مش وعدتني كذا مرة؟ انا كنت مبطل واللهي، ولسه راجع من يومين، باشرب تلات اربع سجاير في اليوم، يعني مبطل يا ماما. طيب.

كنت جالسا علي الكنبه كالعادة، ساندا ظهري الى المخدات، وفي يدي جريدة او كتاب، وهي جالسة علي نفس الكنبة في مواجهتي الكنبة على شكل حرف. فجاة..انكبت امي علي قدمي وقبلتها.

امي قبلت قدمي، اصابني الهلع.

يا بني يا حبيبي مش هاتصلي بقي وتطمني عليك قبل ما اموت..قصدها طبعا قبل ما تموت. هي خائفة حد الرعب من موتي قبلها، هي تتوقعه وتستعد له، لكنها لا تريدني ان اذهب الي الجحيم. قمت مسرعا. لكنني عدت فورا للجلوس. كنت مريضا، اعاني من الانيميا، ولا استطيع الحركة بدون دوخة وضربات قلب سريعة، اسمعها تدوي في راسي، وتخرج من اذني كدقات الطبول. لكنني قمت اخيرا، وذهبت، وتوضات وجئت، وفرشت السجادة امامها بالضبط ووقفت اصلي. كانت تنظر لي بعيون غائمة، وانا لا اقدر على الانحناء للركوع، ولا الجلوس على قدمي بين السجدتين.كنت سعيدا لانها كانت راضية. الان كنت اراها راضية..اكملت صلاتي جالسا تماما.

امي ليست قاسية،
امي تحبني..

* قاص وشاعر من مصر

وأخرى

حياة في الـ inbox (10)

لا تقاوم ولا تنظر وراءك أبداً. كأن قاطرة تشغل فراغ قلبك فلا يعود هناك مساحة شاغرة للتّذكر. تذهب في أمامك وبيدين فارغتين، خفيفاً، ولا تنظر وراءك أبداً. الوراء الذي مخزن ألم يكون وألبوم جراح. الوراء الذي كحوض أسيد ويسلخ روحك. الوراء الذي ككابوس ويؤذي راحة نومك. الوراء الذي كأصدقاء منتهيي الصلاحية ويأكلون لحمك. الوراء الذي كمسامير برؤوس حادة كما ينبغي وتفاخر بصلابتها. الوراء الذي كزيت محروق ويتنزه في شرايينك مزهواً ويغني. الوراء الذي كإبن عاق اعتاد السهر والجري خلف عربات نقل مياه والتي انقرضت من زمان وحلت مكانها عربات لنقل الموتى إلى فنادق خمسة نجوم تبيع مشروبات مهربة. الوراء الذي كخوف الرشيد كان من تعاظم نفوذ البرامكة ومنافستهم له في الجاه والأبهة ما دفعه لأن يروي: «إن البرامكة نهبوا مالي وذهبوا بخزائني». الوراء الذي كسخرية زياد عاصي الرحباني من فؤاد السنيورة ومن ربطة عنقه وذلك في مقاله الاسبوعي بصحيفة «الاخبار» اللبنانية التابعة لجوزيف سماحة، القومي سابقاً، وبين كفي «نصر إلهي» يقيم الآن. الوراء الذي كبرقيات عاجلة وتمر على شريط أسفل الشاشة دائماً بلا توقف وبلا احترام لتقاليد الليل والنهار وما بينهما من فروق.

لا تقاوم إذن، ولا تنظر وراءك. في الحياة الخفيفة كغيمة. الحياة التي بلا غرفة نوم معمولة لشخصين التقيا صدفة ولا يحملان الكثير من المودة لبعضهما. الحياة التي بلا زوجة زاعقة في أذنيك على طول. الحياة التي بلا أطفال مهمتهم الوحيدة كسر ظهرك وبقاءك عارياً بلا جدار. الحياة التي ترقص على سهوها الدائم وغفرانها حيال ضربات طائشة تأتيك وأنت غافل عنها. الحياة التي كمقال عباس بيضون الاسبوعي في ملحق «السفير» الثقافي. الحياة التي كموقع «جهة الشعر» الالكتروني وقاسم حداد. الحياة التي كبليغ حمدي في «كل ليلة وكل يوم». الحياة التي كمحمد عبدالمطلب في «ياحاسدين الناس». الحياة التي كمحمد سعد عبدالله. الحياة التي كسعاد حسني في «خلي بالك من زوزو». الحياة التي كأحمد ماهر صديقك في «الثوري» وصغيره الراغب في تعلم اللغة الفرنسية بخمسة أيام ومن غير معلم. الحياة التي كتوم هانكس في «فورست غامب». الحياة التي كممدوح عبدالعليم في «ليالي الحلمية». الحياة التي كغانية نيكوس كازنتزاكي في «تقرير إلى غريكو». الحياة التي كحسين كريش محرر الجريمة في صحف قوى الامن والداخلية.

لا تقاوم ولا تنظر وراءك أبداً. نعم، فهمتُ هذا تماماً. لكن وعلى كل: لماذا لا ترتدي ملابسك وتعود إلى العالم كما طلب الالماني هاينريش هاينه؟ لماذا تفعل بنفسك ما تفعل. ما تقوم به هاذياً، وتحسبه نجاة. تراقب عمرك الذي يغادر خلسة، يمر بين الشقوق.. ولا تلتفت!!

■ **جمال جبران**

السيادة والسلطة

عن مركز دراسات الوحدة العربية صدر حديثاً كتاب «السيادة والسلطة –الآفاق الوطنية والحدود العالمية» وينتمي لسلسلة كتب المستقبل العربي.

والكتاب الذي شارك فيه عدد من المؤلفين العرب تلتقي نصوصه على مساحة واسعة من الموضوعات المتصلة بقضايا راهنة تشكل اليوم محوراً للحراك السياسي والاجتماعي الذي يتجه نحو صياغة اسس التعاقد الاجتماعي وطريقة الحكم وآليات المشاركة في الادارة واتخاذ القرار.

في التعريف بالقرآن

للمفكر محمد عابد الجابري صدر حديثاً الجزء الأول من مشروع كبير بعنوان «مدخل الى القرآن الكريم». الجزء الاول منه «في التعريف بالقران». يواصل الجابري فيه مسيرته في البحث والتدقيق والتعميق وإعادة طرح الاسئلة القديمة بمنهجية جديدة، وفتح الآفاق أمام اسئلة اضافية. صدر الكتاب عن مركز دراسات الوحدة العربية وفي 456 صفحة من القطع الكبير.

من الاحتلال إلى التحرير

وعن ذات المركز صدر مؤخراً كتاب «العراق من الاحتلال إلى التحرير» طبعة موسعة من مستقبل العراق» وكتبه المفكر خير الدين حسيب وفيه يشدد على موقفه السابق المرصود في كتابه «مستقبل العراق: الاحتلال –المقاومة– التحرير والديمقراطية» من أن المقاومة ستتمكن من إخراج المحتل وأن مستقبل العراق ستقرره المقاومة بصورة أساسية.

جميع أسبابنا*

عناية جابر**

الألم، ويتألمُ ثانية

يدكَ تذهبُ إلى الغابة
وترى من النافذة.

لوّحْ لي
لا طوفَ عائماً إلاّ زهرتك
لا شيء سوى الألم القديم
ويتألمُ ثانية.

الحب الذي عينٌ وعتمة.
فرشٌ رمل
عالقٌ بعمّاه.

هات الشيءَ العالي
إنني برداءة
هات الشيء لا يسقط.

لسبب يعرفه كلانا
أُوضّبُ حقائبي وأشقعُها
على سطح سيارتك
لئن أشقعها هكذا
عالية عالية
فلأنه نفادُ الصبر
والصداعُ النصفي
ولأنك في قيادتك على مهلٍ
تخفي أموراً
هائلة.

ألازمُ سريري
في الحرارة المصعّدةِ من الفقد

أنت تكون ألطفَ قليلاً
وسوف تقودُ سيارتك
وعلى سطحها حقائبي
من دون أن تفسدَ الأمر
أو تقوّضَ
المغامرة.

في ما يتجاوزُ هذا السقف،
كل الأمور عالقة
ومن الصعب الجزمُ
أكانت ألعابُ الربّ
مهارةً أم خفة؟

ننغمسُ في ارتفاع المشهد
وفي الظنون الشجاعة
يكون رائعاً أيضاً
أن تعبّر لي عن أسفك
لديك كل الوقت
في اتساع الرحلة
وزمنها الخرافي.

لعبور هيّن
فَكّرْ في كورس كبير
وصوت ضخم
يتربعُ في رأسك بوَقار
ويغني لأجلك
تحت غيوم سيئة
مرويّة تماماً.

نومٌ يبْردُ في الأغطية

ولكن ألا يسأل عنيّ أحدٌ؟
ألا يسأل
أحدٌ؟

بعمقٍ أتنفسُ مثلَ طبخةِ أرزّ

رقصتي الإسبانيةُ القديمة
أنكفأت على وجهِها
والموسيقى
عاشت في الانتظار.

الليل.
كل شيء في الليل
النومُ القديم الذي يبردُ في
الأغطية

الإشراقُ الغُفْلُ
التنفس

الليلُ إلى الأبد
وكل ما يُثقل
مع ذلك غريبة،
مع ذلك سماء واحدة
ظلال صينية
تعدو تحتها

صوتُك في الليل
موجات نحاسية
قلق صغير
يقويّني

أنا ألمسُكَ الآن

ليس هذا «ممراً معتماً يصلح لتعلم الرقص»*
تعالَ
نذهبِ إلى الليل
تعالَ، يفرح قلبي،
وهي الغبطةُ تهدّل شاربيه.

تعالْ...
السماءُ الرشيقةُ فوقنا
دوائرها العاليةُ
الوقت المتناقص،
لحبٍ مديد.

الانحناء الخاشعُ والقبلةُ التي
في لحمك
القبلة التي فيك،
في رغبتك المرفوعة.

إجسادنا
من دون وزن.
أنا ألمسُكَ الآن
كأنما تصعد.

كان ذلك صقراً جارحاً
تَلفتُ رأيتهُ،
حتى نزل إلى جسدي.
جناحاي مضمومان جداً
بحيث لا يقدرُ أن يطير.

الارتفاع،
حبات المطر
أثقلته.

حين تغادر،
ليس الإحساس،
بل اليقين بأني خُدعت

يأسُ الروح والطوقُ القاسي
قرارك الجائر حين تُغادر
وتملكُه وحدك...

عيناكَ تبرقان،
ثم تقسوان
كأنْ لَمَسْتك.

عيناك الغريبتانِ تجعلان
قلبي
يتحدث عنهما.
الغيمةُ البعيدة كلبةٌ بيضاء
ترضعُ من أمها

السماءُ هادئةٌ هناك.
– إذا كان في حياتي رجال،
فلماذا لا يقبلني أحدهم–

ليست الغيمة إذن
ولا السماء.
القبلة ما جئت أبحث
بشأنها.
ترفع نظرَك عني
حتى لا أعودَ أعرفُ
أين يومِضُ البرق
إذ ترسله ثانية.

أتمدد قربك في الظلام
وينبت صمت كصيحان أوزّ

قميصك بدأ يجفُّ وملتصقٌ بي
هذا صدرُك الخشبيُّ تماماً.
وجهُك العليلُ، وتنفسُك.
عمّا قريب ترحل،
صدرك ووجهك وتنفسك
ويكون الوقت... فجراً.

عند غروب الشمس
هل نسقطُ في إيحاءات مجنونة
في إيماءات الدمى الميتة؟
أظنك كسرت قلبي والدمُ يتدفق منه.
إنه ينزف.. قلبي.. ذاك.

* عنوان ديوان لإيمان مرسال.

• إبراهيم الدسوقي

الرغوةُ الآن،
وتبلّل يدي.

تأتي،
وكلما خفيفاً ترتعش البتلة،
تتمايل كوردة سرخس.
تمسك بيدي،
كفّكَ التي تنفثُ الضباب.
الحنانُ المسترخي كثيفٌ بلا أمل.

لك أيضاً،
وماهرة في رشق الحجارة إلى البيوت
المستحيلة.
الصباحُ سلاحي القوي
حتى تعلمتُ كيف أشقه،
ومن فرطه
الخمرةُ قوية.

تأتي خفيفاً

بوثبة عمياء
أخوض جسدك
حتى قمة رأسي

شَفَتُك مُبقعةٌ.
أنهدُّ عليها مربوطةً بشيء،
بلذة مجهولة في فم مجهولٍ
لا يسكنُ الأرض.

كان ذلك حلماً وابتعد.
أذكر أنني كنتُ أغسلُ جسدَك.

كلُّ كلمة موجة
عندما لا تتلوها ماذا
أفعلُ بالبحر
بالباخرة الضائعة ترعى
في الماء؟

الأفقِ،
ويأكلُ نفسه.
السفينةُ تقف عند
نافذتي.
الموسيقى تتوترُ،
إنها تتسلل بخفة
وفي يدها حقيبة.

أعرفُ أنك تأتي مسحوراً
بالمدن
حتى، أجدك في إحداها
عطر شجرة أخيرة
يدعوني للغناء.

لم أكن من بين من
أحببت.
الذي لم تعرفني،
ويداكَ لي بلا شفقة.

كم مرّة أخرجُ إليك في
رائحة الإغماء،
ريق الصباح والهواءَ
المتروك.
أخرجُ،
لا بجسدي
بل ببهجة الكلمات البلا
أثر

لتأت.
بما أن الوقت.

لتأتِ مهيباً، كهذا البحر

الماء على هديره
جامحاً بما فاتنا.
لا بد أنك
أتيت.

حين لا أكون قويةً

لا يعنْف المطرُ النبيلُ
تفاحةً على غصنها.
إنّك على حق تماماً
كجدار قديم لا يبتكر أوضاعاً
ولا يُجرّب الأشياء.

نتبادلُ الحبَّ
بكياسةِ البريدِ وهمتهِ.

رسالةٌ حقيقيةٌ لن تصل
ذلك أن أحداً لن يرسلها.

مفاتيحُ البيانو
تلمعُ تحت الضوء.
السعادةُ التي تمنحها
ميدالية قديمة.

في ساعة متأخرة من الليل
حين لا أكون قوية:
افتحي النافذة.
قالها برقة.
–إنه فاتن.
– إنّه فاتن.

لستُ الفتاةَ التي تفتحُ النوافذ
هل تفهم قصدي؟

ولكنّه
ليلٌ جميل
ولكنه
ليس يُنسى.

إذ أنت فعلت هذا
لماذا لا أفعلهُ؟
لا أجيءُ في الموعد
وأنسى أن أعتذر..
أمورٌ كهذه تحصل.

حياة مربوطة بخيط

أشيخ أمام كأسٍ لا تكفي أبداً
أمام نافذة
مُشرَعة لكي أراكَ
تغادر.

حين أبلغ ماءَك
ينقصف جسمي.
لو كانت الساعات
لحظةً وحيدة!

ألمُ الرعشة،
بسيف طويل
يخترقني.

الفمُ على زجاج بارد،
كما يفعل المكلوم
والمعتوه،
هكذا أنظر.
بخارُ نفس مريض،
وللحياة في الخارج
غابتها المظلمة.

لقد رأيتُك بحراً غاضباً
لم يسمعه أحدٌ
يتحدّث
عنّي.

إلى الخلف،
تسقط حياتي المربوطةُ بخيط
–ليس في اللحظة من شيء
رحيم–
ثم إنه غيابُك
الجلدُ الميت على القلب

ليتني الآن في حضنك وحبيبتُك
كما الشجرة شجرة
والقمرُ قمر

إنني الآن في الحماقة.

قصائد من ديوان صدر حديثاً وبذات العنوان عن دار شرقيات – القاهرة.

** شاعرة وصحافية لبنانية.

alnedaa_yemen@yahoo.com

الندى

اسبوعية.. سياسية.. عامة

الاربعاء 22 ذي القعدة 1427هـ الموافق 13 ديسمبر 2006 العدد (83) Wed. 22/11/1427 - 13 Dec. 2006 No. (83)

عنوان الندى على شبكة الانترنت
www.alnedaa.net

تنويه واعتذار:

جراء خطأ فني تكرر عنوان سابق لمقال الزميل محمد الغباري، المنشور في العدد الماضي. وعليه نعتذر للزميل القدير وللقراء.

الصمت المريب

محمد الغباري
malghobari@yahoo.com

بيانا إدانة وأسف صدرا عن نقابة الصحفيين إزاء الحكم الصادر بحق الزميل كمال العلفي رئيس تحرير صحيفة «الرأي العام»، ومنع الزميل عبدالكريم الخيواني من السفر واعتقاله.. وقد انتهت القضية عند هذا الحد.

منذ اسبوعين والأول مختفٍ عن الانظار لأنه ملاحق بأمر إلقاء قبض قهري بهدف ايداعه السجن لتنفيذ الحكم الذي اصدره القاضي حسان الاكوع، الشهير بقساوة احكامة على الصحفيين، وبعد ان تولت نيابة الصحافة إغلاق مكاتب الرأي العام بالشمع الاحمر، ومع ذلك فليس هناك ما يتوجب على النقابة، التي انشغل رئيسها بالسفريات ومجلسها باللامبالاة، عمله لوقف هذه المطاردة والسعي لتوفير بيئة آمنة للصحفيين، ولم يبق من خيار امام العزيز كمال إلا الرضا بما احبه يوسف عليه السلام.

المؤلم في هذا الصمت المخيف لقيادة نقابة الصحفيين وانعدام الفعل هو أن الصحافة اليوم تواجه حملة شبه ممنهجة بدأت بحوادث الاختطافات والضرب والمحاكمات وامتدت إلى قضية الرسوم الدانماركية المسيئة؛ حيث سارع النقيب السابق إلى إدانة بعض الزملاء وتجريمهم، ثم قامت وزارة الاعلام بإغلاق الصحف الثلاث، قبل ان يعمَّد هذا النهج بحكم قضائي بسجن العلفي وتغريم الزميل محمد الاسعدي، رئيس تحرير صحيفة «يمن أوبزرفر» نصف مليون ريال، وما زال الزميل الثالث أكرم صبرة ينتظر ما ستقره محكمة جنوب شرق العاصمة.

وسط هذا الكم من الفجائع والانتهاكات بدا ان النقابة مسلوبة الإرادة، حائرة فيما تفعله، حتى أن شكوى الصحفيين في مؤسسة الجمهورية اصبحت مشكلة عصية على الحل او التعامل معها حتى بمنطق المسؤولية الموكلة للنقابة في الدفاع عن حقوق منتسبيها؛ ولهذا جاء الموقف باهتاً وحصيفاً أكثر مما ينبغي.

عندما أيدنا مجيء الزميل نصر طه إلى موقع نقيب الصحافيين كنا نراهن على خلق علاقة موضوعية مع السلطة التي تحاكم الناس بسبب انتماءاتهم لا على ما يصدر عنهم، لكن ما نراه يظهر وكأنه اريد ان نجعل من النقابة مركز تحكيم ومصالحة بين منتسبيها ومنتهكي حقوقهم.

حين قرر الزميل خالد سلمان اختيار قسوة اللجوء سارع نقيبنا المبجل لإدانته وتجريمه استناداً إلى موقعه، ولم يجرؤ أحد من اعضاء المجلس على مساءلته او سؤاله عمن أعطاه هذا الحق!

أدرك جيداً أن خالداً اتخذ القرار الأصعب والأشجع، وان النقيب لا يعرف معنى المطاردة وفقدان الأمن ولم يسبق له أن جُرجر في المحاكم أو هدد بالتصفية، كما أنه لم يجرب أن يقضي ليله ساهراً بجانب صغيره. وهو لا يمتلك ما يمكنه من نقله إلى مستشفى أو شراء الدواء، لكن ما لا أعرفه هو سر هذا الاستلاب الحاصل لزملاء راهنًا، وما زلنا، على مواقفهم وصلابتهم وإخلاصهم لمهنتهم وشركائهم في المطاردة.

جائزة جبران تويني لنادية السقاف

تسلمت الزميلة نادية السقاف، رئيس تحرير صحيفة «يمن تايمز»، الأحد الفائت في بيروت جائزة جبران تويني الدولية الأولى 2006. وتم الاعلان عن فوز السقاف بالجائزة خلال مؤتمر «الصحافة تحت الحصار» الذي اقيم في بيروت بمناسبة الذكرى الاولى لاغتيال النائب والصحفي جبران تويني رئيس التحرير السابق لجريدة «النهار» اللبنانية.

وفي حوار معها نشره موقع «سبتمبر نت» قالت نادية السقاف، تعليقاً على فوزها بالجائزة ان جبران تويني كان يحمل نفس الرسالة التي تحملها صحيفة «يمن تايمز» ووالدها الراحل الدكتور عبدالعزيز السقاف، ولقد تم وضع مسابقة لاختيار الاعلاميين والجهات الاعلامية التي تحمل نفس تلك الرسالة والمتلخصة في ضرورة الحفاظ على الحق والمصداقية والثبات على المبادئ المدافعة عن حرية الرأي والقول.

جديد إصدارات مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان HRITC

واقع المنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان وأثره على الشراكة في اليمن

عن مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان HRITC صدر مؤخرا كتاب "واقع المنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان وأثره على الشراكة في اليمن" للدكتور محمد احمد المخلافي والدكتور عبدالباقي شمسان.

الكتاب يقع في 208 صفحة من الحجم الصغير ويتكون من جزئيين، الجزء الأول يركز فيه الدكتور محمد المخلافي عن المركز القانوني للمنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان وأثره على الشراكة في اليمن. ويتناول فيه شرعيه الوجود والنشاط ومعايير حرية التنظيم ومعايير حرية الرأي والتعبير والحق في الدفاع، فيما يتناول في الفصل الثاني منه ضمانات القانون الخاص للمركز المستقل وشروط الانتقال والشراكة.

ويتناول الجزء الثاني المنظمات غير الحكومية اليمنية العاملة في مجال حقوق الإنسان "دراسة ميدانيه مقارنه 2000-2004" للدكتور عبدالباقي شمسان حول المنظمات غير الحكومية اليمنية العاملة في مجال حقوق الإنسان. وهي أول دراسة ميدانيه حديثة عن واقع المنظمات غير الحكومية اليمنية العاملة في مجال حقوق الإنسان وتحديات النشأة والنشاط اليومي من قضايا البنى التحتيه وقدرات المؤسسات والعلاقات داخل هذه المنظمات وآفاق تعاونها كمؤسسات شريكه وفاعله، وصورتي السلطة والمنظمات لدى كل منها وكيفية تجسير الفجوة بينهما إضافة إلى تصنيفهم حسب المجال.

الجدير بالذكر أن هذا الكتاب يأتي ضمن سلسله إصدارات مركز المعلومات ويعد هذا الإصدار الحادي والعشرين ضمن سلسلة الكتب.

نافذة

منصور هائل
mansoorhael@yahoo.com

زعماء اللادولة

كل مرة يحرضني الكاتب المتألق، فالح عبدالجبار، على وخز أصابع ذهني وذاكرتي بملامسة الشوك الطالع من تغضنات الحالة اليمنية. ويدميني فيما يكتب حتى عندما يتعرض بالذكر لاسم اليمن، بل وعندما تكون الطوائف والعشائر والقبائل والمذاهب والملل في العراق أو لبنان هي عناوين موضوعاته وحقول حراثته.

وعلى قدر ما يلفتني هذا الكاتب والمفكر المتجدد بإلماحاته البرقية الخاطفة والمباشرة إلى اليمن، فإنه يشدني أكثر عندما لا يصرح باسمها، وكأنه يتمتع عن بعد بسماع انفاسي اللاهثة والمتقطعة في حومة استجلاء صورة الحالة اليمنية، التي طالما وجدتها مبثوثة في ثنايا ومجرى كتابته من أول همسة وإلى آخر نفس، ومن الهمزة إلى الياء.

وفي مساء الأحد الماضي غمرني مطر الاسئلة والذكريات بعد ان فرغت من قراءة ما كتب فالح عبدالجبار بملف تيارات بصحيفة «الحياة» فهو لم يذكر اليمن بغير إشارة لرئيس جمهورية «افرغ خزائن البنك المركزي»، بقدر ما تحدث عن الفساد والتناحر في العراق ولبنان وفلسطين، وعن انهيار «الدولة القديمة» التي نشأت عقب الاستقلالات من الاستعمار، وعن التمرغ في فترة انتقالية لحين نشوء الدولة الجديدة هنا وهناك.

نعم لم يذكر اليمن، ولكنه كان يقصد اليمن في جل ما قال.

وعلى سبيل المثال تطرق لأبرز صفات زعماء، أو زعيم اللادولة هذه وحددها بالتالي:

اولا: ان المال العام والخاص لدى هذا الزعيم متداخلان: «الجيب واحد» كما يقول الكرماء. وما أن ينخلع هذا عن كرسيه حتى «يشفط الخزينة المركزية».

ثانياً: يتميز هذا الزعيم بكره مؤسسات الدولة، حتى لو كان قائدها. «فثمة دوماً رغبة في اقتطاع جزء من مؤسسة لانشاء امتداد شخصي للزعيم. مليشياً، أو جهاز امن خاص، وغالباً ما يزج الزعيم نجله في هذه الصروح الهادمة للدولة».

ثالثاً: يتميز هذا الزعيم بشغف لا يشبع من سحق العظام «وشن الحروب، ولانكاد نجد زعيماً يخفف من غلواء الحماسة الخطابية. وعلى رغم اننا افشل أمم الارض في تنظيم العنف (الجيوش، الحروب) فإن الزعماء الأكثر حديثاً عن النصر القريب أو البعيد، الأكثر شغفاً باقتناء الاسلحة.

رابعاً: أن هذا الزعيم يزدري بالقواعد القانونية، دستورية، أو سواها؛ «فالزعيم هو زعيم، ليس لأنه مفوض، بل لأنه يمثل اقانيم جرداء مثل التحرير، الوطنية، الامة، الثورة».

والمحنة ان العزيز، فالح عبدالجبار، قد نكش فيما كتب وكر دبابير الذكريات وذلك ما سوف لن نأتي إليه في العدد القادم.

عمى أديان لا ألوان!!

حسن عبدالوارث
wareth26@hotmail.com

■ في أواخر العام 2002م وجّه الرئيس الأميركي جورج دبليو بوش خطاباً إلى أمة الإسلام، في العالم عموماً وداخل الولايات المتحدة بالذات، بمناسبة عيد الفطر المبارك، وذلك خلال زيارته للمركز الإسلامي في واشنطن.

يومها، اعتقدنا أن الإدارة الأميركية قد أدركت -ولو متأخراً- مدى الهوة الشاسعة والفجوة الواسعة بينها والعالم الإسلامي، وأنها -بالتالي- أدركت أسباب حدوث هذه الهوة والعوامل التي أدت إلى توسيعها وتعميقها، طوال عقود وعهود.. أي أنها أدركت أن سياستها العرجاء وديبلوماسيتها العوجاء في منطقة الشرق الأوسط وفي غيرها من بلاد العرب والمسلمين،قد أضرّت بمصالح الشعب الأميركي نفسه، وإنما بالقدر ذاته الذي أضر بمصالح العرب والمسلمين جميعاً، وإنها تتصادم مع رغبات وطموحات الأميركان قبل تصادمها مع رغبات وطموحات غيرهم من الشعوب، والعرب والمسلمين بالذات.

إن الممارسات العنجهية التي تقترفها هذه الإدارة في فلسطين والعراق وغيرها،باتت تصب الزيت على نار المشاعر التي ما انفكت تتأجج في صدور أبناء الأمة العربية والإسلامية، بل وتتعاظم يوماً إثر يوم، حتى غدت كتلة هائلة من الحقد على كل ما هو أميركي، بعد أن صارت صورة أميركا في الوعي والوجدان العربي والإسلامي مرادفة للكيان الصهيوني.

كما أن التصريحات التي أطلقتها مصادر سياسية مسؤولة، أو قريبة من «البيت الأسود» وحملت عداء سافراً ضد الإسلام والمسلمين، أدت إلى استشراء حالة السخط الجارف لدى نطاق واسع من المسلمين، ومسلمي أميركا خصوصاً، تجاه الإدارة الأميركية وحلفائها في العالم.. وهو ما يهدد المصالح الأميركية – شعباً وإدارة – في جزء واسع من البيضة الأرضية التي يرغب الأميركان في «عولمتها» على الطريقة الأميركية الخاصة، التي تعني -بقدر كبير من الدقة- «أمركة» العالم. فكيف يمكن أن يتسنى لهم تحقيق هذه الاستراتيجية الشائكة في حقل ألغام هائل، وهي ألغام لا يحتويها التراب فقط، إنما تضمها القلوب والعقول وتتداولها جيلاً إثر جيل، كما تداولت القرآن والإنجيل؟!

لذا، ليس أمام أميركا سوى طريق واحدة لتجوز رضى الملايين الغفيرة من أمة «لا إله إلا الله».. وهي طريق معروفة تماماً لديها وواضحة جداً أمامها، لكنها.. لا تعمى الأبصار!!

إن البصر قد يصاب بعمى ألوان.. غير أن البصيرة الأميركية قد أصيبت بعمى أديان..! وهو، لعمري، أخطر أنواع العمى، لأنه يفقد المصاب به أية قدرة على رؤية الله.. وهنا ذروة المأساة!!..

مجتمع مدني

■ تقام غداً ندوة بعنوان «الصحافة اليمنية هامش يضيق أم أفق يتسع» ستتناول الندوة عدداً من المحاور يتحدث فيها وزير الاعلام عن الرؤية الرسمية للحريات الصحفية ونائب وزير الداخلية عن موقف الاجهزة الامنية مما يتعرض له الصحفيون ومسؤوليتها تجاههم، ومحمد المخلافي عن الانتهاكات التي يتعرض لها الصحفيون، هل هي سياسة رسمية ام أحداث فردية؟.

كما سيتحدث ياسر العواضي ومحمد قحطان عن رؤية المؤتمر الشعبي العام وأحزاب المعارضة للانتهاكات التي يتعرض لها الصحفيون وموقفهم منها. ويقدم نصر مصطفى، نقيب الصحفيين قراءة متأنية للانتهاكات الصحفية. ويتحدث القاضي حمود الهتار عن البعد القانوني.

الندوة تقيمها منظمة صحفيات بلا قيود وبالتعاون مع مؤسسة فريد ريش أيبرت الألمانية. وتعد هذه الندوة الثانية حيث عقدت الندوة الأولى في عدن بعنوان «الصحافة في اليمن الهامش الذي نريد».

■ من الفترة 16-2006/12/21 تبدأ المرحلة الثانية من البرامج الدولي للتوعية بأضرار المخدرات «حماة المستقبل».

فعالية البرنامج تقوم به مؤسسة صناع الحياة بالتعاون

طبعت بدار نجاد للطباعة والنشر ت: 220131